

الشركة التونسية للبنك

التقرير السنوي

2023

شركة خفية الإسم

رأس مالها 776.875.000 دينار

المقر الرئيسي : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس

السجل التجاري : 182331996 ب

الهاتف : 70.140.000

العنوان التلغرافي : ستينك

الرمزان المستعملان : بيطرسون الطبعة الرابعة. أكمي

رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135

عنوان شبكة سويت ستينك تونس ت.ت.

موقع الأنترنت :

- التجاري : www.stb.com.tn

- التجارة الإلكترونية : ecom.stb.com.tn

- البنك عن بعد : stbnet.stb.com.tn

- الموقع الاجتماعي : STB BANK - page autorisée



مسرح الجَم

الفهرس

4	أجهزة الحوكمة
4	مجلس الإدارة
5	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
6	الإدارة العامة
7	مراقبي الحسابات
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	تقديم الشركة التونسية للبنك
15	تقرير حول نشاط مجلس الإدارة السنة المالية 2023
33	البيئة الاقتصادية الدولية
35	الاقتصاد التونسي
37	الوضعية المالية بتاريخ 31 ديسمبر 2023
38	الأرقام الرئيسية
43	الوضعية المالية
43	الموارد
44	الاستثمارات
47	الأموال الذاتية
47	جودة الأصول
49	الملاءة المالية
50	السيولة المالية
51	النتائج
55	نشاط الشركة التونسية للبنك
56	الرقابة الداخلية
58	إدارة المخاطر
59	تطوير وتحديث
66	إيضاحات حول القوائم المالية
96	التقرير العام لمراقبي الحسابات
103	التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
115	قرارات الجلسة العامة العادية
117	تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك
118	تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك
122	الأرقام الرئيسية
125	تقديم الشركات الرئيسية التابعة لمحيط مجمع الشركة التونسية للبنك
130	أفاق مجمع الشركة التونسية للبنك
131	القوائم المالية المجمعة
132	الموازنة المجمعة
133	التعهدات خارج الموازنة المجمعة
134	قائمة النتائج المجمعة
135	جدول التدفقات النقدية المجمعة
136	الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة
178	قائمة النتائج المجمعة حسب القطب 2023
179	قائمة النتائج المجمعة حسب القطب 2022
180	المؤشرات المجمعة 2023
181	المؤشرات المجمعة 2022
182	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة



أجهزة الحوكمة

مجلس الإدارة



السيد عاطف المجدوب
رئيس المجلس ممثل الدولة



السيدة روضة البجاوي**
ممثل الدولة



السيد عز الدين الشريف*
ممثل الدولة



السيد حاتم صالح
ممثل الدولة



السيد محمد مريضة
ممثل الدولة



السيدة مفيدة العلوي
ممثل الدولة



السيد محمد الجيلاني الباجي
عضو مستقل



السيدة ريم الوسلاتي
عضوة مستقلة



السيد معز بن زيد
عضو ممثل صغار
المساهمين



السيد لسعد زروق
ممثل عن تعاونية التأمين
على التعليم (MAE)



السيد حسان الفقي
ممثل عن الشركة التونسية
للتأمين وإعادة التأمين



السيد إلياس الشريف***
مراقب الدولة

(*) تم تعيين السيد عز الدين الشريف بتاريخ 2023/09/29 خلفا للسيد طارق بن العربي

(**) تم تعيين السيدة روضة البجاوي بتاريخ 2023/09/29

(***) تم تعيين السيد محمد السوسي بدلا من السيد إلياس الشريف إثر كتاب «هيئة مراقبة الدولة» المؤرخ في 2023/10/31 ومجلس الإدارة بتاريخ 2023/12/21

اللجان

لجنة التدقيق

تتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز نظام الرقابة الداخلية وحسن سيره وضمان متابعة أنشطة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمة هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على الإيفاء بمسؤولياته المتعلقة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها وعلى احترام القوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال.

لجنة التعيينات وتحديد المكافآت

تتمثل مهام هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على تحديد سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

اللجنة الاستراتيجية

يتمثل دور هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بمتابعة تنفيذ استراتيجية ومخطط أعمال البنك.

اللجنة العليا للحلقة

تتمثل مهمة هذه اللجنة في تأمين متابعة تطبيق استراتيجية البنك للاستخلاص ودراسة اقتراحات تدابير الشطب والتفويت وفيما يتعلق بالتسويات التعاقدية.

لجنة الصفقات

تهتم لجنة الصفقات بدراسة احترام الضوابط القانونية في إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات وشفافية ومصداقية إجراءات عقد الصفقات مع ضمان مدى مقبولة الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

لجنة الطعون الخاصة بالصفقات في حدود اختصاص لجنة الصفقات

تتولى هذه اللجنة البت في العرائض والنزاعات والشكاوى المقدمة خلال مختلف مراحل عملية الشراءات (الشروع والمنح والتنفيذ).

لجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة

تتمثل مهامها في متابعة نتائج الشركات التابعة والمساهمات وتقييم أنظمة الحوكمة في مجمع الشركة التونسية للبنك استنادا إلى أفضل الممارسات في هذا المجال.

الإدارة العامة

المدير العام بالنيابة



السيد لسعد الزناتي الجويني (*)

الكتابة العامة



السيد نبيل الفريني

(*) : يتولى بالتوازي مهمة مدير عام مساعد.

مراقبو الحسابات*

exacom & MAC

مجمع مكاتب الخبرة في المحاسبة «EXACOM AUDIT»
ومكتب السيد محمد أمين شرف الدين «AMC CONSULTING»

ممثل من قبل السيد عبد الرزاق السويحي

ممثل من قبل السيد عبد الرزاق السويحي
ممثل من قبل السيد محمد أمين شرف الدين

• مكتب «EXACOM»
• مكتب «AMC CONSULTING»

GEM GENERALE D'EXPERTISE
& DE MANAGEMENT

GENERALE D'EXPERTISE ET DE MANAGEMENT «GEM»

ممثل من قبل السيد عبد الرزاق القاسبي

المهام

تتمثل مهام مراقبي الحسابات أساساً في المصادقة على الحسابات السنوية للبنك من خلال إجراء تدقيق قانوني وفقاً للمبادئ المحاسبية الدولية الجاري العمل بها في تونس. ويتمتع مراقبو الحسابات بالاستقلالية عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المعتمدة بالبلاد التونسية فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية.

تتمثل أهداف هذه المهمة في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية في مجملها خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأي مراقبي الحسابات.

(*) تم تعيين مراقبي الحسابات في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 04 جويلية 2023، عملاً بالقرار الثاني عشر للجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2023 والمتعلق بتأجيل تسمية مراقبي الحسابات للفترة 2023-2025.



قرطاج القديمة في أوج ازدهارها



كلمة رئيس مجلس الإدارة



وقد تم ذلك عبر مرافقة متواصلة لمجلس الإدارة وتأطير ودعم من شأنه أن يضمن تنفيذاً أمثل للاستراتيجية من خلال تعزيز عملية الاستخلاص والرقابة الداخلية والتصرف في المخاطر بالإضافة إلى التطوير التجاري وتحديث نظم المعلومات والامتثال للقوانين التنظيمية الجاري بها العمل خاصة فيما يتعلق بالامتثال ومكافحة الفساد من أجل تحسين أداء البنك.

ومدعومة بالعناصر الرئيسية للنجاح، ستواصل الشركة التونسية للبنك مواجهة تحديات التغيرات البيئية والاجتماعية وذلك، من خلال ادماج مبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وموائمة إجراءاتها للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمل. في هذا الإطار ستمثل المسؤولية الاجتماعية والبيئية رافعة استراتيجية لضمان تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وباعتبارها بنكا مواطنا ومسؤولا، ستضطلع الشركة التونسية للبنك بمسؤولياتها في مجال مرافقة ودعم حرفائها وشركائها في تحقيق أهدافهم مع المساهمة في استدامة الاقتصاد الوطني.

تمثل سنة 2023، مرحلة جديدة فيما يتعلق بتجسيم طموحات البنك وتطور ه والجمع بين التآلق ودعم الأسس المالية وتطهير محفظته.

وبعد استعادة البنك لتوازناته المالية، في نهاية سنة 2022، تمكن البنك من تأكيد قدراته على التكيف ومواجهة ظرف اقتصادي صعب وذلك بفضل تصرف أفضل في المخاطر ونسب ملاءة أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية والتي من المرجح أن تمكن البنك من قدرات تطور أكثر أهمية.

وباعتبارها فاعلا أساسيا في تمويل الاقتصاد كثفت الشركة التونسية للبنك جهودها لدعم جميع القطاعات الاقتصادية وتقديم التمويلات الملاءمة خاصة للمؤسسات العمومية.

وفي هذا السياق، التزم البنك أيضا بتقديم دعم هام فيما يتعلق بتمويل الدين العام وذلك، من خلال عمليات الاكتتاب في السندات السيادية وعمليات المساهمة في مختلف القروض الرقاعية التي أصدرتها الدولة.

ساهم التزام ومشاركة مجلس الإدارة وهيئة الإدارة بالإضافة إلى تأزريهم، في ضمان استدامة التحول الاستراتيجي الذي بدأ بالفعل وذلك بفضل حوكمة مكرسة نحو تجسيم الاستراتيجية أفق 2026.







تقديم الشركة التونسية للبنك

لمحة عن الشركة التونسية للبنك

بالخارج والمهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات والمؤسسات الكبرى.

قامت الشركة التونسية للبنك، على مدى السنين، ببناء مجموعة ذات قوة اقتصادية هامة، مكونة من عشرات الشركات التابعة التي تنشط في جميع قطاعات الاقتصاد.

وبهدف الاستجابة لبيانات السوق والتقنيات الجديدة والابتكار، قامت الشركة التونسية للبنك بتقديم مجموعة من المنتجات الرقمية بما يتلاءم مع احتياجات الحرفاء.

وقد تبنى البنك، منذ بداياته تمشياً يركز على القرب من الحرفاء والتواجد في كامل تراب البلاد التونسية وذلك عبر شبكة كثيفة (حوالي 150 فرعاً وفرع رئيسي)، يضع من خلالها البنك خبراته على ذمة الحرفاء خدمة للطلب المتزايد.

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تعمل الشركة التونسية للبنك على تبوؤ مكانة رائدة من خلال إضفاء الطابع الرسمي على استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والسياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف تحقيق طموحاتها باعتبارها طرفاً فاعلاً مسؤولاً.

تأسست الشركة التونسية للبنك بعد الاستقلال كأول مؤسسة بنكية في البلاد وفتحت شبابيكها للعموم بتاريخ 26 مارس 1958.

التزم البنك، على مدى عقود، بلعب دوره كأداة مميزة للسياسة المالية للبلاد ومؤسسة رائدة في مجال تعبئة الادخار الوطني. وقد نجح في الحفاظ على مكانته الرائدة في سوق الشركات وزيادة حصة السوق في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى مستوى الأفراد.

ونظراً لانخراطها الكامل في تنمية البلاد، تمكنت الشركة التونسية للبنك من تعزيز قدراتها المالية والفنية والتجارية مع تكثيف دعمها للتنمية ودفع الاستثمار.

وبفضل الإجراءات المتخذة، تمكنت الشركة التونسية للبنك من تعزيز مكانتها على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال إقامة علاقات متينة مع شبكة كبيرة من المراسلين الأجانب من الدرجة الأولى تغطي كل القارات. وقد أعقب ذلك تطور هام ومستمر لمؤشرات النمو الرئيسية التي حققتها المؤسسة.

الشركة التونسية للبنك هي بنك شامل يقدم مجموعة كاملة من الخدمات لجميع أنواع الحرفاء الأفراد والتونسيين المقيمين

تقرير حول نشاط مجلس الإدارة لسنة 2023

أ - جهاز الإدارة



تركيبة مجلس الإدارة

واعتمدت الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام. ويشغل السيد الأسعد زناتي جويني منصب المدير العام بالنيابة. ويشغل السيد عاطف مجدوب منصب رئيس مجلس الإدارة. ويُحجر على كل من المدير العام والمدير العام المساعد الانضمام لعضوية مجلس الإدارة.

يتكون مجلس الإدارة من 12 عضوا بما في ذلك رئيس المجلس. يتناسب هذا العدد مع طبيعة وتعقيد وتنوع وحجم النشاط والمخاطر التي يتعرض لها البنك ويشمل:

- 6 أعضاء ممثلين عن الدولة والمؤسسات العمومية
- عضوين مستقلين يترأس كل منهما لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.
- 3 أعضاء ممثلين عن القطاع الخاص ويتم اختيارهم بالرجوع الى سجل المساهمين وذلك وفقا لملفاتهم الشخصية وتوافرهم.
- عضو ممثل لصغار المساهمين ينتخب بعد الدعوة للترشح.

طرق الحوكمة

ألغت الشركة التونسية للبنك منصب الرئيس المدير العام عند انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 3 جوان 2015

المؤهلات والمسار المهني لأعضاء مجلس الإدارة

• مدير عام برئاسة الحكومة • مدير اللجنة العليا للصفقات العمومية بالوزارة الاولى • عضو مجلس إدارة بـ : ○ بنك تونس والإمارات (BTE) ○ الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد (RNTA) • عضو مجلس مؤسسة الحي الوطني الرياضي • عضو بالرابطة العالمية لوحداث ومحترفي الشراكة بين القطاعين العام والخاص - WAPPP (الرابطة العالمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص) • عضو بالهيئة المختصة المكلفة بدراسة المشاريع المتعلقة بتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بوزارة الطاقة	السيد عاطف المجدوب رئيس مجلس الإدارة
• مدير مركزي بالبنك الوطني الفلاحي • المدير العام لـ SICAR INVEST • المدير العام لـ SIP SICAR • عضو مجلس إدارة «السكنى» ESSOUKNA • عضو مجلس إدارة SMVDA • رئيس مجلس إدارة شركة SODAL	السيد محمد المريضة
• مديرة الشؤون الادارية والمالية بوزارة تكنولوجيا الاتصال • متفقد عام للمصالح العمومية بالوزارة الاولى (رئاسة الحكومة) • عضو مجلس إدارة لدى : ○ البريد التونسي ○ الشركة التونسية للضمان SOTUGAT ○ الديوان التونسي للتطهير ONAS	السيدة مفيدة العلوي
• أستاذة مساعدة اختصاص مالية وبنوك بالمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات ISCAE • عضوة بمجلس الإدارة للبنك الوطني الفلاحي BNA ممثل لصغار المساهمين : ○ رئيسة لجنة التوجه الاستراتيجي ○ عضوة بلجنة المخاطر ولجنة الاستخلاص المعاملاتي • مستشارة للحصول على التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (Frankfurt School of finance and management) • خبيرة في تنمية المهارات (International Project Consulting GmbH IPC) • خبيرة في سلسلة القيمة Réseau Entreprendre Tunisie • خبيرة فنية في ريادة الأعمال (البنك الأفريقي للتنمية)	السيدة روضة البجاوي
• أستاذ جامعي للاقتصاد المالي والبنوك بالمدرسة العليا للتجارة بتونس • مدير مختبر أبحاث THÉMA (النظرية الاقتصادية والنمذجة والتطبيق) بالمدرسة العليا للتجارة بتونس • مستشار مستقل للممولين متعددي الاطراف • عضو مجلس التحليل الاقتصادي برئاسة الحكومة • عضو مستقل في لجنة الاستثمار SICAR Régionale SODESIB • عضو بالمكتب التنفيذي لجمعية الاقتصاديين التونسيين (ASECTU)	السيد حاتم صالح

• مستشار في مشاريع نظم المعلومات • مدير عام الشركة التونسية للخدمات المعلوماتية • عضو مجلس إدارة لدى البنك الوطني الفلاحي BNA وعدد من الشركات التابعة له • عضو مجلس إدارة ممثل للبنك الوطني الفلاحي BNA لدى الشركة التي تدير المجموع التجاري - مركز تونس • عضو مجلس إدارة ممثل للبنك الوطني الفلاحي BNA في شركة توزيع المنتجات الغذائية والزراعية «المغازة العامة» «MAGASIN GENERAL»	السيد عز الدين الشريف
• المدير العام للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين ستار STAR	السيد حسان الفقي
• مستشار لعدة حرفاء في شمال افريقيا • عضو مجلس إدارة الميناء السياحي ببنزرت • عضو مجلس إدارة CAPSA • مدير بالبنك الألماني (لندن، نيويورك وسنغافورة) • مدير مسؤول عن فرق المبيعات للقروض المهيكلية • قسم الدخل الثابت والادارة البديلة - بنك JPMorgan Chase • عضو بالفريق المكلف بتطوير المشتقات الائتمانية - Société Générale Paris • عضو بالفريق المكلف بمشتقات النسب المسؤول عن تطوير أنظمة التصرف-القرض التجاري فرنسا	السيد معز بن زيد
• المدير العام لتعاونية التأمين للتعليم • رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين - GAIF • الرئيس المدير العام للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين ستار STAR • رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA)	السيد لسعد زروق
• متحصلة على شهادة خبير في المحاسبة من الدولة الفرنسية • متحصلة على شهادة الدكتوراه في علوم التصرف • أستاذة جامعية (جامعة تونس دوفين - المعهد العالي للتصرف بتونس ISG - المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية بتونس ESSEC) • مسؤولة بيداغوجية عن التكوين لفائدة المهنيين في مجالات البنوك والتأمين والحوكمة، الخ (جمعية المحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالتأمين وتدريب أعضاء مجالس الإدارة وما إلى ذلك) • مسؤولة عن مهام التدقيق وإعداد تقارير المعايير الدولية (الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة والبنك التونسي الكويتي والتجاري بنك، الخ)	السيدة ريم الوسلاتي
• مساعد مدير عام بالإدارة العامة للاستقرار المالي والوقاية من المخاطر بالبنك المركزي التونسي • عضو بمجلس الإدارة بالديوان الوطني للزيت ONH والمركز الوطني لسجل المؤسسات RNE	السيد الجيلاني الباجي

تسمية أعضاء مجلس الإدارة

فيما يتم اختيار الأعضاء الممثلين للقطاع الخاص بشكل عام على أساس سجل المساهمين وفقا لملفاتهم الشخصية ومدى توافرهم. تتم تسمية الأعضاء المستقلين والعضو الممثل لصغار المساهمين بعد دعوة لتقديم الترشيحات لهذا المنصب وعلى أساس شروط مرجعية تشمل معايير مختلفة بما في ذلك المعرفة بالأنشطة البنكية والحوكمة والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والسمعة، والمؤهلات.

يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين العموميين والمكلفين الخاصين من قبل وزارة الإشراف بناء على أساس معايير مشتركة يتم فيها مراعاة مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية من جهة وخبراتهم الناجحة المتعلقة بالمهارات والتكامل المطلوبين من جهة أخرى.

تجديد المدة النيابية

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين العموميين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولا يمكن تسميتهم كأعضاء في مجلس إدارة منشأة عمومية أخرى في نفس الفترة.

لا تجدد نيابة الأعضاء المستقلين والعضو الممثل لصغار المساهمين إلا مرة واحدة.

تكوين أعضاء مجلس الإدارة

يحرص البنك على تمكين أعضاء مجلس الإدارة من التكوين الضروري المتعلق بالعمليات البنكية والمالية أساسا.

تقييم عمل مجلس الإدارة وأعضائه

يتم اعداد استبيان التقييم الذاتي وإرساله إلى أعضاء مجلس الإدارة للحصول على المعلومات.

كما يعمل البنك على إجراء تقييمات منتظمة لمجلس الإدارة ككل ولكل عضو من أعضائه.

حالات المنع / تضارب المصالح

بناء على التصريحات على الشرف، لا يخضع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة لحالات المنع المنصوص عليها في الفصل 60 من القانون عدد 48 لسنة 2016.

II – سير عمل مجلس الإدارة

الصلاحيات الأساسية المسندة لمجلس الإدارة

■ مجلس الإدارة

• العمل على تركيز نظام حوكمة فعال للبنك يضمن فاعلية العمليات وحماية الأصول والتحكم في المخاطر في إطار الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لأنشطته.

• تقييم نظام حوكمة البنك بشكل دوري حول مدى ملاءمته للتغيرات الهامة التي تطرأ على البنك ولا سيما من حيث حجم النشاط وتعقيد العمليات وتطور الاسواق والمتطلبات التنظيمية.

• المصادقة على القوانين الاطارية والهيكل التنظيمية وشروط وإجراءات الانتداب وشروط التسمية والإعفاء من الخطط الوظيفية.

• المصادقة على سياسات التحكم والشروط التحكيمية وكذلك اتفاقيات الصلح المحدد مبالغها من قبل مجالس الإدارة والهادفة لفض النزاعات وذلك طبقا للتشريعات والتراتب الجاري بها العمل.

• ضمان متابعة جميع التغيرات الهامة التي من شأنها التأثير على نشاط البنك وذلك للحفاظ على مصالح المودعين والمساهمين وجميع الأطراف المعنية وبشكل عام مصالح البنك طويلة المدى.

• ضمان عمل المؤسسة وفقا لجميع القوانين الجاري بها العمل.

• وضع التوجهات الاستراتيجية العامة والمصادقة على عقود البرامج وخطط الأعمال وتحديد الأهداف المتعلقة بالمردودية بشكل واضح مع الحفاظ على السلامة المالية للبنك.

• المصادقة على ميزانيات الاستغلال والاستثمار وطرق تمويلها قبل نهاية السنة السابقة للسنة المزمع خلالها تنفيذها.

• تحديد المؤشرات الكمية والكيفية لمتابعة أداء البنك من حيث الملاءة والسيولة والربحية.

• القيام بالتحليل المعمق للمسائل ذات الصبغة الفنية والتي تندرج ضمن نطاق اختصاص اللجان.

• متابعة تنفيذ إستراتيجية البنك.

• التأكد من ملائمة الموارد البشرية والمالية واللوجستية بشكل دائم للإستراتيجية وسياسات التدخل المعتمدة.

• المصادقة ومتابعة تنفيذ نماذج تقييم كفاية رأس المال فيما يتعلق بحجم وطبيعة المخاطر وسياسات التصرف في السيولة ومتطلبات الامثال للقوانين والنصوص المنظمة للنشاط ولنظام الرقابة الداخلية.

• ختم القوائم المالية

• إعداد التقرير السنوي للبنك

وبصفة عامة، العمل دائماً على تمتع البنك بسمعة طيبة مما يسمح له بالحفاظ على ثقة العموم.

■ دورية اجتماعات مجلس الإدارة

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته ست مرات على الأقل سنويا وعند الضرورة وذلك بغرض دراسة المسائل المدرجة في

• **تقارير لجان أخرى :** لجنة التسميات والمكافآت واللجنة الاستراتيجية واللجنة العليا للحلحلة ولجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة ولجان الصفقات.

• ختم مؤشرات النشاط والقوائم المالية الفردية لكل 3 أشهر

• ختم القوائم المالية المجمعة سنويا

• متابعة تحفظات مراقبي الحسابات وتقرير الرقابة الداخلية

• متابعة ابرام الصفقات

• متابعة قرارات مجلس الإدارة

فضلا عن ذلك، قام مجلس الإدارة، بالإضافة الى المسائل الدائمة المدرجة على جدول الأعمال، بدراسة بعض النقاط الأخرى المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي :

• متابعة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البنك للفترة 2026-2022

• متابعة الأعمال المتعلقة بمشروع إعادة هيكلة بنك تونس الخارجي «TF Bank»

• تسوية مخصصات الدولة (117 مليون دينار)

• المصادقة على مجموعة من السياسات

• المصادقة على دليل الانتداب

• المصادقة على قائمة ممثلي البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة والمساهمات

• دراسة عملية استيعاب الخسائر المرحلة للشركة التونسية للبنك

• النظر في مقترح التحسين الضريبي

• دراسة الإجراء المتعلق باستبعاد المشغلين الاقتصاديين «المدرجين في القائمة السوداء» من المشاركة في طلبات العروض الخاصة بالبنك.

كتابة مجلس الإدارة

يتولى إطار من موظفي البنك مهام كتابة مجلس الإدارة ويتم تسميته من قبل رئيس مجلس الإدارة. تتولى كتابة مجلس الإدارة تدوين محاضر جلسات الاجتماعات وذلك في غضون سبعة أيام من تاريخ عقد الاجتماع.

جدول الأعمال والذي يتم توجيهه لجميع أعضاء مجلس الإدارة ووزارة المالية قبل 10 أيام على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع.

التثم مجلس الإدارة، خلال سنة 2023، في 13 مناسبة على النحو الآتي :

25 جانفي 2023	13 جوان 2023
16 فيفري 2023	04 جويلية 2023
10 مارس 2023	11 جويلية 2023
04 أفريل 2023	29 سبتمبر 2023
28 أفريل 2023	31 أكتوبر 2023
24 ماي 2023	21 ديسمبر 2023
06 جوان 2023	

جدول أعمال مجلس الإدارة

تشمل النقاط المدرجة بجدول أعمال مجلس الإدارة جميع المسائل المهمة والمسائل التي يتم التداول فيها بصفة دائمة وخاصة تلك المتعلقة بـ :

• **تقرير عن الوضع المالي للبنك :** يتم إبلاغ مجلس الإدارة بانتظام بوضعية البنك خاصة فيما يتعلق بالنقاط التالية: تحليل الوضع المالي للبنك وتحديد تموقعه وتحليل الإنجازات مقارنة بالأهداف.

• **تقرير لجنة التدقيق :** يجب على مجلس الإدارة أن يدرج في جدول أعماله من خلال تقرير لجنة التدقيق القرارات المتخذة لمعالجة النقائص المذكورة في تقارير مراقبي الحسابات وهياكل الرقابة الخارجية. وتتم متابعة القرارات المتخذة في هذا الصدد من قبل إدارة التدقيق الداخلي وتقديمها بشكل دوري إلى لجنة التدقيق. كما يتم تقديم محضر جلسة لجنة التدقيق لمجلس الإدارة والذي يتولى من خلاله متابعة هذه المسائل.

• **تقرير لجنة المخاطر :** يتولى مجلس الإدارة دراسة تقارير لجنة المخاطر المتعلقة أساسا بإعداد وتحديث سياسة التصرف في المخاطر بالإضافة إلى تحليل ومراقبة تعرض المؤسسة للمخاطر ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والمخاطر العملية.

التأمت اللجنة في 06 مناسبات خلال سنة 2023. تضطلع هيئة التدقيق الداخلي بمهام كتابة اللجنة.

لجنة المخاطر

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 11 ديسمبر 2012)

تتمثل مهمة هذه اللجنة المتكونة من 5 أعضاء باعتبار رئيسها (عضو مستقل) في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بإدارة المخاطر ورصدها وعلى احترام القوانين التنظيمية والسياسات المضبوطة في هذا الصدد.

التأمت اللجنة في 08 مناسبات خلال سنة 2023. تتولى الإدارة المركزية لمتابعة مخاطر القرض والإدارة المركزية للمخاطر العملياتية والسوق والمراقبة الدائمة بصفة مشتركة مهام الكتابة للجنة المخاطر.

يتم إمضاء محاضر الجلسات من قبل رئيس مجلس الإدارة وعضوين آخرين وكاتب مجلس الإدارة.

يتم الاحتفاظ بالمحاضر الممضاة في سجل خاص لدى كتابة مجلس الإدارة في المقر الاجتماعي للبنك.

III – اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 12 ديسمبر 2006)

تتمثل المهام الرئيسية للجنة التدقيق والتي تتكون من 5 أعضاء باعتبار رئيسها (عضو مستقل) في ضمان ارساء منظومة الرقابة الداخلية وأدائها الجيد والإشراف ومتابعة أنشطتها بالتعاون الوثيق مع لجنة المخاطر وذلك بهدف تعزيز التكامل بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

كما تتولى لجنة التدقيق متابعة نشاط هيئة التدقيق الداخلي، وإذا اقتضى الأمر، أشغال الهياكل الأخرى للبنك المكلفة بمهام الرقابة.



المدينة الرومانية القديمة بتيبوريو ماجوس قرب مدينة الفحص بزغوان

لجنة التسميات والمكافآت

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 15 نوفمبر 2011)

تتمثل مهام اللجنة المكونة من 4 أعضاء في دعم مجلس الإدارة بشأن تحديد سياسة المكافآت بما يتلاءم مع النتائج المتوسطة وطويلة المدى للبنك.

التأمت اللجنة في 06 مناسبات خلال سنة 2023.

تضطلع الإدارة المركزية لرأس المال البشري بمهام كتابة اللجنة.

اللجنة الإستراتيجية

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 11 سبتمبر 2015)

تقوم اللجنة الإستراتيجية المكونة من 4 أعضاء من بينهم عضو مستقل والتي يرأسها رئيس مجلس الإدارة، بالمشاركة في إعداد إستراتيجية البنك ومتابعة تنفيذها ودراسة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية.

التأمت اللجنة في 04 مناسبات خلال سنة 2023 وتتولى إدارة الإستراتيجية والقيادة مهام الكتابة في اللجنة.

اللجنة العليا للحلحلة

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 21 نوفمبر 2018)

تتكون اللجنة من 5 أعضاء من مجلس الإدارة من بينهم عضو مستقل والمدير العام و/أو المدير العام المساعد ورئيس قطب مخاطر القرض والحلحلة ورئيس القطب التجاري والفروع والمدير المركزي للحلحلة والمدير المركزي لمتابعة مخاطر القروض وكل مسؤول يمكن اعتباره وجوده مفيداً.

وتتمثل مهمتها في ضمان متابعة تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن إستراتيجية البنك في مجال الاستخلاص ودراسة المقترحات لتسوية المعاملات بموجب القانون عدد 36 لسنة 2018 المؤرخ في 06 جوان 2018 وذلك قصد إحالتها على مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات والدراسة والبت في مقترحات الشطب أو التوفيت في الديون المستوفية للشروط التنظيمية إلى الشركة التونسية لاستخلاص الديون قصد عرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها.

التأمت اللجنة التي يتولى قطب مخاطر القرض والحلحلة مهام كتابتها 4 مرات خلال سنة 2023.

لجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 02 أكتوبر 2018)

تتولى هذه اللجنة المكونة من 4 أعضاء وأي عضو يعتبر حضوره مفيداً، إبداء رأيها واقتراح التوصيات بشأن الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة ومساهمات البنك.

كما تصدر الآراء والتوصيات بشأن خطط إعادة الهيكلة المقترحة وتنفيذها والمكافآت وعمليات الإلحاق وتعيين المديرين أو أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة والشركات التي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك حصة من رأس المال.

وتشرف على تركيز منظومة لإعداد تقارير الشركات التابعة كل ثلاثية والمتعلقة بمؤشرات النشاط الرئيسية.

التأمت اللجنة التي تتولى الإدارة المركزية للشركات التابعة والمساهمات مهام كتابتها 3 مرات خلال سنة 2023.

لجنة الصفقات

تتكون اللجنة من 4 أعضاء بالإضافة إلى مراقب الدولة وتتمثل مهمتها في مراجعة احترام إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات للقوانين التنظيمية والمصادقية والشفافية في إجراءات إبرام الصفقات كما تسهر على ضمان مدى مقبولية الشروط الإدارية والمالية والفنية.

التأمت هذه اللجنة في 6 مناسبات خلال سنة 2023، وتتولى الكتابة القارة للجنة الصفقات مهام الكتابة.

لجنة الطعون الخاصة بالصفقات في حدود اختصاص لجنة الصفقات

تتولى هذه اللجنة المكونة من عضوين البت في العرائض والنزاعات والشكاوى المقدمة خلال مختلف مراحل عملية الشراء (الشروع والمنح والتنفيذ).

التأمت اللجنة التي تتولى إدارة مراقبة ومتابعة تنفيذ الصفقات والشراءات خارج الصفقات والتصرف في الميزانية مهام كتابتها مرة واحدة خلال سنة 2023.

IV – التزامات وتعهدات ومهام أعضاء مجلس الإدارة

السر المهني

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الحفاظ على سرية المعلومات التي يمكنهم الاطلاع عليها وعدم استخدامها لأغراض غير مهنية.

توفير المعلومات

يضمن رئيس مجلس الإدارة تقديم هيئة الإدارة جميع المعلومات اللازمة لمناقشات ومداولات مجلس الإدارة.

المساهمة في أعمال المجلس

يساهم الأعضاء بنشاط في أعمال مجلس الإدارة من خلال توجيه الأسئلة للمدير العام بشكل بناء وطلب التوضيحات بشأن مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

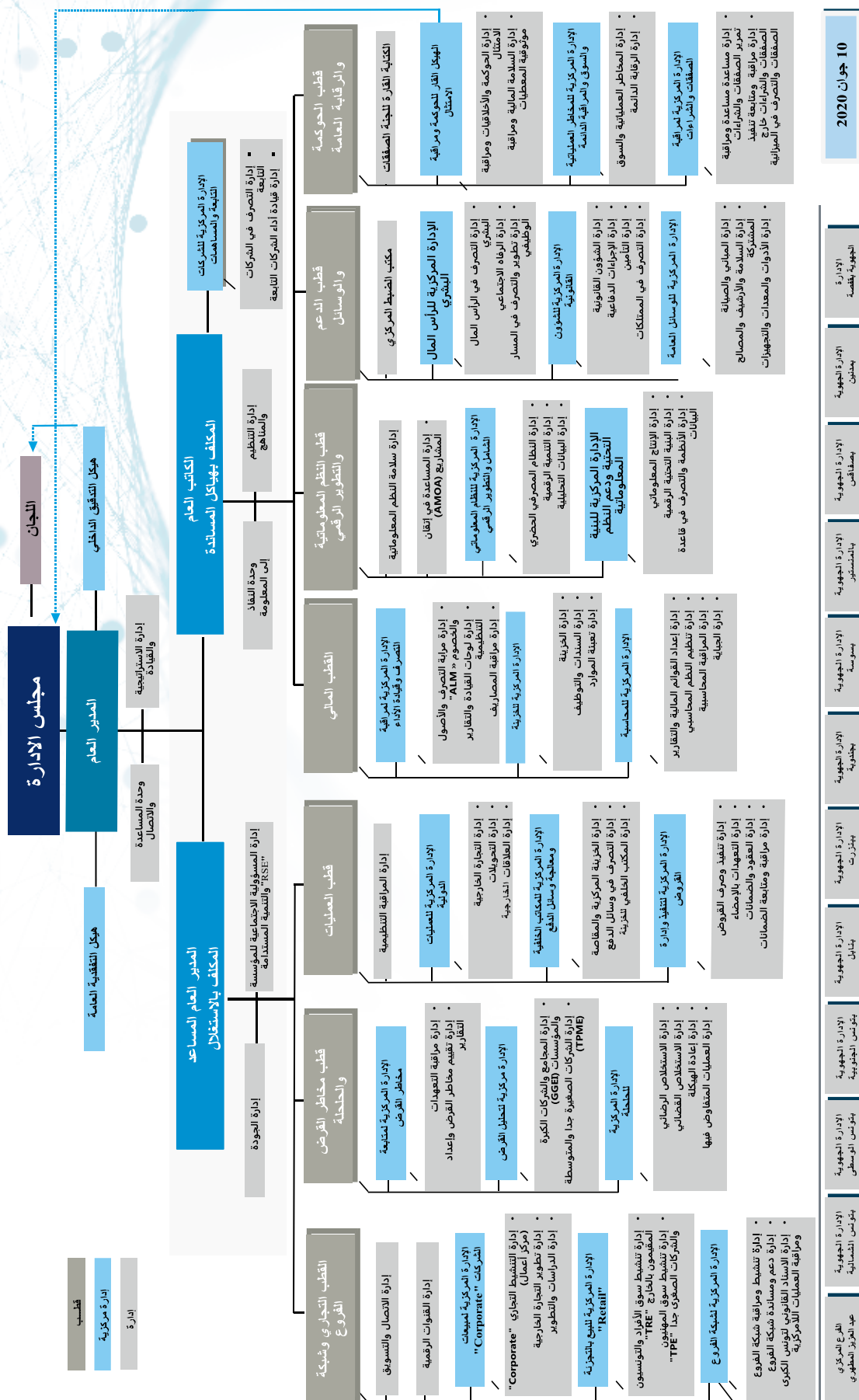
حضور اجتماعات مجلس الإدارة

يشارك الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم. تبلغ نسبة الحضور 87%.



المدينة القرطاجية القديمة بأوتيك.

الفصل التنظيمي للبنك - ٧ -



خطوط المهن

الشركة التونسية للبنك هي بنك شامل ينشط في جميع العمليات البنكية بما في ذلك :

- قبول الودائع من العموم مهما كانت مدتها وشكلها
- منح القروض بمختلف أشكالها
- توفير وسائل الدفع للحرفاء والتصرف فيها
- العمليات المرتبطة بنشاطها مثل تقديم الاستشارات والمساعدة في المسائل المتعلقة بالتصرف في الأصول والتصرف المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث وتطوير الشركات وإعادة هيكلتها.
- النشاط على المستوى الدولي
- أنشطة السوق

الشركات التابعة لمجمّع الشركة التونسية للبنك

يتكون مجمّع الشركة التونسية للبنك من الشركة الأم و16 شركة تابعة والتي تنشط في كل من القطاع المالي والسياحي والعقاري وقطاع الخدمات والتي تفصل على النحو الآتي :

القطاع المالي

- المالية للشركة التونسية للبنك
- الشركة التونسية لاستخلاص الديون
- شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
- شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية
- شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

القطاع السياحي

- الدخيلة ED-DKHILA
- شركة أكتيف أوتلز ACTIVHOTELS

القطاع العقاري (البناء)

- عقارية الشارع

قطاع الخدمات

- الشركة العامة للبيع
- الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
- السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك
- المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية MGERT

هيكلية المساهمين (في 31 ديسمبر 2023)

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن فقط لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور الجلسة العامة أو إجابة مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى الشركة التابعة -المالية للشركة التونسية للبنك - الكائنة بنهج الهادي كراي - 1004 تونس وذلك في غضون ثلاثة أيام على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقادها.

يمكن للمساهمين الذين يملكون أقل من عشرة أسهم من رأس المال، أن ينضموا معا لتكوين هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة العامة لتمثيلهم.

بالدينار التونسي

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
المساهمون التونسيون	153 886 925	769 435	99,04%
أشخاص معنويون	141 865 646	709 328	91,31%
أشخاص معنويون عموميون	129 597 778	647 989	83,41%
أشخاص معنويون خواص	12 267 868	61 339	7,90%
أشخاص طبيعيون	12 021 279	60 106	7,74%
مساهمون أجانب	1 488 075	7 440	0,96%
أشخاص معنويون	1 382 570	6 913	0,89%
أشخاص طبيعيون	105 505	528	0,07%
المجموع	155 375 000	776 875	100%

تتعهد إدارة الموارد البشرية بمد جميع موظفي البنك بهذه المدونة بغاية إمضاها قصد الالتزام بها ويتم حفظ النسخة الممضاة بملف الموظف.

سياسة مكافحة الفساد والوقاية منه

تمارس الشركة التونسية للبنك أنشطتها بشكل أخلاقي ووفقاً للقوانين المعمول بها، بما في ذلك مكافحة الفساد. وذلك للحد من المخاطر المرتبطة بها.

وتهدف هذه السياسة إلى :

- تقديم تعريف عملي وإطار مفاهيمي لفهم مختلف أشكال الفساد وأنواعه
- تحديد الظروف التي يمكن أن يتم فيها الفساد في عمليات البنك وطرق منعها
- تحديد المبادئ الأساسية لسياسة البنك المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد والوقاية منه.

سياسة إدارة تضارب المصالح

حدد البنك سياسة إدارة تضارب المصالح، والتي تحدد مبادئ وقواعد السلوك المهني الجيد وقد تمت المصادقة على هذه السياسة من قبل مجلس إدارة البنك وتستند هذه السياسة إلى :

- تحديد الحالات التي تؤدي أو من المحتمل أن تؤدي إلى تضارب في المصالح من شأنه أن يضر بمصالح البنك أو الأطراف ذات الصلة ؛
- وضع إجراءات وتدابير لتجنب التضارب في المصالح وإدارته ؛
- إرساء نظام فعال للضوابط والعقوبات ؛
- الاحتفاظ بسجل للخدمات والأنشطة التي ينشأ عنها تضارب في المصالح وتحديثه.
- كما تتضمن سياسة إدارة تضارب المصالح أيضاً :

- التزام أعضاء الهيئة الإدارية بعدم المشاركة في المسائل التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح ازاء المؤسسة والامتناع عن التصويت على هذه المسائل.

VI – دليل الإجراءات والسياسات والمدونات والمواثيق

تميزت سنة 2023 بتعزيز نظام الحوكمة والرقابة الداخلية على مستوى الشركة التونسية للبنك من خلال تطوير وتحديث السياسات والمواثيق والمدونات وأدلة الإجراءات الداخلية التي تحكم نشاط البنك وفقاً للمنشور عدد 05 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 المتعلق بإطار حوكمة البنوك والمؤسسات المالية.

مدونة الحوكمة

لدى الشركة التونسية للبنك مدونة حوكمة تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة وإمضاها من قبل جميع أعضائه.

تهدف هذه المدونة وفقاً للقانون الأساسي للبنك والتشريع الجاري به العمل إلى تحديد ما يلي :

- طريقة الحوكمة
- المبادئ
- سياسات وممارسات الحوكمة
- هيئات الحوكمة وصلاحياتها وتكوينها وقواعد عملها
- الأنظمة التي تهدف إلى ضمان استقلالية وظائف الرقابة
- علاقة مجلس الإدارة بهيئة الإدارة والهيكل التشغيلية للمؤسسة

مدونة الأخلاقيات

لدى الشركة التونسية للبنك مدونة أخلاقيات تحدد مبادئ وقواعد السلوك المهني السليم.

تهدف هذه المدونة إلى :

- وضع ضوابط السلوكيات المرجوة من موظفي البنك والسلوكيات والممارسات غير المتوافقة مع قيم البنك.
- تحديد المعايير الأخلاقية والقواعد الأساسية والمبادئ المهنية.

يلتزم كل موظف بالشركة التونسية للبنك بتطبيق هذه المدونة والالتزام بها ويتعهد بتنفيذ جميع التعديلات الطارئة عليها والعمل بها.

للمعايير الوطنية والدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف هذه السياسة أساساً إلى :

- الوقاية من مخاطر عدم الامتثال وإدارتها
- ضمان احترام الامتثال لوائح الوطنية والدولية وقواعد حسن السلوك وأخلاقيات المهنة
- منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل
- الامتثال للقواعد المتعلقة بالحظر والعقوبات الدولية
- منع ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي
- تجنب تضارب المصالح
- ضمان احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية لموظفي البنك وحرفائه وشركائه، وكذلك جميع الأطراف ذات الصلة التي يتعامل معها البنك.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتمد الشركة التونسية للبنك على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة.

وتحدد هذه السياسة مبادئ وقواعد منع ومكافحة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الشركة التونسية للبنك وشركاتها التابعة، وذلك بهدف الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية في هذا المجال والحفاظ على نزاهة وشفافية المعاملات المالية المسجلة.

كما تهدف هذه السياسة أيضاً إلى إرساء علاقة مبنية على ممارسات بنكية سليمة وشفافة وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها مع الحرفاء والبنوك والمراسلة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

حددت الشركة التونسية للبنك سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي تعكس اتجاه البنك نحو تعزيز ثقافة الإدارة الرشيدة والشفافية في تنفيذ العمليات. وقد تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

وتعدّ هذه السياسة عنصراً أساسياً في حماية نزاهة البنك وتهدف إلى تحسين شفافيته وتعزيز نظامه لمكافحة الممارسات التي تضر بسمعته.

• الإجراءات التي تحكم بشكل كافٍ المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016.

• الطرق التي تتعامل بها الهيئة الإدارية مع حالات عدم الامتثال لهذه السياسة.

سياسة الامتثال

أعد البنك سياسة الامتثال التي تحدد المبادئ الأساسية التي يجب على المؤسسة احترامها في ممارسة أنشطتها.

وتتعهد الشركة التونسية للبنك، من خلال هذه السياسة، بتعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك واعتماد نهج الولاء والشفافية وفقاً



الأثار الرومانية بمدينة سبيطلة

كما تؤكد هذه السياسة التزام الشركة التونسية للبنك بتعزيز المساواة بين الجنسين، سواء على المستوى الداخلي فيما يتعلق بالموظفين أو على المستوى الخارجي في جميع علاقاتها بمختلف الأطراف ذات الصلة.

وتهدف هذه السياسة أساساً إلى مساهمة البنك في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال الشروع في عملية إضفاء الطابع المؤسسي بدءاً بالتوقيع الشامل على الميثاق العالمي والتوقيع على مبادئ تمكين المرأة.

تمثل هذه السياسة أداة لإدماج المساواة بين الجنسين ضمن هيكل البنك وبرامجه ومشاريعه في جميع المجالات.

يضيف البنك، من خلال هذه السياسة، الطابع الرسمي لدعمه مشاركة المرأة في صنع القرار، سواء داخل هيكله أو في المشاريع والبرامج التي يصدرها، مما يعكس رغبته في المساعدة في إرساء العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

اعتمدت الشركة التونسية للبنك سياسة بيئية واجتماعية (ESG) كجزء من السياسة الشاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي صادق عليها مجلس إدارة البنك.

وتحدد هذه السياسة المبادئ التي يجب اتباعها أثناء إعداد وتنفيذ الإجراءات المتخذة من قبل الشركة التونسية للبنك لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطته التمويلية.

ويجسد البنك، من خلال هذه السياسة، التزامه بالقضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة بنشاطه، وكذلك العمل على تحقيق الشفافية في جميع أنشطته من أجل تعزيز ثقة العموم والأطراف ذات الصلة في نهجه المسؤول للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الشركة التونسية للبنك إدراج القضايا البيئية والاجتماعية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع الأطراف ذات الصلة التزاماً رسمياً منها.

سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات

تنتهج الشركة التونسية للبنك سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات وقدمت المحاور الرئيسية بهدف اتباع نهج منظم يشمل

كما تتوجب قراءة هذه السياسة بالاقتران مع مدونة الحوكمة ومدونة أخلاقيات المهنة وسياسة مكافحة الفساد والوقاية منه ولا يمكن اعتبارها بديلاً عن القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بل كتكملة لها.

ولذلك، يتعين على الشركة التونسية للبنك مراجعة وتعديل وتطوير هذه السياسة لمواكبة التغييرات التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل.

لا يُنتظر من سياسة الإبلاغ عن المخالفات أن تحل محل الإبلاغ الإداري أو إجراءات الإبلاغ الداخلية.

سياسة تقبل المخاطر

حددت الشركة التونسية للبنك سياسة تقبل المخاطر والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

وتحدد هذه السياسة :

- المستوى العام والفردى حسب نوع المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها من أجل تحقيق خطة عمله.
- سياسة الأموال الذاتية والسيولة بما يتماشى مع حجم وطبيعة المخاطر وذلك طبقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما يجب أن يتم تعميم سياسة تقبل المخاطر على جميع المصالح المعنية وأن تمثل جزءاً من ثقافة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

تضمن هيئة الإدارة تنفيذ هذه السياسة والامتثال لها بشكل فعال.

سياسة المساواة والتنوع

حددت الشركة التونسية للبنك سياسة المساواة بين الجنسين والتنوع التي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

لا يعتبر البنك سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية من قضايا حقوق الإنسان فقط، بل شرطاً أساسياً أيضاً لتحقيق أهداف التنمية الأكثر طموحاً وإنصافاً لضمان السلم الاجتماعي المستدام.

وتتمثل أهداف هذه السياسة في تعزيز نهج المساواة بين الجنسين من خلال دعم الإجراءات المتخذة من قبل الأطراف ذات الصلة للبنك (الحرفاء والشركاء والمزودين وغيرهم) لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

- جميع وحداتها ويقود ويوجه القرارات على جميع المستويات في تنافس تام مع ركانز الإستراتيجية.
- اعتباراً من سنة 2021، بدأ العمل بنهج المسؤولية الاجتماعية للشركات وفقاً للمعيار الدولي (ISO 26000) كجزء من برنامج تجريبي وطني.
- الاستقلالية
- المهنية والالتزام
- تجنب تضارب المصالح
- النزاهة والولاء

ميثاق اللجان

لدى كل اللجان ميثاقاً يتضمن أساساً مبادئ السرية وتجنب تضارب المصالح. ويخضع كل ميثاق للمراجعة وتقييم مدى ملاءمته مرة واحدة على الأقل سنوياً.

ويتم عرض النص المعدّل على مجلس الإدارة للمصادقة عليه.

دليل إجراءات الشراءات

قامت الشركة التونسية للبنك بتحديث دليل إجراءات الشراءات الخاص بها والذي تم المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

يهدف هذا الدليل إلى تحديد إطار عمل يضمن المصلحة الاقتصادية للشركة التونسية للبنك، لتلبية احتياجاتها التي تتميز بالتطورات التكنولوجية والتجارية في بيئة تنافسية.

كما يضبط شروط إعداد وإبرام وتنفيذ ودفع مختلف الصفقات والشراءات وإتمامها.

كم يُعدّ هذا الدليل إطاراً قانونياً داخلياً يحدد الإجراءات التي تحكم طلبات الأشغال والدراسات وتوفير المنتجات والخدمات لفائدة الشركة التونسية للبنك، بصفتها الجهة المشتريّة، وفقاً لمبادئ حرية الوصول للطلبات، والمساواة في معاملة المرشحين، والمنافسة وشفافية الإجراءات من أجل ضمان أدائها وحسن إدارتها.

يتم إعداد هذه المشتريات وإبرامها وتنفيذها وسدادها وإتمامها ومراقبتها وفقاً للشروط والقواعد الواردة في هذا الدليل، والذي يهدف إلى تسهيل إجراءات تقديم الطلبات من خلال تكييفها مع القيود الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على الرقابة الفعالة في جميع مراحل عملية الشراء.

دليل عمليات إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية

عقب الشراكة المبرمة بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وبنك التنمية الألماني KfW بالنيابة عن الحكومة الألمانية مع

وقد تم تسليط الضوء على 6 قضايا للمسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطة بالركائز الإستراتيجية الأربع : الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمجتمعية والحوكمة، والتي ضُمنت في الخطة الإستراتيجية 2022-2026 بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للبنك :

- التمويل المسؤول
- دعم الحرفاء المستدام
- الحوكمة والممارسات الأخلاقية
- مشغل ذو علامة مسؤولية متميزة
- المسؤولية البيئية
- الرقمنة وحماية البيانات والجرائم الإلكترونية

وتتضمن سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات سياسة بيئية واجتماعية تتماشى مع معايير مؤسسة التمويل الدولية (SFI) للبنك الدولي باعتبارها شرطاً أساسياً لإرساء نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

وقد أولت الشركة التونسية للبنك اهتماماً خاصاً بالمعلومات غير المالية وتلتزم بنشر التقرير السنوي غير المالي حول التقدم المحرز ونتائج نهجها، فضلاً عن التزامها وأدائها في كل من المجال الاجتماعي والمجتمعي والبيئي والحوكمة وذلك استناداً على مؤشرات أداء تتوافق مع المعايير المرجعية.

ميثاق أعضاء مجلس الإدارة

يتعهد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالالتزام بالقواعد التوجيهية للميثاق :

- الدفاع عن مصالح الشركة
- حماية سمعة البنك
- الامتثال للقوانين والقانون الأساسي للشركة



الميناء البونيقى بقرطاج

VIII – الاتصال والنفاذ إلى المعلومة

يضمن البنك حق النفاذ في الوقت المناسب إلى المعلومات الموثوقة وذات الصلة بالجوانب الهامة لنشاطه وذلك من أجل تقديم صورة كاملة وموضوعية ومُحيّنة للمؤسسة.

التواصل مع العموم

يتم نشر التقرير السنوي المفصل الموجه للعموم حول أنشطة مجلس الادارة والمتضمن أساسا لما يلي :

البنوك وشركات الإيجار المالي التونسية لتعزيز سبل حصول المؤسسات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة (TPME) على التمويل قامت الشركة التونسية للبنك بإعداد دليل للعمليات بهدف تحديد إطار إداري لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة.

ويهدف هذا الدليل أساسا إلى توفير الحد الأدنى من معايير العناية الواجبة لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة ومسؤولة فيما يتعلق بالمخاطر.

وتطبيقاً لسياسة التنمية المستدامة، قامت الشركة التونسية للبنك بإرساء نظام لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية بغاية تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في إطار تمويل شامل للمشاريع،
- تقديم المثل للممارسات الاجتماعية والبيئية الجيدة،
- العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة ومراعاة مستويات معيشة المستفيدين من عملياتها،
- إلهام وتشجيع الممارسات المستدامة بين جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الشركاء والمستثمرين المشاركين والشركات المالية التابعة لمجمّع الشركة التونسية للبنك بهدف تحسين تطوير المشاريع، وتنفيذها، ومراقبتها، وإنجازها.

VII – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تولي الشركة التونسية للبنك أهمية بالغة لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية، وكذلك الامتثال للالتزامات التنظيمية الوطنية والمعايير الدولية (لا سيما توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI)).

تتولى الهيئة الدائمة للحوكمة والرقابة والامتثال مسؤولية إرساء نظام منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليه بالكامل وذلك بالتعاون الوثيق مع الإدارات المعنية في البنك.

كما تم، منذ سنة 2016، دراسة مذكرات إجرائية وتنظيمية وأدلة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل لجنة التدقيق والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

- مدونة الحوكمة وتفاصيل تنفيذها ومدونة الأخلاقيات ومواثيق اللجان الداخلية للمؤسسة.
- التركيبة الإسمية لأعضاء مجلس الإدارة وقواعد عمله والمسارات المهنية لأعضائه وصفات تمثيلهم واختصاصاتهم وملخص عملهم باللجان.
- تنظيم المؤسسة وخطوط المهن وهيكلية الشركات التابعة لها
- وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، بما في ذلك عدد الأعضاء الذين حضروا كل اجتماع.
- عرض تقييمي من مجلس الإدارة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية ووسائله.
- تحليل منظومة إدارة المخاطر وإجراءاتها وأنشطتها.
- المخاطر المرتبطة بالمؤسسة وتكوين الأموال الذاتية ومدى كفايتها فيما يتعلق بملف المخاطر.
- سياسة تكوين المخصصات لتغطية المخاطر.
- تركيبة المساهمين ولا سيما المساهمين الرئيسيين وتمثيلهم في مجلس الإدارة وحقوق التصويت.
- معلومات مفصلة عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العامة والمكلفون بمهام عليا.
- المعاملات الهامة المنجزة مع الأطراف ذات الصلة بما في ذلك أسماء تلك الأطراف وطبيعة المعاملات وقيمتها وتأكيدها إبرامها.

التواصل مع وزارة المالية

يتم إرسال هذه الوثائق إلى وزارة المالية:

- عقود البرامج
- محاضر جلسات هيئات الإدارة والمداولات
- تقارير ومحاضر اجتماعات لجان التدقيق والمخاطر وهيئات مراقبة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التقدم المحرز في تنفيذ عقود البرامج.
- ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية وطرق تمويلها وتقارير متابعة تنفيذها
- القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير هياكل الرقابة المختلفة
- تقارير البنك المركزي التونسي وتوصياته
- التقارير السنوية للتصرف
- المؤشرات الخاصة بمعايير التصرف الحذر المضبوطة طبقا للتراتب الجاري بها العمل
- الوضعية السنوية المتعلقة بالموظفين وكتلة الأجور.

تحال الوثائق المذكورة أعلاه الى وزارة المالية للمتابعة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إعدادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو استلامها وذلك حسب ما تقتضيه الوضعية.

التواصل مع البنك المركزي

تتمثل الوثائق الرئيسية الموجهة إلى البنك المركزي التونسي فيما يلي :

- تقرير مراقب الحسابات الخاص والذي يتضمن قسما مخصصا للاتفاقيات المبرمة بين البنك والأشخاص ذوي الصلة به.
- أي تسمية أو أي تغيير يطرأ على مستوى المسؤولين الأولين عن عملية تدقيق الحسابات وإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.
- الاشعار بأي تعيين لرئيس مجلس الإدارة أو لعضو في مجلس الإدارة أو للمدير العام أو للمدير العام المساعد في أجل لا يتجاوز سبعة أيام.

التواصل مع رئاسة الحكومة

يتم إرسال هذه الوثائق التالية إلى رئاسة الحكومة :

- ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية وطرق تمويلها.
- التقارير السنوية للتصرف
- القوائم المالية
- تقارير مراقبي الحسابات

تحال الوثائق المذكورة أعلاه إلى رئاسة الحكومة خلال عشرة أيام من تاريخ إعدادها أو المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو استلامها حسب ما تقتضيه الوضعية.

التواصل مع وزارة الاقتصاد والتخطيط

ترسل ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية إلى وزارة التنمية والتعاون الدولي في غضون عشرة أيام من المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

كما يتم تنظيم ندوات إعلامية ببورصة تونس من قبل الإطارات العليا للمؤسسة وخاصة المدير العام ورئيس القطب المالي والتي تكون موجهة للمساهمين ومحلي السوق والصحفيين المختصين في الصحافة المالية.

IX – رقابة الإدارة العامة

تخضع الإدارة العامة للإشراف الفعلي من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال تقييمات للقرارات المتخذة في إطار إدارة نشاط المؤسسة المتعلقة بالمردودية والصلابة المالية.

كما يشمل هذا الإشراف مراقبة تنفيذ الاستراتيجية والامتثال للسياسات المعتمدة.

X – المكافآت والتسميات

يتم تعيين المدير العام من قبل مجلس الإدارة بناء على اقتراح من وزارة المالية.

يتم تعيين أعضاء الهيئة الادارية (المدير العام المساعد والكاتب العام) ومسؤولي الإدارات المركزية وتحديد المكافآت من قبل مجلس الإدارة وذلك بناء على تقرير تعدده لجنة التسميات والمكافآت.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة واللجان في الجلسة العامة العادية للمساهمين .

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ترد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي وذلك بالرجوع إلى قرار الجلسة العامة العادية :

- مبلغ صافي قدره 4,000 دينار عن كل اجتماع يخصص لرئيس مجلس الإدارة.
- مبلغ صافي قدره 2,000 دينار عن كل حضور فعلي لكل اجتماع يخصص لأعضاء مجلس الإدارة.
- مبلغ صافي قدره 2,000 دينار لكل اجتماع يحضره رئيس اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ورئيس لجنة المخاطر.
- مبلغ صافي قدره 1,000 دينار لكل اجتماع يخصص لكل عضو من أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولكل رئيس أو عضو من أعضاء اللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لا يتمتع الرؤساء والأعضاء الذين ينتمون إلى أكثر من لجنة واحدة إلا بمكافأة واحدة فقط، يتم احتسابها بناء على حضورهم في لجنة واحدة من اختياريهم.

مكافأة هيئة الإدارة

■ المدير العام

عملا بأحكام الأمر عدد 968 لسنة 2015 المؤرخ في 15 أوت 2015، تتكون عناصر مكافأة المدير العام من :

- عنصر قارّ يتمثل في أجر شهري يحدد بما يتناسب مع نجاعة البنك على المدى المتوسط والبعيد في علاقة بالمردودية والمخاطر
- وآخر متغير لا يتعدى 50% من مبلغ العنصر القارّ

تتولى لجنة التسميات والمكافآت، التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة، مسؤولية وضع معايير المكافآت المتغيرة على أساس المؤشرات الكمية والنوعية.

■ المدير العام المساعد والكاتب العام

تتكون مكافأة المدير العام المساعد والكاتب العام، المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، من عنصر قارّ وعنصر آخر متغير لا يتعدى 25% من مبلغ العنصر القارّ السنوي.

- لا يجوز للمدير العام والمدير العام المساعد ممارسة مهام مسير مؤسسة اقتصادية.
- يمنع على المدير العام والمدير العام المساعد الاضطلاع بأي من هذه الوظائف في بنك آخر، أو مؤسسة مالية، أو شركة تأمين، أو شركة وساطة في سوق الأوراق المالية أو شركة إدارة محفظة أوراق مالية أو شركة استثمار.
- احترام السرية المهنية من قبل أعضاء مجلس الإدارة وذلك للمعلومات التي أصبحوا على علم بها تبعاً لممارسة مهامهم وعدم استخدام هذه المعلومات، باستثناء الحالات التي يسمح بها القانون، لأغراض لا تدخل في نطاق مهامهم ويستمر هذا الالتزام بعد فقدان صفتهم ويترتب عن مخالفة ما سبق التعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 254 من المجلة الجزائية المتعلقة بجريمة إفشاء السر المهني.
- وتتضمن سياسة تضارب المصالح ومسودة ميثاق عضو مجلس الإدارة هذا الالتزام.

تتولى لجنة التسميات والمكافآت، التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة، مسؤولية وضع معايير المكافآت المتغيرة على أساس المؤشرات الكمية والنوعية.

XI – التزام تجنب وضعيات تضارب المصالح

تحدد سياسة إدارة تضارب المصالح التي تم تحديثها من قبل إدارة الحوكمة والأخلاقيات ومراقبة الامتثال، الالتزامات التالية :

- اعتماد سياسة تصرف فعالة في وضعيات تضارب المصالح.
- واجب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب الأنشطة التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح.
- منع المعني بالأمر من المشاركة في التصويت المتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات المبرمة مع البنك والأشخاص المرتبطين به وعدم اعتبار أعماله عند احتساب النصاب القانوني والأغلبية.
- امتثال رئيس مجلس الإدارة بتقديم الاتفاقيات المبرمة بين البنك والأشخاص المرتبطين به إلى الجلسة العامة للمصادقة على أساس تقرير خاص يعده مراقبي الحسابات.
- الامتناع عن المشاركة والتصويت عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي قد ينتج عنها تضارب في المصالح أو حين تكون موضوعية عضو مجلس الإدارة أو قدرته على أداء الواجبات تجاه المؤسسة قد تغيرت. تتضمن سياسة تضارب المصالح ومشروع ميثاق المديرين هذا الالتزام.
- الالتزام بعدم استخدام أصول البنك للمصلحة الشخصية.
- الالتزام بإبلاغ مجلس الإدارة بأي معلومات من شأنها أن تؤدي إلى تضارب في المصالح. تتضمن سياسة تضارب المصالح ومشروع ميثاق المديرين هذا الالتزام.
- الالتزام بممارسة المهام بأمانة من خلال وضع مصلحة المؤسسة فوق المصالح الخاصة.
- التحجير على أي عضو في مجلس إدارة البنك بأن يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر.
- إشعار البنك المركزي التونسي بأي اتفاق مبرم بين البنك والأشخاص ذوي الصلة على معنى الفصل 43 (المتعلق بإدارة تضارب المصالح) من القانون عدد 48 لسنة 2016.

البيئة الاقتصادية الدولية

المنعقد في 26 أكتوبر 2023، الحفاظ على معدلات الفائدة الرئيسية دون تغيير.

وفيما يتعلق بالوضع الوظيفي، ظل معدل البطالة في منطقة اليورو نسبياً ثابتاً حول 6.5% مقابل 6.4% في ديسمبر 2022 و7% في 2021.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5% سنة 2023 مقابل 2.1% سنة 2022، وذلك نتيجة لنشاط اقتصادي أقوى من المتوقع. وقد تم تحفيز هذا التطور بشكل خاص من خلال تعزيز استثمارات الشركات، وإعادة تنشيط الاقتصاد بدعم من السياسة الضريبية التوسعية وزيادة الاستهلاك. إذ ظل الاستهلاك قوياً ومدعوماً بالادخار المتراكم وزيادة الدخل المتاحة من خلال تعديلات ضريبية مؤقتة.

وفي هذا السياق الجديد، استقر معدل التضخم في الولايات المتحدة حول 3.8% في سبتمبر 2023 مقابل 6.5% على مدار سنة 2022.

وقرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال اجتماعه المنعقد في 20 سبتمبر 2023، الحفاظ على معدلات الفائدة الرئيسية ضمن نطاق ما بين 5.25% و5.5%، مع مراقبة تأثير سياسة التشديد النقدي المتبعة وذلك لضمان عودة التضخم إلى مستوى هدفه البالغ 2% على المدى المتوسط. وبالنسبة للتوظيف، استقر معدل البطالة في الولايات المتحدة حول 3.8% في سبتمبر 2023 مقابل 3.5% سنة 2022.

شهدت الصين ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% سنة 2023 مقابل 3.0% سنة 2022، وذلك نتيجة لإعادة فتح كاملة وتعزيز الاستهلاك من خلال رفع القيود المفروضة بسبب الوباء.

تضائل هذا التطور بفعل تباطؤ في قطاع العقارات وذلك بانخفاض جديد في مستوى المبيعات والأسعار.

وظل معدل البطالة في جميع المناطق الحضرية ثابتاً عند 5% في أكتوبر 2023، أي أقل قليلاً من مستواه قبل جائحة كوفيد-19.

وتظل معدلات التضخم السنوي في الصين المقاسة بواسطة أسعار

في تقريره الأخير حول التوقعات الاقتصادية العالمية، لاحظ صندوق النقد الدولي تباطؤاً طفيفاً في نمو الاقتصاد العالمي، حيث انخفض إلى 3.0% سنة 2023 مقابل 3.5% سنة 2022 كما لاحظ انخفاضاً في التضخم العالمي بنسبة تقارب 6.8% (متوسط سنوي) سنة 2023 مقابل نسبة 8.7% التي تم تسجيلها سنة 2022.

في هذا السياق الجديد، سجلت الاقتصاديات المتقدمة تباطؤاً في نموها، حيث انخفض من 2.6% سنة 2022 إلى 1.6% سنة 2023، نتيجة تأثير التشديد الصارم للسياسات النقدية.

بالنسبة للدول النامية والناشئة، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً إلى 4.0% سنة 2023 مقابل 4.1% في العام السابق. ومع ذلك، يوجد وراء هذا المعدل اختلافات بين الدول والمناطق المختلفة.

شهد النمو الاقتصادي في اليابان تسارعاً طفيفاً ليصل إلى 1.9% سنة 2023 مقابل 1.0% سنة 2022، وذلك بسبب انتعاش الطلب ما بعد الوباء، واستعادة نشاط صادرات السيارات وتحسن نشاط السياحة.

وبلغ معدل التضخم في اليابان 3.3% سنة 2023 مقابل 2.5% سنة 2022. وعلى الرغم من التضخم المرتفع مقارنة بالأهداف، واصل بنك اليابان سياسة نقدية ميسرة من خلال تخفيف سياساته تدريجياً في مراقبة منحنى الفائدة.

كما انخفض معدل البطالة إلى 2.6% (في المتوسط).

أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد شهد النشاط الاقتصادي تباطؤاً خلال سنة 2023 ليصل إلى معدل نمو بنسبة 0.5% مقابل معدل نمو بنسبة 3.3% سنة 2022 وارتفاع بنسبة 5.2% سنة 2021. وقد تأثر هذا التباطؤ بشكل أساسي بقطاع التصنيع، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار الطاقة الذي وضع ضغوطاً كبيرة على نفقات الأسر ونشاط الشركات، بالإضافة إلى الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد وتشديد السياسات النقدية.

وتواصلت الضغوط التضخمية، مما جعل معدل التضخم السنوي المتوسط يصل إلى 3.2%، أي إلى أدنى مستوى له منذ عامين. على الرغم من ذلك، قرر البنك المركزي الأوروبي، في اجتماعه

باعتبارها محرك نمو لاقتصادها، فإن الديموغرافيا الهامة للهند أثارت عدداً من التحديات لهذا البلد، خاصة في مجال التوظيف.

فقد عاد معدل البطالة إلى 8.3% في ديسمبر 2023 من ذروته في 11.9% في ماي 2021.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.2% سنة 2023 مقابل 5.7% سنة 2022.

فيما يتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء، شهد النمو الاقتصادي اعتدالا ليصل إلى 3.3% سنة 2023 مقابل 4.0% سنة 2022 و 4.7% سنة 2021.

تباطأ النمو خاصة في أهم ثلاث اقتصادات في المنطقة وهي نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا ليصل إلى متوسط يقدر بـ 1.8% سنة 2023.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تباطأ النمو سنة 2023 ليصل إلى 2.5% حيث عرقل التضخم المرتفع وتشديد ظروف التمويل وضعف التجارة الخارجية نمو الاستثمار والإنتاج في العديد من البلدان في المنطقة.

الاستهلاك منخفض، ولكن من غير المرجح حدوث انكماش مستدام.

علاوة على ذلك، استمرت الصين في اتباع سياسة نقدية توسعية مصحوبة بخفض جديد في معدلات الفائدة ومعامل الاحتياطي الإلزامي.

كما أظهر الاقتصاد الهندي، الذي يُعتبر قوة جديدة ذات آفاق هامة، نمواً في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 6.7% مقابل 7.2% سنة 2022 و 8.7% في السنة السابقة.

وعلى الرغم من تأثيرات الحرب في أوكرانيا، وتباطؤ الطلب العالمي، والتشديد في السياسة النقدية لمواجهة توترات التضخم، إلا أنه تم تحقيق نمو قوي مدعوم بالاستثمار العام والاستهلاك الخاص.

ظل التضخم الكلي لأسعار الاستهلاك في هذا البلد ضمن النطاق المستهدف من قبل السلطات النقدية وهو من 2% إلى 6% خلال معظم سنة 2023.



المدينة القديمة الرومانية ببلارجيا

الاقتصاد التونسي

التي حافظت على معدلات نمو مرتفعة نسبياً تبلغ 8.6%، بالإضافة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات غير التجارية.

فيما يتعلق بالنشاط السياحي، استمرت المؤشرات المختلفة في مسارها التصاعدي خلال سنة 2023، حيث بلغ عدد السياح الأجانب ما يقارب عن 8.1 مليون زائر مقارنة بـ 5.2 مليون زائر سنة 2022، مما يعادل زيادة ملحوظة بنسبة 57.4%.

ارتكز هذا التحسن بشكل رئيسي على دخول السياح الأوروبيين وخاصة الفرنسيين والألمان، مع زيادة أيضاً في عدد السياح المغاربة ليصل إلى حوالي 5.4 مليون زائر مقابل 3.2 مليون زائر قبل سنة.

كما شهدت الليالي السياحية تقدماً كبيراً بنسبة 27%، حتى نهاية ديسمبر 2023، لتصل إلى ما يقارب 24.6 مليون ليلة مقابل 19.4 مليون سنة 2022.

وارتفعت بذلك الإيرادات السياحية بالعملة الأجنبية، بنسبة 28.1% لتصل إلى 6.943.5 مليون دينار تونسي. دون مراعاة تأثير تغير الصرف الأجنبي، كانت هذه الزيادة ستكون في حدود 25.5%.

أما بالنسبة لنشاط النقل الجوي، فقد سجل عدد الركاب زيادة ملحوظة بنسبة 26.5% ليصل إلى ما يقارب 11 مليون زائر.

فيما يخص النقل الجوي، شهدت حركة نقل الركاب تحسناً، خاصة بمطارات النفيضة-الحمامات، والمنستير، وجربة-جرجيس، وتونس-قرطاج.

شهدت التجارة الخارجية في تونس ارتفاعاً ملحوظاً في الصادرات تجاوز ارتفاع الواردات. ويعود هذا التحسن إلى القوة التنافسية لبعض قطاعات الصادرات التونسية في الأسواق العالمية.

إذ سجلت الصادرات التونسية تقدماً ملحوظاً بنسبة 7.9% بوتيرة أكثر دعماً من الواردات (4.4%).

تم تعديل نمو اقتصاد تونس بنسبة 0.4% على مدار سنة 2023 وفقاً للتقديرات الأولية للمعهد الوطني للإحصاء. ولكن باستثناء الزراعة، كان معدل النمو 1.6%.

يُعزى هذا التباطؤ أساساً إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الذي تأثر بشكل كبير بالظروف الجوية السيئة ونقص الأمطار، بالإضافة إلى استمرار انكماش الإنتاج التعديني وانخفاض الطلب الوارد من منطقة اليورو، مما أثر بشكل خاص على الصناعات التصديرية.

فقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي والصيد بنسبة 11.2% في الربع الرابع من سنة 2023 نتيجة لاستمرار الجفاف. وفي هذه الظروف الجديدة، انخفض إنتاج الحبوب إلى 5.4 ملايين قنطار مقارنة بـ 17.9 مليون قنطار في موسم 2022-2023.

وسجلت الصناعات غير التصنيعية أيضاً انخفاضاً بنسبة 2.3% في قيمتها المضافة مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، وذلك نتيجة لانكماش إنتاج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 4.8% من جهة، وتراجع نشاط قطاع التعدين بنسبة 7.5% على أساس سنوي من جهة أخرى.

على الجانب المقابل، وبالرغم من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية ومشاكل سلسلة التوريد، فإن الصناعات التصنيعية استفادت من قوة اقتصاديات أوروبا وشهدت تحسناً في نشاطها.

شمل هذا التحسن أساساً الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعات النسيج والملابس والجلود، نتيجة لاستعادة النشاط التجاري العالمي وتحسن النشاط الصناعي لدى الشركاء الرئيسيين في منطقة اليورو.

كما سجلت نشاطات الخدمات، والتي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في تونس خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023، زيادة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاعاً بنسبة 1.4% في قيمتها المضافة على أساس سنوي.

واستفاد الاقتصاد التونسي، خلال الربع الرابع من سنة 2023، خاصة من النشاط الملاحظ في قطاعات السياحة والمطاعم

أما التضخم المتوسط فقد بلغ 9.3% لجميع الأسعار، وذلك على الرغم من استمرار سياسة التشديد النقدي، والحفاظ على سياسة الدعم وتجميد أسعار الاستهلاك اليومي.

في هذا السياق، قاد البنك المركزي التونسي سياسة نقدية ميسرة من خلال الحفاظ على معدل فائدته الرئيسي عند 8% منذ نهاية سنة 2022.

فيما يتعلق بالآفاق، تتوقع تونس، وفقاً لخطةها التنموية لسنة 2024، زيادة لنتاجها المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 2.1%.

بناءً على ما سبق، بلغ العجز التجاري في نهاية ديسمبر 2023 ما يقارب 17 مليار دينار مقابل 25 مليار دينار سجلت في العام السابق.

وفيما يتعلق بوضعية التوظيف فقد بلغ معدل البطالة 16.4% في نهاية سنة 2023 مقابل 15.2% في العام السابق.

تحسن معدل التضخم على أساس سنوي من ناحية أخرى وذلك تبعاً لانخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية ليصل إلى 8.1% مقابل 10.1% في نهاية سنة 2022. شمل هذا التحسن بشكل رئيسي أسعار المنتجات المصنعة والمواد الغذائية، وبشكل أقل الرسوم على الخدمات.



الديار التروغلوديت المميّزة في مطماطة

الوضع المالي

السنة المالية 2023

المؤشرات الرئيسية
القوائم المالية
الموارد
الاستثمارات
الأموال الذاتية
جودة الأصول
الملاءة المالية
السيولة
النتيجة

الأرقام الرئيسية

تواصل الاتجاه التصاعدي للمؤشرات والذي منح البنك مكانة بارزة كففاعل اقتصادي في تنمية الاقتصاد الوطني .

مؤشرات النشاط	بملايين الدنانير	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	معدل تطور نسبة النمو (2019-2023)
النشاط	مجموع الموازنة	11 301,9	12 249,4	13 487,2	14 562,4	14 596,6	6,6%
	ودائع الحرفاء	7 370,0	8 442,1	9 047,6	9 881,4	10 177,5	8,4%
	موارد الاقتراض	313,0	363,1	495,8	631,4	670,9	21,0%
	إجمالي الموارد المجمعة	7 683,0	8 805,3	9 543,4	10 512,9	10 848,3	9,0%
	رصيد القروض الخام للحرفاء	9 803,0	10 747,8	11 350,1	12 622,7	12 185,1	5,6%
	رصيد القروض الصافي للحرفاء	7 978,2	9 080,4	9 731,1	11 021,0	10 514,7	7,1%
	المساعدات الصافية للاقتصاد	9 490,6	10 796,2	12 795,5	13 453,0	13 351,4	8,9%
النتائج	هامش الوساطة	363,0	367,9	362,5	374,1	309,4	3,9%]
	العمولات الصافية	101,2	113,2	125,8	127,3	127,3	5,9%
	مداخيل محفظة السندات	137,0	144,5	157,7	195,1	248,4	16,0%
	النتائج البنكية الصافي	601,1	625,7	646,1	696,5	685,1	3,3%
	أعباء الاستغلال	234,2	247,8	282,2	308,3	335,0	9,4%
	النتيجة الخام للاستغلال	374,5	386,1	374,0	389,4	351,7	1,6%]
	النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية	157,3	72,2	112,7	92,0	50,6	24,7%]
	النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية	157,3	72,2	104,0	73,1	42,1	28,1%]
	إجمالي رقم المعاملات	1 048,0	1 089,9	1 119,4	1 290,3	1 448,0	8,4%
الأموال الذاتية	رأس المال	776,9	776,9	776,9	776,9	776,9	0,0%
	مخصصات من الدولة	117,0	117,0	117,0	117,0	0,0	100,0%]
	الاحتياطيات	485,0	483,8	483,1	482,1	312,7	10,4%]
	نتائج مؤجلة	508,3	349,7	285,8	180,0	80,4	24,7%]
	النتيجة الصافية	157,3	72,2	112,7	92,0	50,6	24,7%]
	إجمالي الاموال الذاتية	1 027,9	1 100,1	1 203,8	1 287,9	1 220,6	4,4%
النسب							
مخاطر	نسبة الملاءة	12,6%	12,6%	13,3%	13,8%	13,6%	
	نسبة كفاية الاموال الذاتية-Tier 1	9,2%	9,0%	9,3%	9,3%	10,2%	
	نسبة تغطية السيولة	142,8%	102,5%	107,6%	121,1%	216,7%	
	نسبة القروض على الودائع	137,4%	117,0%	118,5%	120,3%	109,8%	
	معدلات الديون المصنفة	18,3%	14,9%	13,5%	13,5%	18,1%	
مردودية	نسبة تغطية القروض المصنفة (صافي من الفوائد المعلقة)	75,4%	75,3%	75,0%	62,9%	46,4%	
	مردودية الاموال الذاتية	18,1%	7,0%	10,3%	7,7%	4,3%	
	مردودية الأصول	1,4%	0,6%	0,9%	0,7%	0,3%	
	النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي	26,2%	11,5%	17,4%	13,2%	7,4%	
	العمولات الصافية / الناتج البنكي الصافي	16,8%	18,1%	19,5%	18,3%	18,6%	
	هامش الوساطة / الناتج البنكي الصافي	60,4%	58,8%	56,1%	53,7%	45,2%	
إنتاجية	العمولات الصافية / كتلة الأجور	67,2%	72,1%	70,0%	64,9%	58,5%	
	الودائع / عدد الموظفين (بآلاف من الدنانير)	3 822,6	4 457,3	4 602,0	5 176,2	5 522,2	
	القروض / عدد الموظفين (بآلاف من الدنانير)	4 138,1	4 794,3	4 949,7	5 773,2	5 705,2	
	الناتج البنكي الصافي / عدد الموظفين (بآلاف من الدنانير)	311,8	330,3	328,6	364,8	371,7	
مؤشرات أخرى	معامل الاستغلال	39,0%	39,6%	43,7%	44,3%	48,9%	
	عدد الموظفين	1 928	1 894	1 966	1 909	1 843	
	عدد الفروع	149	149	149	149	150	
	عدد الموزعات الآلية	202	188	191	194	195	
مؤشرات السوق المالية	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني	1 082	1 386	1 600	1 597	1 637	
	عدد الأسهم (بآلاف من الدنانير)	155 375	155 375	155 375	155 375	155 375	
	سعر الإغلاق (بالدينار التونسي)	4,7	3,4	3,0	3,8	3,7	
	الرسمة في البورصة (بملايين الدنانير)	727,2	520,5	463,0	590,4	581,1	
	الربح لكل سهم (بالدينار التونسي)	1,0	0,5	0,7	0,6	0,3	

الموازنة إلى موفى ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

		2022	2023	الإيضاحات
الأصول				
أص 1	خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية (*)	180 378	179 804	1.5
أص 2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	445 503	546 853	2.5
أص 3	مستحقات على الحرفاء (x)	11 021 037	10 514 697	3.5
أص 4	محفظة السندات التجارية (*)	909 507	438 685	4.5
أص 5	محفظة الاستثمار (*)	1 457 008	2 339 511	5.5
أص 6	الأصول الثابتة	136 218	154 119	6.5
أص 7	أصول أخرى (*)	412 707	422 948	7.5
	مجموع الأصول	14 562 358	14 596 617	
الخصوم				
خص 1	البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية	1 517 934	1 077 234	8.5
خص 2	الودائع والأموال المؤسسات البنكية والمالية	535 323	581 591	9.5
خص 3	ودائع وأموال الحرفاء (*)	9 881 433	10 177 463	10.5
خص 4	الاقتراضات والموارد الخصوصية	631 433	670 851	11.5
خص 5	خصوم أخرى (*)	708 329	868 869	12.5
	مجموع الخصوم	13 274 452	13 376 008	
الأموال الذاتية				
أذ 1	رأس المال	776 875	776 875	13.5
أذ 2	مخصصات الدولة	117 000	-	13.5
أذ 3	الاحتياطيات	465 712	296 845	13.5
أذ 4	الأسمم الذاتية	(5 509)	(5 536)	13.5
أذ 5	أموال ذاتية أخرى	21 853	21 392	13.5
أذ 6	النتائج المؤجلة (*)	(180 003)	80 432	13.5
أذ 7	نتيجة السنة المالية (*)	91 978	50 601	13.5
	مجموع الاموال الذاتية	1 287 906	1 220 609	
	مجموع الخصوم والأموال الذاتية	14 562 358	14 596 617	

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

التعهدات خارج الموازنة إلى موفى ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

%	التغير	2022	2023	الإيضاحات
الخصوم المحتملة				
[0,9%]	(13 261)	1 493 927	1 480 666	1.6 خ م 1 ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى مقدمة
[2,3%]	(14 024)	613 717	599 693	خ م 2 اعتمادات مستندية
(1,3%)	(27 285)	2 107 644	2 080 359	مجموع الخصوم المحتملة
التعهدات المقدمة				
[26,8%]	(42 124)	157 323	115 199	2.6 خ م 4 تعهدات تمويل مقدمة
-	-	26	26	خ م 5 تعهدات خاصة بالسندات
(26,8%)	(42 124)	157 349	115 225	مجموع التعهدات المقدمة
التعهدات المقبولة				
[4,1%]	(123 212)	2 980 012	2 856 800	3.6 خ م 7 ضمانات مقبولة (*)
(4,1%)	(123 212)	2 980 012	2 856 800	مجموع التعهدات المقبولة

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.



المدينة الرومانية القديمة ببوبوت في الحمامات

قائمة النتائج إلى موفى ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الإيضاحات	2023	2022	التغير	%
إيرادات الاستغلال البنكي				
إيراد 1 فوائد مدينة ومداخيل مماثلة (*)	1 060 179	957 442	102 737	10,7%
إيراد 2 عمولات (الإيرادات) (*)	139 416	137 778	1 638	1,2%
إيراد 3 مرائب محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	90 450	113 937	[23 487]	[20,6%]
إيراد 4 مداخيل محفظة الاستثمار	157 930	81 176	76 754	94,6%
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	1 447 975	1 290 333	157 642	12,2%
أعباء الاستغلال البنكي				
عبء 1 فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)	[750 829]	[583 336]	[167 493]	[28,7%]
عبء 2 عمولات مدينة (*)	[12 067]	[10 518]	[1 549]	[14,7%]
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	[762 896]	[593 854]	[169 042]	[28,5%]
النتائج البنكية الصافي (*)	685 079	696 479	(11 400)	(1,6%)
أ4ع/5 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	[234 242]	[216 474]	[17 768]	[8,2%]
أ5ع/6 مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	[11 762]	[459]	[11 303]	[2462,5%]
إيراد 7 إيرادات الاستغلال الأخرى (*)	1 579	1 194	385	32,2%
عبء 6 أعباء الأعوان (*)	[217 875]	[196 073]	[21 802]	[11,1%]
عبء 7 تكاليف الاستغلال العامة	[102 814]	[98 907]	[3 907]	[4,0%]
عبء 8 مخصصات الاستهلاك والاحتياطيات على الأصول الثابتة	[14 295]	[13 279]	[1 016]	[7,7%]
نتيجة الاستغلال	105 670	172 481	(66 811)	(38,7%)
أ9ع/8 رصيد الربح /الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى	7 347	19 959	[12 612]	[63,2%]
عبء 11 الأداء على الأرباح	[51 963]	[92 531]	40 568	43,8%
نتيجة الأنشطة العادية	61 054	99 909	(38 855)	(38,9%)
أ10ع/9 رصيد الربح /الخسائر من عناصر أخرى خارقة للعادة	[10 453]	[7 931]	[2 522]	[31,8%]
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	50 601	91 978	(41 377)	(45,0%)
تأثيرات التعديلات المحاسبية (صافي من الضريبة)	[8 457]	[18 859]	10 402	55,2%
النتيجة بعد التعديل المحاسبي	42 144	73 119	(30 975)	(42,4%)

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

جدول التدفقات النقدية المقفلة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الإيضاحات	2023	2022	التغير	%
أنشطة الاستغلال				
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	1 228 144	1 183 776	44 368	3,7%
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	(765 844)	(555 064)	(210 780)	(38,0)%
إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى	(858)	33 629	(34 487)	(102,6)%
قروض وتسبيقات أو سداد قروض وتسبيقات ممنوحة للحرفاء	363 466	(1 314 299)	1 677 765	127,7%
إيداعات أو سحبيات الحرفاء	311 409	811 323	(499 914)	(61,6)%
سندات توظيف	(203 357)	(60 764)	(142 593)	(234,7)%
مبالغ مدفوعة للموظفين والدائنين المختلفين	(96 503)	(150 030)	53 527	35,7%
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال	(151 393)	(62 953)	(88 440)	(140,5)%
أداء على الأرباح	(151 506)	(106 961)	(44 545)	(41,6)%
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال	8.1	(221 343)	754 901	341,1%
أنشطة الاستثمار				
فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	158 678	70 884	87 794	123,9%
اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار	(160 964)	(187 393)	26 429	14,1%
اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة	(30 633)	(24 485)	(6 148)	(25,1)%
تدفقات أخرى للاستثمار	-	-	-	-
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل	8.2	(32 919)	108 075	76,7%
أنشطة التمويل				
إعادة شراء أسهم ذاتية	(28)	-	(28)	-
إصدار أسهم	-	-	-	-
إصدار القروض	-	99 330	(99 330)	(100,0)%
سداد القروض	(43 723)	(49 828)	6 105	12,3%
رفع / تخفيض في الموارد الخصوصية	70 016	66 134	3 882	5,9%
سداد مخصص الدولة	-	-	-	-
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل	8.3	26 265	(89 371)	(77,3)%
تأثير تغير أسعار الصرف على السيولة وما يعادلها من السيولة	-	-	-	-
تأثير التغييرات في الطرق على السيولة وما يعادلها من السيولة	-	-	-	-
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها من السيولة	526 904	(246 701)	773 605	313,6%
السيولة وما يعادلها في بداية الفترة	(1 224 929)	(978 228)	(246 701)	(25,2)%
السيولة وما يعادلها في نهاية الفترة	8.4	(698 025)	526 904	43,0%

الوضع المالي في 31 ديسمبر 2023

الموارد

تواصل الشركة التونسية للبنك جهودها لتعزيز مواردها بشكل أكبر

أتمت الشركة التونسية للبنك السنة المالية 2023 بتحقيق تقدم في الموارد الموسعة بمقدار 270 مليون دينار أو 2.5% لارتفاع إلى 11.084 مليون دينار (مقابل 10.813 مليون دينار في السنة الفارطة). شمل الارتفاع في المقام الأول ودائع الحرفاء وبدرجة أقل موارد الاقتراض. أما الموارد المتأتية عبر الأدوات النقدية والمالية، فقد شهدت انخفاضاً بمقدار 65 مليون دينار أو 21.6%.

ملايين الدينار

		ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
ودائع الحرفاء	296	10 177	9 881
الوساطة المالية	(65)	235	300
موارد اقتراض	39	671	631
إجمالي الموارد الموسعة	270	11 084	10 813
	%		
	3,0%		
	(21,6)%		
	6,2%		
	2,5%		

1. ودائع الحرفاء

شهد جهد تعبئة الودائع تحقيق مبلغ إضافي بقيمة 296 مليون دينار. وقد أثر هذا النمو (+3%) أساساً على ودائع الادخار التي سجلت زيادة قدرها 375 مليون دينار أو 9.7%.

أما بالنسبة للودائع تحت الطلب، فقد سجلت زيادة أقل (+106 مليون دينار أو 2.9%) شملت أساساً الودائع بالدينار.

ملايين الدينار

		الحصة	ديسمبر 2023	الحصة	ديسمبر 2022
ودائع تحت الطلب	106	37,4%	3 806	37,4%	3 699
منها ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية	21	10,5%	1 067	10,6%	1 046
ودائع لأجل	(33)	18,3%	1 861	19,2%	1 894
ودائع الادخار	375	41,7%	4 246	39,2%	3 871
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	(153)	2,6%	265	4,2%	418
إجمالي ودائع الحرفاء	296	100,0%	10 177	100,0%	9 881
	%				
	2,9%				
	2,0%				
	(1,7)%				
	9,7%				
	(36,6)%				
	3,0%				

2. الوساطة المالية

- **الموارد الخصوصية :** +65 مليون دينار أو 24.3%، وهي زيادة نجمت أساساً عن تفعيل بعض خطوط الائتمان الخارجية بما في ذلك خط بنك التنمية الألماني KFW (+42.7 مليون دينار)، وخط PRASOC (+21.1 مليون دينار)، وخط FADES (+10.8 مليون دينار).
- **القروض الرقاعية :** -26 مليون دينار أو -7.2%، نتيجة خلاص الأقساط المستحقة على بعض الاقتراضات التي تم إصدارها.

شهدت توظيفات الحرفاء في الأدوات النقدية والمالية انخفاضاً بمقدار 65 مليون دينار أو 21.6% لتصل إلى 235 مليون دينار في نهاية عام 2023، وذلك نتيجة لتراجع توظيفات الحرفاء في سندات الخزينة بمقدار 58 مليون دينار أو 24.7%.

3. موارد الاقتراض

في نهاية عام 2023، بلغت موارد الاقتراض 671 مليون دينار، بزيادة قدرها 39 مليون دينار أو 6.2% مقارنة بمستواها في نهاية ديسمبر 2022، ويفصل ذلك على النحو التالي :

ملايين الدنانير

%	التغير	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
{7,2}	(26)	336	362
24,3%	65	335	269
6,2%	39	671	631

القروض الرقاعية والخاصة
موارد خصوصية
مجموع موارد الاقتراض

الاستعمالات

1. المساعدات للاقتصاد

سجلت المساعدات الخام للاقتصاد انخفاضاً بقيمة 21 مليون دينار أو 0.1% وبلغت 15.241 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل 15.262 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022.

شهد نشاط الشركة التونسية للبنك فيما يتعلق بمنح القروض بجميع أشكالها، تأثيراً بالغاً مرتبطاً بتباطؤ النمو الاقتصادي. ويتمثل الهدف الذي حدده البنك في هذا الصدد في تطهير محفظة القروض، واعتماد سياسة أكثر انتقائية لفائدة القروض ذات النتائج الجيدة وتجنب تركيز المخاطر.

ملايين الدنانير

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
(0,1%)	(21)	15 241	15 262
{3,5}	(438)	12 185	12 623
16%	424	2 997	2 574
{10,6}	(7)	59	65
4,5%	81	1 889	1 809
1,4%	16	1 166	1 149
5,7%	12	219	207
11,6%	52	505	453
(0,8%)	(102)	13 351	13 453

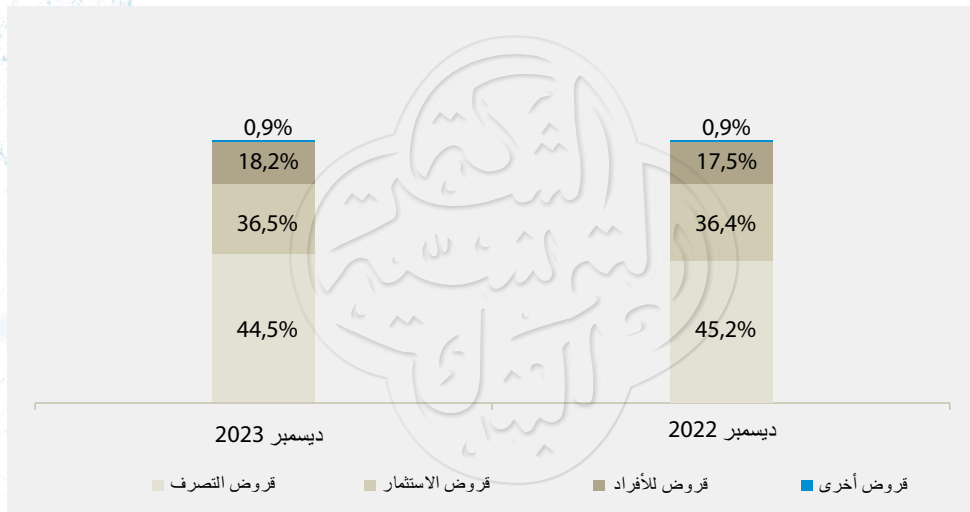
المساعدات الخام للاقتصاد
المستحقات الاجمالية على الحرفاء
محفظة الاجمالية للسندات
أوراق الخزينة
الاحتياطيات والفوائد المعلقة
المدخرات/المستحقات
المدخرات/السندات
الفوائد المعلقة
المساعدات الصافية للاقتصاد

2. المستحقات الصافية على الحرفاء

ويعكس هذا في الواقع اختيارات البنك في مجال منح القروض والتمحورة حول اختيار أكثر دقة للملفات التي يجب تمويلها، وفرض ضمانات مناسبة وتجنب المخاطر بشكل عام. مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي تعتبر ذات أولوية كالمؤسسات العمومية.

في نهاية السنة المالية 2023، بلغ الرصيد الإجمالي للمستحقات على الحرفاء 12.185 مليون دينار مقارنة بـ 12.623 مليون دينار في السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 438 مليون دينار أو 3.5%.

بنية القروض الإجمالية



المركزي التونسي عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 الذي يهدف إلى التحول تدريجياً نحو معايير المعطيات المالية الدولية (IFRS).

بالمقابل، استمر البنك في جهوده لتوفير مدخرات لديونه المتعثرة من خلال تخصيص المبالغ المطلوبة لتغطية تدهور القيمة.

بالإضافة إلى المخصصات الاحتياطية العادية والإضافية، قام البنك بتشكيل مخصصات جماعية إضافية وذلك بمقتضى منشور البنك

ملايين الدينار

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
المستحقات الاجمالية على الحرفاء	12 623	12 185	(438)	(3,5%)
قروض التصرف	5 707	5 418	(288)	(5,1%)
قروض الاستثمار	4 589	4 444	(145)	(3,2%)
قروض للأفراد	2 214	2 214	0	0,0%
قروض أخرى	113	108	(5)	(4,3%)
مدخرات وفوائد مخصصة	(1 602)	(1 670)	(69)	(4,3%)
الاحتياطيات	(1 149)	(1 166)	(16)	(1,4%)
الفوائد المخصصة	(453)	(505)	(52)	(11,6%)
المستحقات الصافية على الحرفاء	11 021	10 515	(506)	(4,6%)

3. محفظة السندات

«BTA» من سندات توظيف إلى سندات استثمار وذلك وفقاً لسياستها في إدارة محفظة التداول الخاصة بها.

في نهاية عام 2023، قامت الشركة التونسية للبنك لإعادة تصنيف جزء من محفظتها من رفاع الخزينة القابلة للتنظير

ومن ناحية القيمة الصافية، زاد بمقدار 412 مليون دينار أو 17.4%، حيث ارتفع خلال نفس الفترة من 2.367 مليون دينار إلى 2.778 مليون دينار.

سجل الرصيد الإجمالي لمحفظه الأوراق المالية زيادة بقيمة 424 مليون دينار أو 16.5% ليصل إلى 2.997 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 2.574 مليون دينار في العام السابق.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
محفظه السندات التجارية	910	439	(471)	(51,8)%
محفظه سندات الاستثمار الاجمالية	1 664	2 559	894	53,7%
محفظه السندات الخام	2 574	2 997	424	16,5%
المدخرات	(207)	(219)	(12)	(5,7)%
محفظه السندات الصافية	2 367	2 778	412	17,4%

4. تعهدات خارج الموازنة

تطورت مختلف أصناف التعهدات خارج الموازنة على النحو التالي :

- بالنسبة للخصوم المحتملة، انخفض الرصيد بمقدار 27 مليون دينار أو 1.3% ليبلغ 2.080 مليون دينار في نهاية عام 2023. يعود هذا الانخفاض إلى التراجع الملاحظ على مستوى فتح الاعتمادات المستندية (-14 مليون دينار أو -2.3%) وإصدارات الضمانات والكفالات (-13 مليون دينار أو -0.9%).
- انخفضت التعهدات المالية المقدمة من 157 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 115 مليون دينار في نهاية عام 2023، مسجلة بذلك انخفاضاً بمقدار 42 مليون دينار أو 27%.
- بالتوازي، انخفضت التعهدات المالية المتلقاة بمقدار 123 مليون دينار أو 4.1% لتصل إلى 2.857 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل 2.980 مليون دينار في العام السابق.

- **محفظه السندات التجارية :** -471 مليون دينار أو 52%. لقد شهد رصيد محفظه السندات التجارية انخفاضاً ملحوظاً (-471 مليون دينار أو 52%) ليبلغ 439 مليون دينار في نهاية عام 2023 نتيجة عملية إعادة التصنيف لجزء من محفظه البنك من رفاع توظيف إلى رفاع استثمار.

- **محفظه السندات الاستثمارية الصافية :** +882.5 مليون دينار أو 60.6%. سجل الرصيد الإجمالي لسندات الاستثمار زيادة بقيمة 894 مليون دينار أو 53.7%، حيث ارتفع من 1.664 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 2.559 مليون دينار، نتيجة لزيادة الرصيد من سندات الخزينة القابلة للتنظيم (+605 مليون دينار) والاكتمال في القرض الوطني بقيمة 274 مليون دينار.

وبالنظر إلى زيادة المدخرات المخصصة لتغطية تدهور قيمة الأوراق المالية (+12 مليون دينار أو 5.7%)، بلغ الرصيد الصافي الإجمالي لمحفظه الأوراق المالية الاستثمارية 2.340 مليون دينار.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
الخصوم المحتملة	2 108	2 080	(27)	(1,3)%
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1 494	1 481	(13)	(0,9)%
اعتمادات مستندية	614	600	(14)	(2,3)%
التعهدات المقدمة	157	115	(42)	(26,8)%
التعهدات تمويل مقدمة	157	115	(42)	(26,8)%
تعهدات خاصة بالسندات	0,0	0,0	-	0,0%
التعهدات المقبولة	2 980	2 857	(123)	(4,1)%
ضمانات مقبولة	2 980	2 857	(123)	(4,1)%

الأموال الذاتية

إلى أن البنك قام بالفعل بسداد جزء من هذه المخصصات بقيمة 40 مليون دينار خلال عام 2023 (بعد انعقاد الجلسة العامة العادية التي اعتمدت نتائج السنة المالية 2022).

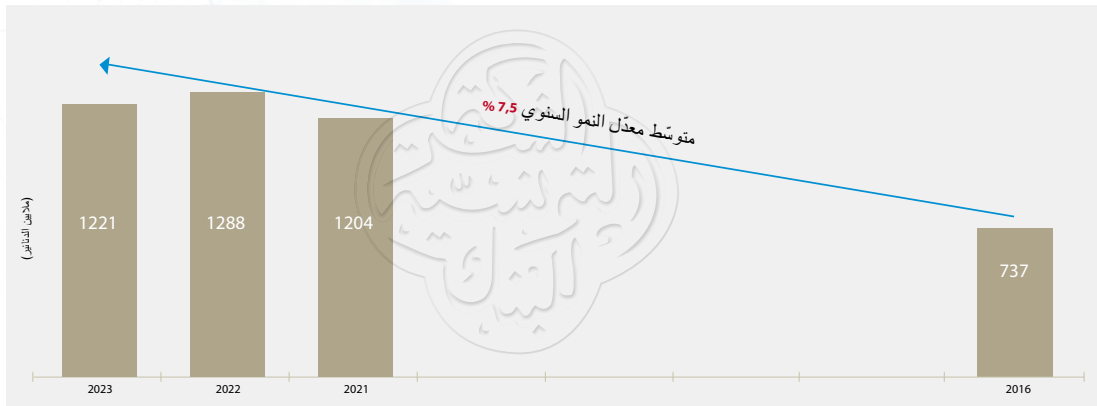
وبالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على ارتفاع الأموال الذاتية للبنك بفضل الربح الصافي المحقق في السنة المالية 2023 (بما قيمته 51 مليون دينار).

بلغ إجمالي الأموال الذاتية للبنك 1.221 مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 5.2% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2022، ويرتبط هذا الوضع بإعادة تصنيف مخصصات الدولة التي أصبحت مستحقة للسداد بمقدار 117 مليون دينار نتيجة عودة البنك إلى وضع مالي ملائم وامتصاص جميع حالات العجز المرحلة. يجب التنويه هنا

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
رأس المال	777	777	-	0,0%
مخصص من الدولة	117	-	(117)	(100,0)%
الاحتياطيات	466	297	(169)	(36,3)%
أسهم ذاتية	(6)	(6)	(0)	0,5%
أموال ذاتية أخرى	22	21	(0)	(2,1)%
نتائج مؤجلة	(180)	80	260	(144,7)%
نتيجة السنة المالية	92	51	(41)	(45,0)%
إجمالي الأموال الذاتية	1 288	1 221	(67)	(5,2)%

تطور الأموال الذاتية



جودة الأصول

1. تطور التعهدات

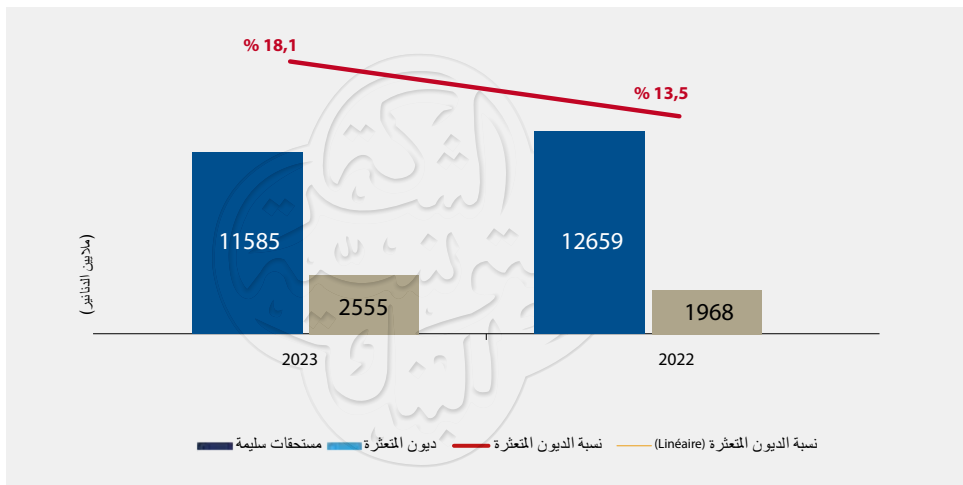
دينار أو 29.8%، مما يفسر تفاقم معدل المستحقات المتعثرة بنسبة 4.6 نقطة مئوية لتصل إلى 18.1% مقارنة بـ 13.5% في موفى 2022.

انخفضت المستحقات السليمة بمقدار 1.074 مليون دينار أو 8.5% بينما ارتفعت المستحقات المتعثرة بمقدار 587 مليون

ملايين الدنانير

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
(3.3%)	(487)	14 139	14 626	المستحقات الخام
(8.5%)	(1 074)	11 585	12 659	المستحقات السليمة
		81.9%	86.5%	كنسبة مئوية من المستحقات الخام
29.8%	587	2 555	1 968	المستحقات المتعثرة
		18.1%	13.5%	كنسبة مئوية من المستحقات الخام

تطور نسبة الديون المتعثرة



تشير بنية المستحقات المتعثرة حسب قطاعات النشاط إلى تركيز ملحوظ نسبياً في قطاعات الصناعة والخدمات، مما يعكس الصعوبات التي يواجهها أصحاب الشركات، والتي نشأت بشكل خاص منذ عام 2020، تاريخ بدء أزمة الصحة المرتبطة بفيروس كوفيد-19.

هيكلية التعهدات حسب القطاعات

السنة المالية 2023



2. تغطية الديون المتعثرة

وقد تراجعت مستويات التغطية بالمقارنة مع الوضع في نهاية سنة 2022، ويرتبط هذا الوضع جزئياً بتأثير عمليات التخلي والتفويت في بعض المستحقات المتعثرة.

وفقاً للسياسة الحذرة المتبعة في تغطية المستحقات المتعثرة، واصل البنك جهوده في تكوين مدخرات من خلال طرح المبالغ اللازمة من أرباحه وهو ما مكّنه من تحقيق نسبة تغطية بلغت 46.4% في نهاية عام 2023.

ملايين الدينار

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
المستحقات المتعثرة	1 968	2 555	587	29.8%
الفوائد المعلقة	(404)	(445)	(41)	10.0%
المستحقات المتعثرة الصافية من الفوائد المعلقة	1 563	2 110	546	35.0%
المدخرات	(983)	(980)	3	(0.3)%
نسبة تغطية المستحقات المتعثرة	62.9%	46.4%	16.4 pp	

الملاءة المالية

يعود هذا التحسن إلى :

- ارتفاع صافي الأموال الذاتية من 1.101 مليون دينار إلى 1.150 مليون دينار، بفضل تخصيص كامل الربح المسجل في نهاية عام 2023.

- انخفاض المخاطر المتكبدة بمقدار 602 مليون دينار أو 5%، مما يؤثر بشكل شبه حصري على المخاطر المتعلقة بالقروض (-568 مليون دينار أو -6%).

نسب ملاءة مالية أعلى من الحدود التنظيمية مع وجود فائض من الأموال الذاتية بمستوى كاف، مما يعكس قدرة البنك الجيدة على التصدي للمخاطر الكبرى وتحقيق الاستقرار المالي.

1. نسبة الملاءة المالية Tier-1

شهدت نسبة الملاءة المالية Tier-1 تحسناً بقيمة 94 نقطة أساسي لتصل إلى 10.22% في نهاية عام 2023 (مقابل 9.29% في نهاية عام 2022).

ملايين الدينار

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
المخاطر المحتملة	11 851	11 249	(602)	(5.1)%
الأصول المرجحة - مخاطر القروض	10 145	9 576	(568)	(5.6)%
الأصول المرجحة - المخاطر التشغيلية	1 226	1 267	42	3.4%
الأصول المرجحة - مخاطر السوق	480	405	(75)	(15.6)%
الأموال الذاتية الأساسية الصافية	1 101	1 150	49	4.5%
مؤشر الملاءة (Tier 1)	9.29%	10.22%	94 pb	

2. نسبة تغطية المخاطر (الملاءة المالية الشاملة)

ويرجع ذلك أساساً لانخفاض الأموال الذاتية الإضافية بمقدار 146 مليون دينار، كنتيجة مباشرة لإعادة تصنيف مخصصات الدولة التي أصبحت مستحقة وسداد بعض المستحقات المشروطة الصادرة عن الشركة التونسية للبنك.

في نهاية عام 2023، سجلت نسبة الملاءة المالية الاجمالية انخفاضاً طفيفاً قدره 12 نقطة أساس من 13.76% إلى 13.64%،

ملايين الدينار

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
(5,1)%	(602)	11 249	11 851	المخاطر المحتملة
(5,6)%	(568)	9 576	10 145	الأصول المرجحة - مخاطر القروض
3,4%	42	1 267	1 226	الأصول المرجحة - المخاطر التشغيلية
(15,6)%	(75)	405	480	الأصول المرجحة - مخاطر السوق
(5,9)%	(96)	1 534	1 631	الأموال الذاتية الصافية
4,5%	49	1 150	1 101	الأموال الذاتية الأساسية الصافية
(27,5)%	(146)	384	530	الأموال الذاتية التكميلية
	(12) pb	13,64%	13,76%	مؤشر الملاءة

1. مؤشر تغطية السيولة (LCR)

خلال سنة 2023، نجح البنك في تقديم مستويات نسبة تغطية للسيولة (LCR) تفوق المعيار المطلوب على مدار العام، وذلك أساساً من خلال تعزيز أصولها عالية الجودة لضمان تغطية التدفقات الصافية الصادرة.

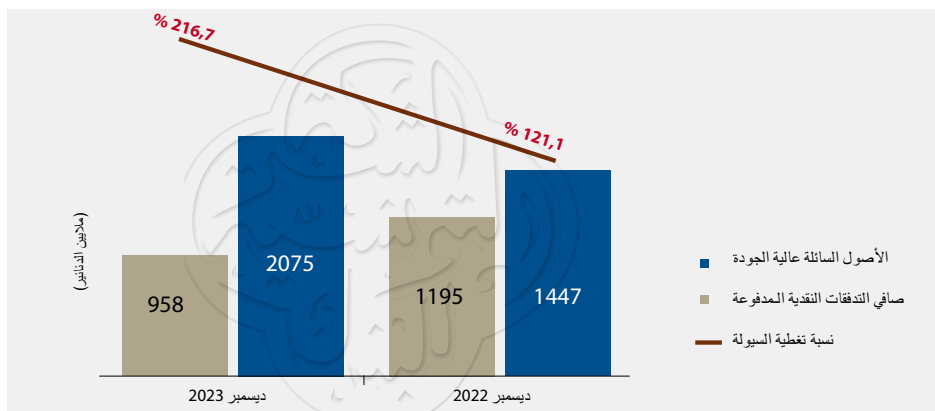
بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة (LCR)، المحسوب على 12 مراقبة شهرية 153,5%، مما يعادل متوسط الأصول السائلة عالية الجودة بقيمة 1.223 مليون دينار ومتوسط التدفقات الصافية الصادرة بقيمة 1.098 مليون دينار.

كما يجب التأكيد على أن بلوغ السيولة القصيرة الأجل 216,7% في نهاية عام 2023 (مقابل 121,1% في السنة السابقة) مقابل معدل مطلوب قانونياً بنسبة 100%.

ملايين الدينار

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
(19,9)%	(237)	958	1 195	صافي التدفقات النقدية المدفوعة
43,4%	628	2 075	1 447	الأصول السائلة عالية الجودة
		216,7%	121,1%	نسبة تغطية السيولة LCR %
		100%	100%	الحد القانوني

تطور نسبة تغطية السيولة



2. نسبة القروض على الودائع (LTD)

نتيجة مباشرة لزيادة أسرع في الودائع مقارنة بالمستحقات على الحرفاء، بلغت نسبة القروض إلى الودائع (LTD) 109,8%، لتشهد تحسناً بمقدار 10 نقاط مئوية مقارنة بمستواها قبل عام واحد (الحد التنظيمي 120%).

ملايين الدينار		ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
المستحقات على الحرفاء		10 551	10 167	(383)	(3,6)%
الودائع		8 770	9 215	445	5,1%
نسبة القروض على الودائع LTD		%120,3	%109,8		
نسب القروض على الودائع المستهدفة (يطلب من البنك المركزي التونسي)		%123,3	%120,0		

النتائج

1. الناتج البنكي الصافي

في سياق اقتصادي صعب نسبياً، نجح البنك في تحقيق ناتج بنكي بقيمة 685 مليون دينار. يُفسر ذلك بـ:

- تراجع الهامش الصافي للفوائد بـ 65 مليون دينار أو 17,3% لينتقل من 374 مليون دينار سنة 2022 إلى 309 مليون دينار في موفى سنة 2023.
- ارتفاع مداخل المحفظة بمقدار 53 مليون دينار لتصل إلى 248 مليون دينار.
- استقرار حجم العمولات الصافية عند 127 مليون دينار.

ملايين الدينار		ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	التغير	%
هامش الصافي للفوائد		374	309	(65)	(17,3)%
صافي العمولات		127	127	0	0,1%
مداخل على محفظة السندات التجارية والمالية		195	248	53	27,3%
الناتج البنكي الصافي		696	685	(11)	(1,6)%
إيرادات الاستغلال		1 290,3	1 448,0	157,6	12,2%
أعباء الاستغلال		(593,9)	(762,9)	(169,0)	28,5%

نتيجة لذلك، تم تعديل هيكل الناتج الصافي البنكي بشكل نسبي مع بقائه مميزاً بتفوق هامش الفوائد الصافي بنسبة 45% (مقارنة بنسبة 54% في سنة 2022) مع الإشارة أيضاً إلى ارتفاع نسبة مداخل العمليات على السوق من 28% إلى 36%.

بنية الناتج البنكي الصافي



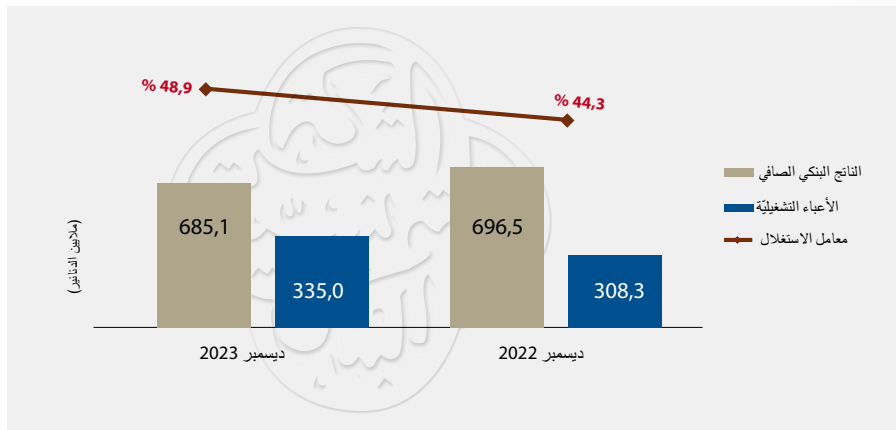
- أعباء الاستغلال : +26.7 مليون دينار أو 8.7%، تأثرًا بشكل خاص بكلفة الموظفين نتيجة للزيادات القانونية في القطاع والتي تعادل حوالي ثلثي حجم هذه التكاليف. أما عن تكاليف الاستغلال العامة ، فقد ارتفعت بنسبة 4% مما يدل على الجهود المبذولة من قبل البنك في مجال التحكم في تكاليف الاستغلال .

2. نتيجة الاستغلال

شهدت نتيجة الاستغلال الخام انخفاضًا بمقدار 38 مليون دينار أو 9.7% لتصل إلى 351.7 مليون دينار في نهاية عام 2023. يعود هذا الانخفاض أساسًا إلى التغيرات المسجلة على مستوى البنود التالية :

- الناتج الصافي البنكي : -11.4 مليون دينار أو -1.6% ؛

تطور معامِل الاستغلال



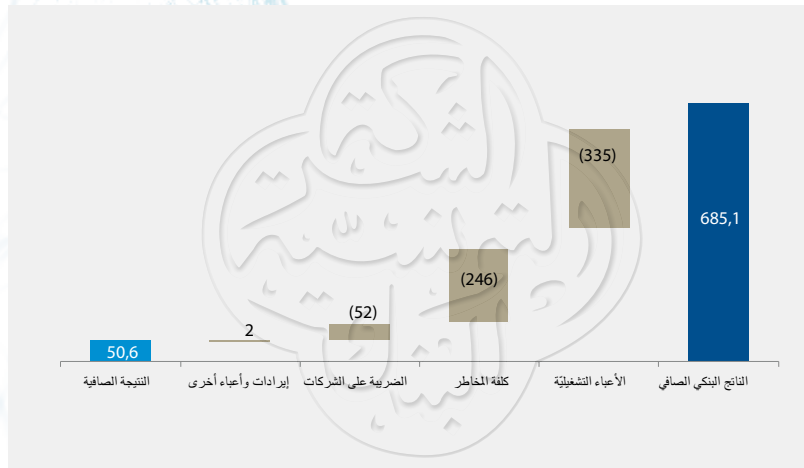
أما بالنسبة لنتيجة الاستغلال، فقد انخفضت خلال فترة التحليل من 172.5 مليون دينار إلى 105.7 مليون دينار.

وبناءً على ذلك، وصل معامِل الاستغلال إلى مستوى أعلى من المستوى الذي سُجِّل في نهاية سنة 2022 (48,9%).

ملايين الدينار

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
(1.6%)	(11.4)	685.1	696.5	الناتج البنكي الصافي
32.2%	0.4	1.6	1.2	إيرادات استغلال أخرى
11.1%	(21.8)	(217.9)	(196.1)	أعباء الأعوان
4.0%	(3.9)	(102.8)	(98.9)	الأعباء العامة للاستغلال
7.7%	(1.0)	(14.3)	(13.3)	مخصصات للاستهلاك
(9.7%)	(37.7)	351.7	389.4	النتيجة الاجمالية للاستغلال
8.2%	(17.8)	(234.2)	(216.5)	مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم
2464.1%	(11.3)	(11.8)	(0.5)	مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار
(38.7%)	(66.8)	105.7	172.5	نتيجة الاستغلال

النتيجة الصافية



3. النتيجة الصافية

وبالنظر إلى ما سبق، ومع مراعاة نسبة الضريبة الفعلية البالغة 43% (35% باسم الضريبة على الدخل و8% باسم الضريبة الاجتماعية)، بلغت النتيجة الصافية 50.6 مليون دينار.



رباط سوسة في 775.

ملايين الديناري

%	التغير	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
10,7%	102,7	1 060,2	957,4	فوائد ومداخيل مماثلة
28,7%	(167,5)	(750,8)	(583,3)	فوائد متكبدة وأعباء مماثلة
(17,3%)	(64,8)	309,4	374,1	الهامش الصافي للفوائد
1,2%	1,6	139,4	137,8	عمولات مقبوضة
14,7%	(1,5)	(12,1)	(10,5)	عمولات مدفوعة
0,1%	0,1	127,3	127,3	العمولات الصافية
(20,6)%	(23,5)	90,4	113,9	أرباح على محفظة السندات والعمليات المالية
94,6%	76,8	157,9	81,2	مداخيل محفظة سندات الاستثمار
27,3%	53,3	248,4	195,1	مداخيل محفظة السندات
(1,6)%	(11,4)	685,1	696,5	الناتج البنكي الصافي
32,2%	0,4	1,6	1,2	إيرادات استغلال أخرى
11,1%	(21,8)	(217,9)	(196,1)	أعباء الأعوان
4,0%	(3,9)	(102,8)	(98,9)	الأعباء العامة للاستغلال
7,7%	(1,0)	(14,3)	(13,3)	مخصصات للاستهلاك
(9,7%)	(37,7)	351,7	389,4	النتيجة الاجمالية للاستغلال
8,2%	(17,8)	(234,2)	(216,5)	مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم
2464,1%	(11,3)	(11,8)	(0,5)	مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار
(38,7%)	(66,8)	105,7	172,5	نتيجة الاستغلال
(63,2)%	(12,6)	7,3	20,0	رصيد ربح / خسارة عناصر عادية
(43,8)%	40,6	(52,0)	(92,5)	أداءات على الشركات
(38,9%)	(38,9)	61,1	99,9	نتيجة الأنشطة العادية
31,8%	(2,5)	(10,5)	(7,9)	رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة
(45,0%)	(41,4)	50,6	92,0	النتيجة الصافية بعد التغييرات المحاسبية
(55,2)%	10,4	(8,5)	(18,9)	تأثيرات التغييرات المحاسبية
(42,4%)	(31,0)	42,1	73,1	النتيجة الصافية بعد التغييرات المحاسبية

التموقع

تمكنت الشركة التونسية للبنك من تأكيد تموقعها بين الشركات الرائدة بالسوق من خلال الحفاظ على المرتبة الثالثة في جمع الودائع والقروض ومحفظة السندات.

الرقابة الداخلية التصرف في المخاطر التطوير والتحديث

الرقابة الداخلية

عرض الهيكل التنظيمي للرقابة الداخلية

يرمز نظام الرقابة الداخلية إلى مجموعة العمليات والطرق والتدابير التي تهدف إلى ضمان الأمان والكفاءة والفعالية المستمرة للعمليات، وحماية الأصول، وموثوقية المعلومات المالية وامتثال تلك العمليات للقوانين والتشريعات السارية.

وفقاً لمذكرة البنك المركزي التونسي 2006-19 المؤرخة في 28 نوفمبر 2006، يشمل هذا النظام على وجه الخصوص :

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات ؛
- نظام المحاسب ومعالجة المعلومات ؛
- أنظمة قياس ومراقبة المخاطر ؛
- نظام التوثيق والإبلاغ .

يتم تنظيم الهيكل التنظيمي للرقابة الداخلية حول هيئات الحوكمة المقررة بموجب التشريعات المصرفية التونسية، بما في ذلك لجنة التدقيق ولجنة المخاطر، وثلاث خطوط دفاع، تتضمن مراقبة تشغيلية وهيكلية، ومراقبة من المستوى الثاني ومراقبة من المستوى الثالث، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الأداء المالي، من خلال استخدام الأصول والموارد المصرفية بكفاءة وفعالية والحماية من مخاطر الخسائر ؛
- الحصول على معرفة شاملة ودقيقة ومنتظمة للبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وإدارة المخاطر ؛
- الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الداخلية والخارجية ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية والحصول على معلومات مالية موثوقة .

تعتمد هذه الهياكل على مجموعة من الملاحظات التي تحدد الإجراءات والتفويضات ونظام معلومات يسمح بجمع ومعالجة وتحليل البيانات ونشر النتائج .

بالإضافة إلى هيئات التدقيق الداخلي والتفقدية العامة والهيكل المتعلقة بقطب «الحوكمة والرقابة العامة»، تشمل الهياكل التنظيمية

للرقابة الداخلية أيضاً مجموعة من الهياكل الموزعة حسب المحاور ومخصصة لمجال الرقابة .

لتحسين كفاءة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وضمان التنسيق الأفضل بين أنشطة الرقابة من الخط الثاني والثالث، تم تأسيس لجنة تنسيق الرقابة الداخلية (CCCI) التابعة للإدارة العامة .

علاوة على ذلك، تم وضع ميثاق للرقابة الداخلية بهدف تحديد المبادئ والإطار التنظيمي والتدابير الدنيا اللازمة لضمان عملية الرقابة الداخلية والتنسيق بين مكوناتها المختلفة .

تنظيم مستويات نظام الرقابة الداخلية المختلفة

■ إطار الرقابة المستمرة

تم الرقابة المستمرة على مستويين: رقابة من المستوى الأول يضمها المنفذون وتتممها رقابة هيكلية ورقابة من المستوى الثاني تقع على عاتق الهياكل المخصصة على مستوى العمليات وكذلك تلك المرتبطة بمحور الحوكمة ورقابة الامتثال .

الخط الأول من الدفاع

يضمن هذا الخط من الدفاع ثلاثة مستويات من :

- رقابة النظام
- الرقابة التشغيلية
- الرقابة الهيكلية أو الوظيفية

الخط الثاني من الدفاع

يتكون الخط الثاني من الدفاع من مجموعة من الرقابات اللاحقة التي يتم تنفيذها من قبل :

✓ وظائف رقابة متعددة العناصر ومستقلة عن العمليات : الحوكمة ورقابة الامتثال، ومخاطر العمليات والسوق والرقابة المستمرة، ومخاطر الائتمان .

تُساهم هذه الوظائف في حماية البنك ومسيريته من خلال منع مخاطر عدم الامتثال وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى المخاطر العملية والائتمانية .

- وضع إطار للحوكمة.
- بدء تنفيذ مشروع استراتيجي لإنشاء نظام إدارة مكافحة الفساد (SMAC) وفقاً للمعيار الدولي ISO 37001.

➤ تعزيز أمان نظام المعلومات:

- ضمان توافر عالي لموارد بنية البيانات (الموقع الرئيسي وموقع الطوارئ).
- إعادة صياغة سياسات الأمان السيبراني والإجراءات المتعلقة بها.
- تنفيذ ومتابعة مهام التدقيق بما في ذلك التدقيق التنظيمي لأمان نظام المعلومات والتدقيق في نظام Swift مع تنفيذ التوصيات.

- بدء مشروع استراتيجي لتعزيز أمان نظام المعلومات.
- إنشاء نظام لمراقبة الحوادث.
- توقيع اتفاقية مع CBF بشأن إنشاء مركز عمليات الأمن (SOC).

➤ مشاريع في مجال تنظيم نظام المحاسبة في البنك :

- إرساء نظام محاسبة متعددة العملات والذي يقترب من المرحلة النهائية من التنفيذ.
- اعتماد وتنفيذ معايير IFRS.

بدأ هذا المشروع رسمياً في جانفي 2022، وتم إجراء جلسة انطلاق بحضور المسؤولين الأولين في البنك وتم تنفيذ سلسلة أولى من ورش العمل لوضع الإطار وتحديد منهجية التشخيص المحاسبي وعرض الاختلافات بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير IFRS. بلغ المشروع حالياً مراحله النهائية وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمتطلبات التنظيمية، يجب على البنك إعداد قوائم مالية مجمعة بمعايير IFRS للسنة المالية 2023 مع اعتبار سنة 2021 كسنة أولى لاعتماد هذه المعايير.

- مواصلة أعمال تصفية المعلقات ومعالجة أسبابها.

➤ رقابة الشركات التابعة :

- متابعة نشاط الشركات التابعة وإدارة أعمالها وتقييم أدائها.
- كما أنه، في إطار توسيع نطاق الرقابة الداخلية على مجموعة الشركة التونسية للبنك بأكملها، قامت إدارة المخاطر العملية والسوق والرقابة المستمرة وOPGCC بتضمين الشركات التابعة للبنك ضمن نطاق أعمالها في مجال الرقابة وإدارة المخاطر.

✓ وظائف الرقابة المخصصة لنطاق معين وغير مستقلة عن الأقسام العملية: الدعم القانوني، ورقابة ومتابعة الضمانات، ورقابة التنظيم، ورقابة النفقات، وأمان أنظمة المعلومات، وإدارة ورقابة الشبكة، ورقابة وسائل الدفع، ورقابة المشتريات، وخدمة العملاء للخزينة، ورقابة محاسبية ووحدات خلفية للرقابة على مستوى الإدارات الجهوية تتبع وظيفياً الإدارة المركزية للمخاطر العملياتية والسوق والمراقبة الدائمة.

بالإضافة إلى عملياتها العادية للرقابة وفي إطار مهمتها في قيادة هذا النظام، تضمن وظيفة الرقابة المستمرة أيضاً علاقات وظيفية مع مختلف أطراف الرقابة من المستوى الأول والثاني ومن خلال التنسيق بينهم.

■ هياكل الرقابة الدورية

تُعرف الرقابة الدورية باسم الخط الثالث من الدفاع وهي مؤمنة من خلال هيئات التدقيق الداخلي والتفتيش العام والتي تتبع بشكل تنظيمي المدير العام. وتطبيقاً للتشريعات السارية ولضمان استقلاليتها، تتبع هيئة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق بشكل وظيفي.

تصدر هذه الهياكل توصيات لتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

■ أحداث بارزة لسنة 2023

لتحسين نظام الرقابة الداخلية، قام البنك خلال سنة 2023 باتخاذ بعض الإجراءات، منها :

➤ الإجراءات المتخذة في مجال الرقابة المستمرة :

- إطلاق مشروع تحسين نظام الرقابة المستمرة.
- تحديث نظام الرقابة المستمرة الذي يغطي عدة مجالات في البنك مصحوباً بعمليات تدريب وتوعية لموظفي الشبكة لتعزيز الخط الأول من الدفاع.

➤ الإجراءات المتخذة في مجال مكافحة غسيل الأموال ورقابة الامتثال :

- تحسين وتحديث مستمر لبيانات العملاء.
- بدء مهمة تقييم نظام مكافحة غسيل الأموال وقد تم تكليف شركة خارجية متخصصة للحصول على شهادة AML 30000 في هذا الشأن.

ومن خلال مواصلة أعمالها لتغطية العمليات الكبرى في البنك من خلال تحديد خريطة المخاطر، تمكن البنك من تحقيق الأهداف المتعلقة بـ :

- إنشاء نهج تقييم للمخاطر أكثر كمية مما يتيح التركيز على خطط العمل التي تغطي المخاطر الأكثر حرجاً.
- توجيه الجهود نحو تصميم وتنفيذ نقاط مراقبة مستمرة لتحسين التحكم في المخاطر التشغيلية التي تعترض البنك.
- على صعيد آخر، وخلال سنة 2023، حدد البنك في إطار خطته لاستمرارية العمل، سياسة إدارة استمرارية أعمال الشركة التونسية للبنك، مما يشكل إطاراً مرجعياً داخلياً وتجاه السلطات.

• فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق

- عمل البنك على نهج شامل واستباقي، يعتمد على مجموعة من المعايير والإجراءات التي تغطي جميع أنشطة السوق. وفي سعيها لتحسين نظام إدارة مخاطر السوق، قام البنك خلال سنة 2023 بالعديد من المهام، بما في ذلك :
- تحديد إطار تقبل مخاطر السوق للشركة التونسية للبنك عن طريق تحديد الحوكمة والعمليات والأنظمة التي يتم بها تحديد تقبل المخاطر وتواصله ومراقبته؛
- تحديد الاتجاهات النوعية بالإضافة إلى التدابير الكمية لتقبل مخاطر السوق، مع وضع الحدود المؤطرة للسيطرة على تعرض البنك لمخاطر السوق؛
- حساب رأس المال الاقتصادي لمخاطر السوق لكل عامل مخاطر وفقاً للنماذج المحددة من قبل بازل؛
- تعزيز متابعة ورصد مخاطر السوق من خلال وضع حدود داخلية للبنوك الأجنبية المقابلة وعمليات السوق النقدية الأجنبية؛
- مراجعة وتحديث الحدود التنظيمية المتعلقة بعمليات الصرف اليومية، وتفعيلها حسب مستويات التفويض.

• فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة

- تعنتي إدارة مخاطر السيولة بتغطية المخاطر التالية :
- مخاطر السيولة المرتبطة بالتمويل: هي المخاطر الناجمة عن عدم قدرة البنك على تلبية احتياجاته من التدفقات النقدية

من جانب آخر، وفي إطار تعزيز هذه الرقابة ووفقاً لميثاق المراجعة، تضمن هيئة التدقيق الداخلي، ضمن خطتها السنوية، مهام تدقيق للشركات التابعة.

إدارة المخاطر

تم إنشاء الإطار العام لإدارة المخاطر داخل الشركة التونسية للبنك وفقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية للبنك المركزي التونسي، ووفقاً للمعايير الدولية للإدارة الجيدة مثلما هو موضح في توصيات لجنة بازل. من الناحية التنظيمية، تساهم عدة هياكل في إدارة المخاطر المختلفة التي تواجه البنك، بما في ذلك بشكل خاص :

- الإدارة المركزية لمراقبة مخاطر القروض؛
- الإدارة المركزية للمخاطر العملية والسوق والرقابة المستمرة؛
- إدارة مراقبة التصرف وإدارة الأصول والخصوم.

• فيما يتعلق بمراقبة مخاطر القروض

- وفقاً للخطة الاستراتيجية، عمل البنك على تحسين سياسته في مجال مخاطر القروض من خلال عدة مبادرات بما في ذلك :
- تطوير نموذج تقييم للأفراد، مما يتيح لنظام التقييم في البنك تغطية محفظة البنك بأكملها.
- إعادة صياغة سياسة مخاطر الائتمان لتضمين الأعمال التنظيمية الجديدة المتعلقة باتخاذ القرارات بمنح القروض وبشكل خاص تلك التي تتعلق بـ :
- استراتيجية التمويل استناداً إلى ملف المخاطر للطرف المعني،
- نظام التقييم الداخلي للبنك،
- الحدود الرئيسية لتقبل المخاطر
- سياسة تخصيص المدخرات وسياسة التغطية.
- مراجعة إطار تحديد الحدود الرئيسية لتقبل المخاطر وتنفيذه في نظام المعلومات للبنك ضمن إطار إنشاء نظام التنبيه المبكر.

• فيما يتعلق بإدارة المخاطر العملية

واصلت الشركة التونسية للبنك جهودها في تعزيز وتحسين نظامها لإدارة المخاطر العملية، مما يمكنها من الحصول على مستوى جيد من السيطرة على المخاطر بالتمشي مع توجهاتها الاستراتيجية.

الموازنة، باستثناء العمليات التي قد تكون معرضة لمخاطر السوق.

تُعزز هذه الهيكلية ALM بلجنة إدارة الأصول والخصوم التي تم إنشاؤها سنة 2021، وتضم وظائف المالية، والخزينة، وإدارة المخاطر، والتجارية، والتمويل. تتلخص مهام هذه اللجنة الرئيسية في :

- تنسيق العمليات المنتظمة لإدارة الأصول والخصوم وفقاً للسياسات (إدارة المخاطر، القروض، الاستخلاص ...).
- توصية بتكوين أمثل للأصول والخصوم مع مراعاة الحدود والقيود الموضوعية على المخاطر، وإصدار القرارات للهيكل التشغيلية اللازمة لتحديد بنية الموازنة.
- ضمان مستوى من الربحية الكافية من خلال إدارة جيدة لمخاطر السيولة والفائدة، بحيث تعزز أموالها الذاتية بصفة مستمرة.
- مراقبة وضمان التزام نشاط إدارة الأصول والخصوم ALM في ضوء الحدود والقيود المضبوطة مسبقاً والمعتمدة، والموافقة في حالة الانحراف عن النشاط على الحلول والخطط التصحيحية الضرورية؛
- إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر تقدم لمجلس الإدارة متعلقة بنشاط إدارة الأصول والخصوم ALM.
- من أجل تعزيز وتحسين جهاز ALM، تلتزم الشركة التونسية للبنك بتنفيذ مشروعين في إطار الاستراتيجية الجديدة المستقبلية 2026 وهما :

- تعزيز جهاز إدارة الأصول والخصوم ALM
- إنشاء جهاز ILAAP وتحسين إدارة مخاطر السوق.

تطوير وتحديث

التطوير التجاري

في سنة 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بتوجيه استراتيجيتها التجارية بشكل متعمد نحو نهج مركز على العميل، مع العمل على تصميم وتنفيذ حلول رقمية مبتكرة لتلبية احتياجات زبائنها لتحسين تجربتهم. وذلك بهدف تحقيق الولاء للزبائن الحاليين واستقطاب عملاء جدد.

والضمانات الحالية والمستقبلية، المتوقعة والغير متوقعة، بتكلفة معقولة، دون التأثير على عملياته اليومية أو وضعه المالي.

- مخاطر السيولة المرتبطة بالسوق: هي المخاطر التي تتمثل في عدم قدرة البنك بسهولة على تسوية أو تصفية موقف بسعر السوق بسبب عدم عمق السوق أو اضطرابه.

في هذا السياق، ومن أجل تعزيز المرونة في مواجهة مخاطر السيولة، أتم البنك سنة 2023، وضع خطة للتمويل الطارئ، تهدف إلى تحديد الحوكمة والأدوار والمسؤوليات والإجراءات، وكذلك الخطط العملية التي يجب اتخاذها ومتابعتها في حالة وجود ضغوط سيولة خاصة بالبنك (أزمة متخصصة) أو عامة (أزمة نظامية) أو مزيج من الأزمات، على مستوى السوق بأسره والتي تعيق قدرة الشركة التونسية للبنك على تنفيذ جزء أو كامل التزاماتها.

تسمح هذه الخطة للبنك بما يلي :

- قياس ملف المخاطر للسيولة ومراقبة المؤشرات التي تحدد المراحل المختلفة قبل تفعيل الخطة والتي تؤدي إلى تنفيذ الخطة؛
- تحديد سلسلة المسؤولية والحوكمة المكلفة بتنفيذ الخطة بوضوح وتحديد أدوار ومسؤوليات كل مشارك؛
- تحديد مصادر التمويل الطارئ المتاحة مع تقدير مبلغ الأموال التي يمكن الحصول عليها من كل مصدر، بالإضافة إلى الجداول الزمنية اللازمة لتعبئة هذه الأموال؛

علاوة على ذلك، تواصل الشركة التونسية للبنك في إطار نشاط إدارة الأصول والخصوم (ALM) الذي يشمل، بين أمور أخرى، إدارة السيولة، أعمال تحديد مؤشرات لإدارة الأصول والخصوم «ALM» ومتابعتها عن كثب من خلال الجداول الزمنية، والتقارير الدورية، وحالات التنبيه.

• فيما يتعلق بإدارة المخاطر الشاملة لمعدل الفائدة

بالإضافة إلى إدارة السيولة، يهدف جهاز إدارة الأصول والخصوم ALM في الشركة التونسية للبنك إلى تحسين ربحية أموالها الذاتية والحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر المالية. وبهذا الصدد، يدير هيكل الأصول والخصوم «ALM» مخاطر معدل الفائدة التي تعرف على أنها المخاطر المتعرضة لها في حالة تغير معدلات الفائدة، وتقاس على جميع العمليات في الموازنة وخارج

تعزيز التواصل مع زبائنها من خلال مبادرات الرعاية والحملات الإعلانية المستهدفة.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت الشركة التونسية للبنك دعمها للفعاليات الثقافية والفكرية والرياضية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وذلك كراعي رئيسي في هذه المجالات المختلفة.

من ذلك، شاركت الشركة التونسية للبنك سنة 2023 في مختلف الفعاليات الثقافية، مثل أيام قرطاج الموسيقية ومهرجان «قابس سينما فن». في الوقت نفسه، كثف البنك جهوده في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير مستلزمات مدرسية للعام الدراسي 2023-2024 ودعم ريادة الأعمال النسائية من خلال برامج مثل coworkup والحاضنة 1KUB كما عززت دورها في المجتمع الاقتصادي من خلال رعاية فعاليات مثل الندوة الصباحية للتصدير ومعرض تونس للامتياز التجاري. وفي المجال الرياضي، قامت الشركة التونسية للبنك برعاية فرق وفعاليات رياضية متنوعة، بما في ذلك فرق كرة القدم في الدوري المحترف الأول والفرق الوطنية لكرة اليد وكرة السلة.

بالتزامن، نجحت الشركة التونسية للبنك في إطلاق منصة جديدة لتحويل الأموال، Tunicash، التي تم تطويرها داخليًا وحصرًا للبنك.

كما قامت بنشر حملات إعلانية رقمية مبتكرة للترويج لمنتجاتها، بما في ذلك منتجات Pack student وEpargne University.

أنظمة المعلومات

في سنة 2023، واصلت الشركة التونسية للبنك دعم جهودها لتعزيز نظامها للمعلومات ومواصلة استراتيجيتها لتطوير النظام المعلوماتي. كما قامت بتعزيز تقدمها في مجال إدارة البيانات والرقمنة، مع العمل على تحديث بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز سياستها للأمان السيبراني.

فيما يتعلق بعنصر تطوير نظام المعلومات، واصلت الشركة التونسية للبنك تنفيذ خططها الاستراتيجية الرامية إلى تحديث وتحسين بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وذلك بهدف تلبية المتطلبات التنظيمية السارية المعمول بها وتعزيز ضوابط الامتثال وإدارة المخاطر، ومن ناحية أخرى، تعزيز التزام البنك المستمر بالابتكار والكفاءة التشغيلية. وتتمحور الإنجازات الرئيسية لعام 2023 حول:

وتكمن النقطة الرئيسية في هذه الاستراتيجية في تحليل احتياجات العملاء الصريحة والضمنية بجمع البيانات وتحليل السلوكيات لمختلف فئات العملاء لفهم توقعاتهم بشكل جيد فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية. وهو ما يمكن البنك من تقديم عروض مناسبة لاحتياجات كل عميل بناءً على نصائح مالية مخصصة من مستشارين مخصصين، سواء في الفروع البنكية أو مراكز الأعمال أو المقر المركزي للبنك.

علاوة على ذلك، سمحت المعرفة الأفضل للعملاء وتوقعاتهم للشركة التونسية للبنك في سنة 2023 بتطوير حلول رقمية مبتكرة، بناءً على البيانات المحصلة مثل:

- DIGICORP وEASY TRANSACTION للشركات،
- STB EVERYWHERE للأفراد،
- TUNICASH للتونسيين المقيمين في الخارج (TRE)،
- منصات آمنة لتداول العملات الأجنبية لمكاتب دمج الصرف،
- تكامل رسوم التسجيل للطلاب بشكل آلي،
- مشروع DECASHING لصالح الفلاحين، وهو مشروع مبتكر على المستوى الوطني حقق نجاحًا هائلًا خلال حملة عام 2023.

ومن خلال الجمع بين النهج المركز على العميل والابتكار الرقمي، نجحت الشركة التونسية للبنك في تحقيق مكانة ريادية في قطاع البنوك، من خلال تقديم حلول حديثة ومخصصة تلبي توقعات حرقائها المتطورة وهو ما يساهم في نموها وتنافسيتها.

التواصل والتكفل

قامت الشركة التونسية للبنك بنشر استراتيجية شاملة تعتمد على نهج تسويق شامل، يسلط الضوء على عدة محاور استراتيجية أساسية مثل تحسين تجربة العميل، والولاء، والترويج الفعال لمنتجات البنك.

في إطار سياستها الإعلامية، بدأت الشركة التونسية للبنك عملية تحديث لمساحات بيعها لدعم الأنشطة الترويجية وزيادة المبيعات في الفروع. ولهذا الغرض، وضعت استراتيجية للترويج لمنتجاتها من خلال مختلف القنوات، بما في ذلك نقاط البيع، ووسائل التواصل الاجتماعي، وموقعها الإلكتروني المؤسسي، مع

- دعم وتدريب فرق المهن والتطوير في إطار مشروع الانتقال إلى معيار ISO 20022
- تنفيذ حل لإدارة متناسقة لمعدات الخوادم ومحطات العمل.
- تنفيذ آليات المراقبة وتعديل وتحسين أداء قواعد البيانات ORACLE.
- وفي إطار عملها المتواصل ومنذ نشأتها على تقديم أفضل الخدمات لحرفائها، وخاصة فيما يتعلق بأمان العمليات البنكية، أمضت الشركة التونسية للبنك، يوم 3 أوت 2023 بروتوكول اتفاقية مع المجلس البنكي والمالي (CBF) فيما يتعلق بالانضمام إلى خدمات CERT المصرفية التي تقدمها.

وتأتي هذه الخطوة المهمة الجديدة لتتويج العمل طويل الأمد الذي قامت به مختلف فرق الشركة التونسية للبنك. ويرمي هذا البروتوكول إلى مساعدة البنك في إدارتها لأمن نظام المعلومات الخاص بها، من خلال SOC المُدار بشكل مشترك، ومعالجة الحوادث، وذكاء التهديدات، ونظام مراقبة DNS، ومكافحة التصيد الاحتيالي، ومراقبة الشبكات الاجتماعية.

تعكس هذه الشراكة مع المجلس البنكي والمالي التموّج الجديد للشركة التونسية للبنك في إطار رؤيتها المستقبلية لبنك الغد والذي يجمع بين التحول الرقمي وتعزيز الأمان.

رأس المال البشري

«الانتقال بدور البنك إلى محرك للقيمة والأداء»

بلغ في نهاية السنة المالية 2023، عدد موظفي الشركة التونسية للبنك 1843 موظفًا، حيث يعمل نحو 60% منهم في شبكة الفروع والادارات الجهوية، وهو توزيع متماسك مع الأهداف الاستراتيجية للبنك التي تهدف إلى تعزيز الفرق المكرسة لتطوير الأعمال التجارية وتعزيز مهن المبيعات.

يتمتع رأس المال البشري، الذي يمتلك أبعادًا أساسية في تنفيذ الاستراتيجية، الآن بمكانة هامة كمحرك للأداء وبالتزامن مع احترام الاختلاف والمساواة، نجح البنك من خلال التخطيط الاستباقي للوظائف والكفاءات في ضبط عدد موظفيه وفقًا لاحتياجات النمو المستمر بدءًا بالتوازي مع موجات التوظيف التي تمت في السنوات الأولى من إعادة هيكلة.

- نشر تطبيقات جديدة للمهن وتحسين الأنظمة الحالية
- دمج واجهات الاتصال بين تطبيقات المهن المختلفة وواجهات برمجة التطبيقات المرتبطة بالمنتجات الرقمية الجديدة.
- وفي إطار التحول الرقمي، واصلت الشركة التونسية للبنك جهودها لتطوير وتحليل البيانات وذلك على وجه الخصوص، من خلال أعمال النمذجة، وتنفيذ أدوات التحليل والنماذج التنبؤية، ودعم المهن في تحويل أعمالهم.
- عمل البنك بالإضافة إلى ذلك على إنشاء منصات رقمية آمنة، تتميز باستمرارية تطوير المنتجات الجديدة والحلول الرقمية المبتكرة، بالإضافة إلى التعاون الناجح مع شركات التكنولوجيا المالية، وذلك عبر :

- إنشاء منصة Tunicash، لتحويل الأموال الفوري في إطار تعاون بين الشركة التونسية للبنك وبنك تونس الخارجي TF BANK.
- إنشاء منصة التوقيع الإلكتروني بالتعاون مع الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ANCE وشركة للتكنولوجيا المالية.
- دمج وتفعيل حلول مبتكرة في إطار استراتيجية الرقمنة وتعزيز الشمول المالي مثل مشروع الدفع Xpress للمزارعين.
- إنشاء تدابير أمنية تتماشى مع مهام التدقيق التنظيمي.
- إعادة صياغة وإنتاج الجيل الجديد من الحلول لمناطق الخدمة الذاتية.

- تحسين النظام الأساسي الرقمي «STB Everywhere» بهدف توفير تجربة حرقاء رقمية كاملة وسلسلة بشكل متزايد.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ركز البنك على ملأها مع الاحتياجات المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والأولويات المتغيرة والمتطلبات التقنية والتكنولوجية الجديدة. وبهذا المعنى، تميز عام 2023 بشكل رئيسي بما يلي :

- اقتناء وتنفيذ حلول التدقيق والمسح لنقاط الضعف والأمان «إدارة الوصول المتميز» (PAM) وأمن الشبكات ومركز البيانات
- توسيع وتحسين الأداء مما يسمح بتوفر موارد البنية التحتية لمركز البيانات وتطبيقات الأعمال (الموقع الرئيسي والموقع الاحتياطي).

- تنظيم يوم مفتوح للتوعية والكشف المبكر عن سرطان الثدي : «يوم أكتوبر الوردي» في إطار الطب الوقائي.

وفيما يتعلق بالتدريب وتطبيقاً لسياسة البنك التي تهدف إلى مواصلة جهود تطوير مهارات الموظفين المهنية، وتمكينهم من التطور والنمو على المستوى الفردي والتنظيمي، شهد عام 2023 تحقيق عدة إجراءات، منها بشكل أساسي :

- تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية لصالح الموظفين، بما في ذلك :

- ✓ دورات تدريبية داخلية لصالح 1201 موظفاً.
- ✓ دورات تدريبية مؤهلة ودورات تدريبية مع شهادة لصالح 101 مشترك.
- ✓ دورات تدريبية خارجية لصالح 229 موظفاً.
- ✓ تنظيم أنشطة تدريبية في إدارة المشاريع وفقاً لمعايير PMI (PMP) لرؤساء المشاريع وفريق الإدارة الاستراتيجية.
- ✓ تنظيم دورات تدريبية لموظفي شبكة الفروع.

مسؤولية اجتماعية وبائية – RSE –

تتميز الشركة التونسية للبنك بالتزامها المدني ومشاركتها الفعالة في مجتمعها ومع شركائها المعنيين. وكتعبير رسمي عن هذا الالتزام، انضمت الشركة التونسية للبنك إلى مبادرة الأمم المتحدة العالمية (UN Global Compact)، مما يعكس إرادتها المعلنة بالمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

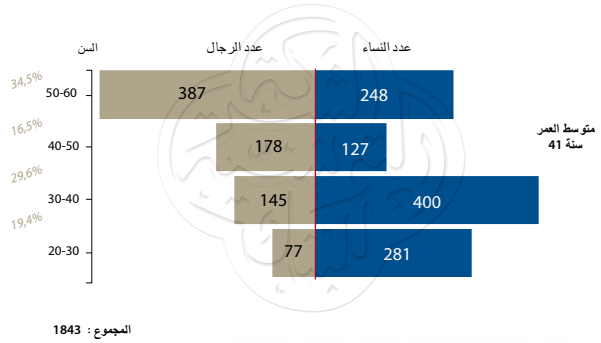
في هذا السياق، تعتمد الشركة التونسية للبنك نهجاً مسؤولاً اجتماعياً، مع الحرص على مواءمة أعمالها مع المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمل والحفاظ على البيئة ومكافحة الفساد.

في إطار هذا النهج، وضعت الشركة التونسية للبنك سياسة مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية (RSE) الشاملة، والتي تتناول عدة قضايا تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية مثل التمويل المسؤول، والدعم المستدام للعملاء، والحوكمة الأخلاقية، والتوظيف ذو

تمثل الشركة التونسية للبنك الآن واحدة من أفضل البنوك من حيث نسبة خريجي التعليم العالي (حيث يتكون نحو 3/2 من موظفي البنك من موظفين حاصلين على شهادات التعليم العالي)، وكذلك من وجهة نظر الأداء الغير المالي والذي يدل على ترسيخ التنوع والمساواة بين الجنسين (حيث تشكل النساء الأغلبية بنسبة 57.3% من الموظفين الإجماليين للبنك).

يجب أيضاً التنويه إلى استقرار متوسط العمر عند 41 عاماً بنهاية عام 2023، مع متوسط أقدمية يبلغ 15.5 عاماً ونسبة مسؤولية بلغت 24%.

توزيع الموظفين حسب السن والجنس



في الجانب الاجتماعي، واستناداً إلى الأهداف المتعلقة أساساً بتحسين جودة الحياة في العمل، وضمان احتياجات الموظفين النشطين والمتقاعدين، وتحفيز وتطوير موظفيها، نفذت الشركة التونسية للبنك في سنة 2023 عدة إجراءات اجتماعية، منها خاصة :

- رفع شروط تغطية التأمين الصحي وتحسين إدارته، وذلك من خلال متابعة أكثر فعالية للمطالبات وتعزيز نقل المعلومات من خلال بوابة رقمية.
- إنهاء إجراءات توقيع ميثاق مع جمعية «أمل تونس» وتسليم الدفعة الأولى من أغذية الزجاجات بهدف تمويل شراء كراسي متحركة لصالح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- حصول البنك على جائزة تقدير من البنك الوطني للدم كتقدير للمساهمات القيمة لموظفي البنك لصالح الصحة العامة من خلال حملات التبرع بالدم التي نظمتها الشركة التونسية للبنك.

سيدي بوزيد، القصرين وبنزرت، بهدف تقليل نسبة الغياب والتخلف المدرسي.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الشركة التونسية للبنك في احتفالية اليوم الوطني للعلم من خلال تقديم جوائز للفائزين على شكل حسابات ادخار طلابي.

في مجال دعم الإدماج الاجتماعي، قدمت الشركة التونسية للبنك مساعدتها لجمعية «أمل» من خلال شراء كرسيين كهربائيين لشقيقتين شابتين في وضعية إعاقة. تبرز هذه المبادرة التزام الشركة التونسية للبنك بدعم الإدماج الاجتماعي وتحسين جودة حياة الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمع.

كما قدمت الشركة التونسية للبنك أيضاً تبرعات لمختلف الجمعيات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية لكبار السن والأسر الضعيفة والأشخاص من ذوي الإعاقة.

على الصعيد الصحي، قدمت الشركة التونسية للبنك دعمها لمشاريع مبتكرة ولها تأثير كبير على الصحة العامة مثل STAND-HTN وTUNCKDH، وذلك لتحسين الرعاية الطبية في تونس.

3. المحور البيئي

تعزز الشركة التونسية للبنك التزامها البيئي من خلال سلسلة من المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية.

فمن خلال القيام بالحملة «Shitana Trail» تعزز الشركة التونسية للبنك من خلال نهج شامل يجمع بين الأنشطة الرياضية والتوعية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، دعمها للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز السياحة المستدامة في المناطق المحرومة.

كما تظهر الشركة التونسية للبنك التزامها بإدارة المخاطر المناخية بشكل نشط من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل وتخفيف المخاطر البيئية.

وتترجم هذه الالتزامات أيضاً بالإدراج التدريجي لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية في عمليات التمويل الخاصة به، وتهدف إلى الحد من أثرها الإيكولوجي مع تعزيز استدامة المشاريع الممولة.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل الانتقال الطاقوي في المقرات، مع اكتمال الأشغال والتخطيط لتركيبة لوحات الطاقة الشمسية، خطوة هامة في مسيرة الشركة التونسية للبنك نحو إدارة طاقة مسؤولة وتقليل انبعاثات الكربون.

الجودة، والمسؤولية البيئية، والأمان الرقمي. تتجلى هذه السياسة في أربعة محاور استراتيجية، تم دمجها في خطتها الاستراتيجية 2022-2026، بتناسق مع رؤيتها العامة وأهدافها طويلة الأمد.

1. محور الحوكمة

تضع الشركة التونسية للبنك الحوكمة في قلب اهتماماتها الاستراتيجية، مما يجسد التزامها القوي بالشفافية والمساءلة والأخلاق.

وفي الواقع، فإن الإدارة العامة وكبار المسؤولين في البنك يدركون أهمية منع الفساد ومكافحته، مما يدل على الالتزام بالشفافية والحكم الرشيد. وذلك من خلال الشراكة مع إحدى الشركات المحلية لتطبيق نظام إدارة مكافحة الفساد (SMAC) وفقاً لمعيار ISO 37001.

2. المحور الاجتماعي والمجتمعي

على المستوى الاجتماعي، يلتزم البنك بالتطوير المهني لموظفيه من خلال برامج تدريب ومتابعة دقيقة للاندماج، ويضمن ظروف عمل آمنة ومريحة، بالإضافة إلى تقديم مزايا اجتماعية متنوعة. ومن خلال تعزيز التنوع وتكافؤ الفرص، فإنه يعزز ثقافة شاملة ويضمن توزيعاً عادلاً للأجور بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الشركة التونسية للبنك التواصل الداخلي وتشجع الموظفين على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يؤدي إلى تطوير ثقافة الالتزام والمسؤولية. كما ينظم البنك أيضاً فعاليات توعية وتعاون مع الجمعيات لدعم الشرائح الضعيفة من السكان.

كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وفي إطار جهودها لتعزيز التعليم، قامت الشركة التونسية للبنك بتجهيز العديد من المدارس في المناطق المحرومة وجمعيات الكشفية التونسية بمعدات الحاسوب مع دعم برنامج تدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات للتلاميذ والطلبة. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الوصول إلى تعليم رقمي عالي الجودة، مما يعزز تحسين ظروف التعلم والابتكار التربوي، وإعادة الإدماج المدرسي والحماية من الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة التونسية للبنك بتولي مسؤولية نقل 1500 تلميذ على مدى 3 سنوات في مناطق نابل، تطاوين،

1. إجراء تشخيص لسياسات المحاسبة للشركات التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك التي لها مساهمة كبيرة في الأداء المالي المجمع.

2. تحديد وتحليل الفجوات بين السياسات المحاسبية وسياسات الحذر التي يتم تطبيقها من قبل مجموعة الشركة التونسية للبنك وإطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

3. مراجعة أنظمة المعلومات وتحديد التعديلات اللازمة لإنتاج البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

4. اعتماد الخيارات المحاسبية والتكنولوجية : تحديد الخيارات المحاسبية المقررة أثناء التحول الأول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى سيناريوهات تكنولوجيا المعلومات الأكثر ملاءمة لتلبية متطلبات تلك المعايير، وتحديد الافتراضات لحساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9.

5. دراسة الأثر على الأموال الذاتية للسنة المالية 2021. والأثر على السنة المالية 2022 قيد الانتهاء.

6. إجراء دراسة الأثر الخاص بالمعيار IFRS 9 على السنة المالية 2021 وفقاً للتوجيهات المحددة من قبل البنك المركزي التونسي.

7. تطوير المواصفات الوظيفية وخطة التنفيذ.

آفاق التنمية

كشفت الشركة التونسية للبنك في مارس 2023 عن خططها للتحول الاستراتيجي «STB Horizon 2026» التي تم تطويرها باعتماد نهج مشترك من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى في إطار تعاوني، من خلال مجموعات العمل الداخلية ومشاركة أعضاء هيكل الحوكمة والإدارة، واللجان العملية، وفرق التفكير الاستراتيجي.

من خلال هذه الخطة للتحول الاستراتيجي، حددت الشركة التونسية للبنك رؤيتها لتكون نشطة ومسؤولة مع مهمة إعادة ابتكار تجربة العميل من خلال اختيار تحسين جودة الخدمات والتزام

وعلى الصعيد الداخلي، تعمل الشركة التونسية للبنك على تحفيز موظفيها في مسار جماعي نحو مكافحة تغير المناخ.

4. المحور الاقتصادي

تتميز الشركة التونسية للبنك بدورها المركزي في تعزيز المشاريع الوطنية، من خلال دعوة حرفائها للمشاركة في برامج تدريب ذات صلة. كما تقدم دعماً مالياً في إطار هذه المبادرات، مما يؤكد على التزامها بدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في تونس.

بالإضافة إلى ذلك، تسلط مشاركة الشركة التونسية للبنك في برامج بيئية مثل برنامج ADAPT الضوء على ارتباطها بتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في قطاع الزراعة والصيد التقليدي في تونس. توضح هذه الخطوة التزام البنك بتشجيع الاستثمارات الخاصة في مشاريع عادلة وقادرة على خلق فرص عمل، مع الحفاظ على السيادة الغذائية والأمن البيئي للبلاد.

وعلاوة على ذلك، يظهر البنك التزاماً قوياً بالانتقال نحو اقتصاد يحترم البيئة. ومما يدل على ذلك انضمامها إلى مجموعة Green Building، التي أنشأتها شركة إدارة تكنولوجيات برج سدرية، ما يعكس طموحها في المساهمة في تعزيز الممارسات المستدامة في قطاع البناء، فضلاً عن تطوير الشبكات البيئية.

تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS

في سنة 2018، قرر المجلس الوطني للمحاسبة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة للمؤسسات المالية والشركات المدرجة، للسنة المالية 2021. وتم تأجيل هذا الموعد بناءً على قرار الجلسة العامة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021 لاعتماد سنة 2023 كسنة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للبيانات المالية المجمعة.

وفي هذا السياق، بدأ البنك مشروعه لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك بمساعدة مكتب خارجي. وقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات وهي :

الاستراتيجية الجديدة احتياجات تقوية وتدعيم الإنتاجية والكفاءة التشغيلية وربحية البنك، مع مراعاة ضغط الظرف الاقتصادي والقدرات الحقيقية للبنك. وبهذا الصدد، يُعتبر التحول الرقمي، الذي بدأ بالفعل، أحد الأسس الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف.

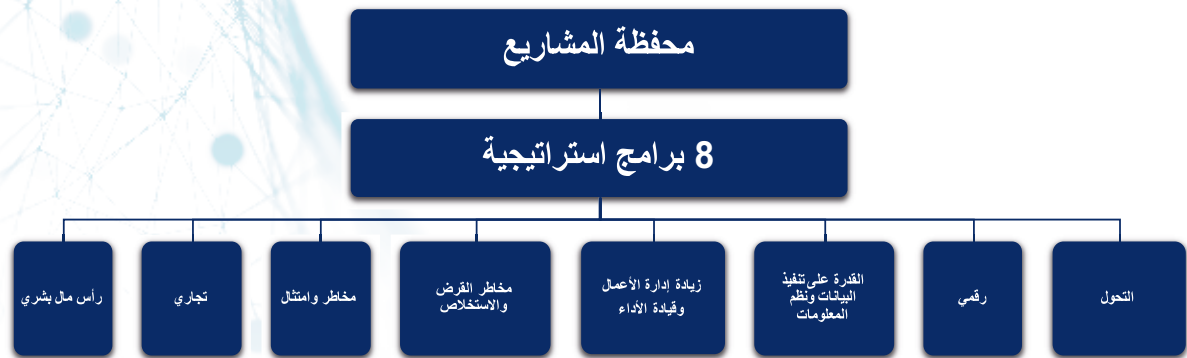
على الرغم من ذلك، فإن الاستراتيجية الجديدة للبنك كما تم تعريفها والإعلان عنها لجميع الموظفين، تتمحور حول خمس توجهات رئيسية: التطوير التجاري، والعرض والقرب، وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية، والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى تطوير الأعمال. وتتضمن اثنتا عشرة مبادرة للتحول الاستراتيجي.

فرقها كمحركات رئيسية للنمو، كل ذلك بهدف ضمان ربحية صحية ومستدامة وتنمية مستدامة.

تهدف الشركة التونسية للبنك إلى تعزيز موقعها في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز إدارة المخاطر، وتنوع أنشطة مجموعة الشركة التونسية للبنك من خلال تأكيد دورها كجهة ملتزمة ومسؤولة في خدمة التنمية المستدامة للبلاد.

لذلك، تعتزم الشركة التونسية للبنك تكثيف جهودها لتحسين جودة محفظة عملاتها من خلال تعزيز عمليات إدارة المخاطر وتحسين جهاز الاستخلاص. وذلك من أجل أن تلبّي الخطة

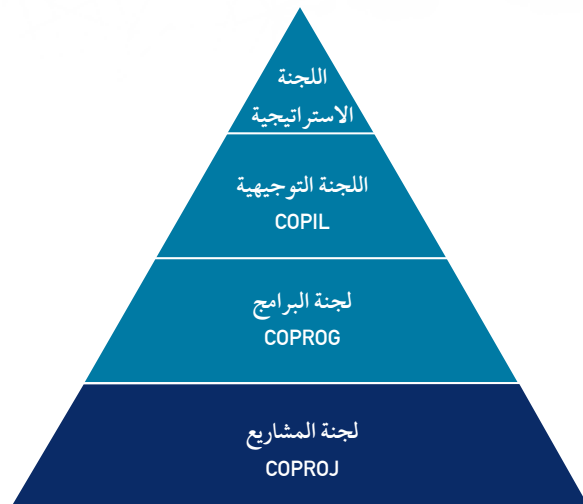
استراتيجية الشركة التونسية للبنك أفق 2026



47 مشروع استراتيجي

الشركة التونسية للبنك أفق 2026

(إعداد الكوميتولوجيا الاستراتيجية)



تم تفصيل هذه المبادرات في محفظة مشاريع استراتيجية تضم 47 مشروعاً منظم في ثمانية برامج. سيسمح التنفيذ الفعال لهذه المحفظة للشركة التونسية للبنك بتحقيق الأهداف المتوقعة على مستوى التوجهات الاستراتيجية.

من الواضح أن أحد مفاتيح نجاح هذه الاستراتيجية هو تنفيذ وتعزيز حوكمة قيادة البرنامج التحولي الاستراتيجي من خلال متابعة مثلى في إطار مختلف مستويات اللجان المكرسة، وهي لجنة المشاريع ولجنة البرامج واللجنة التوجيهية واللجنة الاستراتيجية. الهدف الرئيسي من كل ذلك هو ضمان متابعة دقيقة وقريبة لتقدم المشاريع والبرامج الاستراتيجية.

الإيضاحات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

1. تقديم البنك

سهم بقيمة 5 دنانير للسهم الواحد مدرجة بالتسعيرة الدائمة لبورصة الأوراق المالية بتونس.

يقع المقر الاجتماعي للشركة التونسية للبنك بشارع الهادي نويرة 1001 - تونس وتضم شبكتها 148 فرعاً و195 موزعاً ألياً للأوراق المالية النقدية و11 إدارة جهوية وفرعين رئيسيين.

تفصل تركيبة رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2023 كالآتي :

الشركة التونسية للبنك هي شركة خفية الاسم خاضعة للقانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. يعود تاريخ انعقاد الجلسة العامة التأسيسية للشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957، ويبلغ رأسمالها الاجتماعي 776.875 ألف دينار ويتكون من 155.375.000

بآلاف الدنانير

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بآلاف الدنانير	% من رأس المال
أ - مساهمون تونسيون	153 886 925	769 435	99,04%
الدولة التونسية	111 189 317	555 947	71,56%
المؤسسات العمومية	18 408 461	92 042	11,85%
ذوات اعتبارية خاصة	11 580 883	57 904	7,45%
إعادة اقتناء البنك لسندات	686 985	3 435	0,44%
أشخاص طبيعيين	12 021 279	60 106	7,74%
ب - مساهمون أجانب	1 488 075	7 440	0,96%
ذوات اعتبارية	1 382 570	6 913	0,89%
أشخاص طبيعيين	105 505	528	0,07%
المجموع	155 375 000	776 875	100,00%

1.3. التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخل المتعلقة بها

1.1.3. التقييد المحاسبي للتعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض المتوسطة والطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات بقائمة التعهدات خارج الموازنة حيث يتم التعاقد عليها وتحويلها إلى الموازنة حسب نسق دفعات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

2.1.3. التقييد المحاسبي للقروض لفائدة الحرفاء

يقدم صافي قروض الإسقاط في الموازنة بقيمتها الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقاً والتي لم يحن أجل استحقاقها.

وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المعلقة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقاً والمداخل المتعلقة بها.

2. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للشركة التونسية للبنك بعنوان السنة المختومة في 31 ديسمبر 2023 طبقاً لأحكام القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 الخاص بالنظام المحاسبي للشركات والمعايير المحاسبية التونسية ولا سيما المعايير المحاسبية (21 و22 و23 و24 و25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية.

3. قواعد القياس المعنية والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إنجاز القوائم المالية على أساس تقييم عناصر الممتلكات وفق مبدأ التكلفة الأصلية وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

3.1.3. التقييد المحاسبي لمداخل القروض الممنوحة للحرفاء

تحسب الفوائد والمداخل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقا وتقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق.

تقيد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (ضمن الأصناف 2 و3 و4) طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الفوائد المعلقة وتخضع من بند «مستحقات على الحرفاء». ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن «الأصول الجارية» (صنف 0) أو ضمن «الأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أن يضمن موضوعيا قبضها الفعلي.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة «تجميد الحساب» وصنف المخاطر.

ويعتبر الحساب مجمدا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب.

ولا تحسب إيرادات المستحقات محل نزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المغلقة.

4.1.3. التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تحسب فوائد التأخير، من قبل الشركة التونسية للبنك، عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين.

ومع ذلك، يتم احتساب فوائد التأخير لسداد الديون المتنازع عليها وتسجيلها على مستوى وحدة (Carthago-Engagement) وقد بلغت قيمتها 8 689 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.

5.1.3. مدخرات مخصصة للتعهدات

i - مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة للتعهدات الحرفاء طبقا لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بصيغته المعدلة بالنصوص اللاحقة والتي تحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو الآتي :

الأصناف	الصفة	تخصيص نسب المدخرات
أ -	أصول جارية	0%
ب 1 -	أصول تتطلب متابعة خاصة	0%
ب 2 -	أصول غير مؤكدة	20%
ب 3 -	أصول مقلقة	50%
ب 4 -	أصول معلقة	100%

تطبق نسب تخصيص المدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطى، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة أو البنوك ومؤسسات التأمين.

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة تحت بند «خصوم أخرى».

ii - مدخرات جماعية

تطبقا للمنشور عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 بصيغته المعدلة بالنصوص اللاحقة وخاصة منشور البنك المركزي عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024، قام البنك بتكوين مدخرات عامة تسمى «مدخرات جماعية» قصد تغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

iii - مدخرات إضافية

تطبقا للمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، خصصت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على الأصول

تسجل المساهمات المكتتبه وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

تدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتدرج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات تحت بند «اعتمادات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار».

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

في تاريخ كل إقفال محاسبي، يتم تقييم سندات المساهمة بالقيمة السارية ويتم تخصيص مدخرات لتغطية نقص القيمة المنجرة ذات القيمة المستدامة.

تأخذ هذه القيمة بعين الاعتبار:

- القيمة في البورصة للسهم بالنسبة للسندات المدرجة،
- القيمة الحسابية والمحتسبة بداية من آخر موازنة متاحة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الغير سياحية،
- القيمة الحسابية والمحتسبة بداية من الموازنة الأخيرة المتاحة والمعدلة لتأخذ بعين الاعتبار فائض القيمة المنجر عن الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في مشاريع سياحية،
- القيمة الحقيقية التي تراعي العديد من المعايير الموضوعية مثل السعر المنصوص عليه في المعاملات الأخيرة والقيمة الحسابية والمردود وأهمية الأرباح والنشاط وحجم وأهمية الشركة وذلك بالنسبة للمساهمات في رأس مال مشغلي الاتصالات.

ii. سندات الاستثمار ذات الدخل القار

تدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

وعندما يكون سعر شراء سندات ذات دخل ثابت أعلى أو أقل من سعر استردادها فإن الفرق بينهما والذي يسمى حسب الوضعية منحة أو خصم يتم تضمينه في تكلفة الشراء ويوزع على الفترة المتبقية للسندات.

وعند ختم كل سنة محاسبية، تتم مقارنة كلفة اقتناء سندات الاستثمار بالقيمة على السوق.

ذات أقدمية في صنف 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقاً للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 من 3 إلى 5 سنوات ؛
- 70% للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 من 6 و7 سنوات ؛
- 100% للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

2.3. التقييد المحاسبي لمحفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

يتم تصنيف محفظة سندات البنك التي يحتفظ بها إلى صنفين محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

1.2.3. محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصاً في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط البنك (سندات المساهمة المستديمة): سندات مساهمة وحصص في مؤسسات شريكة وحصص في مؤسسات مرتبطة ؛
- السندات ذات الدخل القار التي اقتناها البنك مع نية حيازتها حتى حلول أجلها (سندات الاستثمار ومنها خاصة الاقتراضات الرقاعية) ؛
- «سندات الخزينة» المقتناة من قبل البنك مع نية حيازتها إلى حين أجلها ؛
- السندات في شكل مساهمات تمويل والتي نصت عليها اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائياً ؛
- الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

وتتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات على النحو التالي :

أ. سندات المساهمة المستديمة

تسجل هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار التكاليف والأعباء.

- **سندات التوظيف** : سندات مقتناة مع نية حيازتها لمدة لا تتجاوز السنة.

i. سندات المعاملات

في كل إقفال محاسبي، يتم تقييم سندات المعاملات بقيمة السوق. تمثل قيمة السوق معدل قيمة بورصة الأوراق المالية المرجحة في تاريخ الإقفال أو في أحدث تاريخ سابق. تدرج فوارق القيمة الناتجة عن إعادة التقييم باعتبار قيمة السوق في النتيجة. كما تدرج المداخل المتعلقة بسندات المعاملات ضمن النتائج عند الإنجاز.

ii. سندات التوظيف

في كل إقفال محاسبي، يتوجب تقييم سندات التوظيف بقيمة السوق بالنسبة للسندات المدرجة وبالقائمة الحقيقية بالنسبة للسندات غير المدرجة وذلك من أجل تقييم ما إذا ينبغي تكوين مدخرات على نقص القيمة.

يتم تقييم سندات التوظيف بالنسبة لكل صنف من أصنافها كل على حدة.

لا يمكن لفوائض القيمة الكامنة بالنسبة لعدد من السندات التي يتم تسليط الضوء عليها أن تعوض الخسائر الكامنة المتعلقة بأخرى.

ويتم تكوين مدخرات لنقص القيمة على نقص القيمة الكامن الناتج عن الفارق بين القيمة المحاسبية (المعدلة باعتبار الاستهلاكات، المنح والخصم) وقيمة السوق أو القيمة الحقيقية للسندات

لا يتم تقييد فوائض القيمة الكامنة. يقع إدراج المداخل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية كما تقييد المنحة أو الخصم على سندات التوظيف بصفة تغطي الفترة المتبقية للسندات.

3.3. التقييد المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقييد أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقييد محاسبيا كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء وفقا لطبيعة عمليات السحب أو الإيداع التي يقوم بها الحرفاء، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991 ؛

لا يتم تقييد فوائض القيمة الكامنة على سندات الاستثمار محاسبيا ويتم تخصيص مدخرات على نقص القيمة الكامن المنجر عن الفارق بين القيمة المحاسبية (باعتبار الاستهلاكات أو استعادة المنح أو الخصم) والقيمة على السوق أو القيمة الحقيقية للسندات. وذلك في الحالتين التاليتين :

- احتمال كبير، أنه بسبب ظروف جديدة، لن تحتفظ المؤسسة بهذه السندات إلى حلول أجلها
- تواجد مخاطر من عدم السداد للجهة التي أصدرت السندات

iii - سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتدادا للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحتسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند «مداخل محفظة الاستثمار».

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ويقع تحويل الفوائد المرسلة غير المدفوعة (المحولة إلى مساهمات في رأس المال) من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات. كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

iv. الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية

تحتسب المساهمات في الأموال التي تنصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار اتفاقيات إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص.

وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

2.2.3. محفظة السندات التجارية والمداخل المتعلقة بها

تقسم محفظة السندات التجارية التي يملكها البنك إلى صنفين :

- **سندات المعاملات** : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر.

بما في ذلك مراكز الصرف. ويتم تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة «38.391: فارق التحويل».

7.3. الأصول الثابتة والاستهلاك

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع اعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة.

وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصها السنوية، والتي يعتمدها البنك كالاتي :

عقارات	%2
معدات نقل	%20
أثاث ومعدات مكتبية	%10
	%15
	%20*
معدات سلامة واتصالات وتكييف	%10
معدات معلوماتية	%15
	%33*
برمجيات معلوماتية	%33
تجهيز وتهئية وإنشاءات	%10
حقوق الايجار	%5
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	%10
عقارات خارج الاستغلال	%2
معدات خارج الاستغلال	%10

(*) : نسبة مُوظفة على الإقتناءات بداية من غرة جانفي 2008.

قام البنك خلال السنة المحاسبية 2000 بإعادة تقييم الأراضي والمباني، وقد ترتب عن هذه العملية زيادة في الأموال الذاتية للبنك بمبلغ 37 324 ألف دينار تم تقديمها في بند «أموال ذاتية أخرى».

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 16 (IAS) فقرة 41، تم تحويل جزء من فارق إعادة التقييم إلى النتائج المؤجلة لمراعاة استهلاك الأصول الثابتة المعاد تقييمها من ناحية وتحويل فارق إعادة التقييم المتعلق بالأموال التي تم التفويت فيها من ناحية أخرى.

8.3. مدخرات لمنح التقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل البنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر اثني عشر شهرا) في حال المغادرة للتقاعد. وتنتج

- تدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتكون موضوع اشتراك عند كل تاريخ إقفال.

4.3. التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب، وتسجل الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها.

يتم تحويل القروض الخارجية بالعملة الأجنبية إلى الدينار حسب سعر الصرف المصرح به عند الدفع. يتم تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تديره الشركة التونسية لإعادة التأمين.

تحين الديون بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الإقفال ويسجل عقد التغطية المبرم مع الشركة التونسية لإعادة التأمين لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب المعيار المحاسبي الدولي 9. ويتم لاحقا تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المحتملة وتقديره بتاريخ الإقفال.

5.3. إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تقدم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية ؛
- يقيد فائض القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية ؛
- تقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب «نتائج مرحلة».

6.3. التقييد المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يوميا تحديد نتيجة الصرف على عمليات الصرف اليدوي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفارق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

يقع إجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الإقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة الأجنبية

9.3. إعادة معالجة البيانات لأغراض المقارنة

من أجل ضمان عرض أفضل للقوائم المالية إلى موفى 31 ديسمبر 2023 تم القيام بعمليات إعادة معالجة على مستوى بنود الشركة التونسية للبنك بالنسبة للسنة المالية المقفلة في نهاية 2022. تقدم عمليات إعادة معالجة البيانات الوارد في القوائم المالية في موفى 31 ديسمبر 2022 في الجدول التالي :

عن احتساب (حسب طريقة الأثر الرجعي) وحدات الائتمان المقدرة (حسب المعيار المحاسبي الدولي 19 IAS، منافع الأعوان، الذي لا وجود لما يعادله بتونس). وهذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار خاصة مخاطر الوفاة والتطور التقديري للأجور وتواتر الأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يقيد ملحق للمدخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي باستعمال نفس الطريقة المحاسبية وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمنتفعين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

(الوحدة : 1000 دينار)

البيانات	الرصيد في 2022/12/31	تأثير التعديل المحاسبي (1.9.3)	تأثير إعادة التصنيف (2.9.3)	رصيد إعادة التصنيف في 31 ديسمبر 2022
الموازنة				
أص 1 - خزنة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	175 533	-	4 845	180 378
أص 3 - مستحقات على الحرفاء	10 860 414	-	160 623	11 021 037
أص 4 - محفظة السندات التجارية	906 582	2 925	-	909 507
أص 5 - محفظة الاستثمار	1 455 603	1 405	-	1 457 008
أص 7 - أصول أخرى	707 695	-	(294 987)	412 707
خصوم 3 - ودائع وأموال الحرفاء	9 863 202	-	18 231	9 881 433
خصوم 5 - خصوم أخرى	843 292	12 787	(147 751)	708 329
أذ 6 - نتائج مؤجلة	(172 650)	(7 352)	-	(180 003)
أذ - نتيجة السنة المالية	93 083	(1 104)	-	91 978
قائمة النتائج				
إيراد 1 - فوائد مدينة ومدخيل مماثلة	951 865	-	5 577	957 442
إيراد 2 - عمولات	136 304	-	1 474	137 778
عبء 1 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة	(584 297)	-	961	(583 336)
عبء 2 - عمولات مدينة	(9 557)	-	(961)	(10 518)
إيراد 7 - إيرادات الاستغلال الأخرى	8 245	-	(7 051)	1 194
عبء 6 - أعباء الأعوان	(194 968)	(1 104)	-	(196 073)

1.9.3. تعديلات محاسبية

قامت الشركة التونسية للبنك بإجراء عدد من التعديلات المحاسبية تم تسجيلها عبر الحساب تعديلات محاسبية والذي أثر في النتائج المؤجلة والتي بلغت 8 457 ألف دينار.

شملت هذه التعديلات الأعباء على المنح المتغيرة ومدخيل التمديد المتعلقة بسندات التوظيف وسندات الاستثمار (رقاع

الخزينة القابلة للتظهير) واستعادة المدخرات على الأموال المتصرف فيها.

2.9.3. إعادة التصنيف بين بنود القوائم المالية

من أجل ضمان عرض أفضل للقوائم المالية إلى موفى 31 ديسمبر 2023 تم القيام بعدد من عمليات إعادة تصنيف بين البنود والتي شملت أساسا حسابات القروض للموظفين (من أص 07 إلى

بلغ قائم رفاع الخزينة القابلة للتنظيم للاستثمار في 31 ديسمبر 2023 بعد إعادة التصنيف ما قيمته 1 419,072 مليون دينار.

4.9.3. إعادة معالجة الضمانات المقبولة على مستوى قائمة التعهدات خارج الموازنة

أدت أعمال الانتقال إلى وحدة منظومة المعلومات الجديدة إلى إعادة معالجة بند «ضمانات مقبولة» في قائمة التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2022 وهذا التعديل يتمثل فيما يلي :

(الوحدة : 1000 دينار)

البند	الرصيد الذي تم نشره في 31 ديسمبر 2022	الرصيد بعد إعادة المعالجة في 31 ديسمبر 2022	المبلغ إعادة المعالجة في 31 ديسمبر 2022
قائمة التعهدات خارج الموازنة	3 098 907	2 980 012	118 895
خ م 7 ضمانات مقبولة			

تحددت الجلسة الأولى أمام أنظار المحكمة المحالة في 10 جويلية 2023.

حفظت القضية في حالة المرافعة وأجلت إلى 14 ماي 2024.

2.4. - الشطب والتفويت في ديون

تطبيقا للفقرة السابعة مكررا ثالثا quaterdecies من المادة عدد 48 من قانون مجلة الأداء الضريبي على الدخل الفردي والضريبة على الشركات، قام البنك بشطب الديون البنكية غير قابلة للاسترداد خلال السنة المالية 2023.

وبالرجوع للقانون عدد 98-4 المؤرخ في 02 فيفري 1998، المتعلق بمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعات من الديون البنكية لحساب الشركة التونسية لاستخلاص الديون.

بلغت القيمة الإجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي عنها والتفويت فيها 308 798 مليون دينار من بينها 71 161 مليون دينار كفوائد تأخير.

3.4. المساهمة في صندوق ضمان الودائع

تطبيقا للبند 149 وتبعا للقانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذلك

أص 03) والحسابات المجمدة (من أص 03 إلى أص 07 ومن خص 05 إلى أص 07) فضلا عن ربط عدد من قوائم المدخرات المسجلة مبدئيا كمدخرات على المخاطر والأعباء (خص 05) إلى البنود المقابلة لها (أص 01 وأص 07).

3.9.3. إعادة تصنيف رفاع الخزينة القابلة للتنظيم

بمناسبة اعداد مخطط الأعمال الجديد للبنك، أجرت الشركة التونسية للبنك عملية إعادة تصنيف سندات الخزينة المصنفة في البداية كسندات رفاع خزينة قابلة للتنظيم للتوظيف إلى سندات رفاع خزينة قابلة للتنظيم للاستثمار بمبلغ يقدر بـ 736,924 مليون دينار.

4. أبرز الأحداث للسنة المحاسبية 2023

1.4. قضية برونو بولي

تم رفع دعوى قضائية ضد البنك سنة 2011 من قبل السيد برونو بولي لاستعادة رفاع خزينة التي وضعها تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية. وبتاريخ 2015/10/29، صدر حكم ابتدائي، ضد البنك وتقرر إعادة تلك الرفاع أو دفع 7 ملايين من الدولارات. نقضت محكمة التعقيب هذا الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف بتونس وتم الحصول على تأجيل للتنفيذ دون إيداع.

جددت محكمة الاستئناف مرة أخرى الحكم الابتدائي والذي يأمر المصرف بإعادة رفاع الخزينة أو دفع 7 ملايين من الدولارات. ونتيجة لذلك، تم تكوين مدخرات للمخاطر في 31 ديسمبر 2020 بما قيمته 36 533 ألف دينار.

وخلال السنة المحاسبية 2021 وتبعا لحكم المحكمة المحال إليها، قدم البنك مرة أخرى طعنا بالنقض، وتمكن من الحصول على تأجيل التنفيذ دون إيداع.

وبحكم عدد 32/39932 بتاريخ 14 جوان 2022 نقضت المحكمة مرة أخرى الدعوى وأعادتها إلى المحكمة المحالة لها.

5. إيضاحات حول بنود الموازنة

1.5. خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

بلغ إجمالي الأصول النقدية في الخزانة ولدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزانة العامة للبلاد التونسية 179.804 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 180.378 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 أي بانخفاض قدره -574 ألف دينار.

فيما يلي البيانات المختلفة المكونة لهذا البند :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
الخزانة	80 541	81 150	(609)	(0,8)%
الخزانة بالدينار	72 498	66 769	5 729	8,6%
الخزانة بالعملة الأجنبية (*)	12 028	18 366	(6 338)	(34,5)%
مدخرات على الخزانة ومركز الصكوك البريدية والخزانة العامة للبلاد التونسية (*)	(3 985)	(3 985)		
البنك المركزي التونسي	98 202	98 167	35	0,0%
البنك المركزي التونسي بالدينار	[662]	[4 654]	3 992	85,8%
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	98 864	102 821	(3 957)	(3,8)%
مركز الصكوك البريدية	1 057	1 057	-	-
الخزانة العامة للبلاد التونسية	4	4	-	-
المجموع	179 804	180 378	(574)	(0,3)%

(*) تمت إعادة معالجة بيانات سنة 2022 من أجل المقارنة

مؤشر السيولة

تطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 14-2014 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2014، فإنه يتوجب على البنوك احترام الحد الأدنى لمؤشر السيولة المُقدر بـ 100% لسنة 2023 وسنة 2022. وقد سجّلت الشركة التونسية للبنك المؤشرات التالية :

البيانات	الحد التنظيمي	2023	الحد التنظيمي	2022
مؤشر السيولة	%100	%216,69	%100	%121,10

يقدم الجدول الآتي تطور المدخرات لمختلف المخاطر على الموجودات لدى المؤسسات البنكية والمالية خلال السنة المحاسبية :

البيانات	2022	مخصص مُدخرات	استعادة مُدخرات	إعادة تصنيف	2023
مدخرات للمخاطر المختلفة (أموال لدى البنك المركزي التونسي بالدينار)	5 055	-	662		4 393
المجموع	5 055	-	662	-	4 393

2.5. مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ إجمالي المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية 546.853 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 445.503 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

تفصل البيانات المختلفة المكونة لهذا البند كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية	50 802	75 122	(24 320)	(32,4)%
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	2	-	-
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	50 754	75 119	(24 365)	(32,4)%
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	46	1	45	4500,0%
قروض للمؤسسات المالية	423 762	299 032	124 730	41,7%
قروض على السوق النقدية بالدينار	-	71 849	(71 849)	(100,0)%
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	71 828	-	71 828	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	351 934	227 183	124 751	54,9%
مُدخرات على القروض ما بين البنوك	(1 828)	(1 849)	21	1,1%
مستحقات وقروض للمؤسسات المالية المختصة	74 033	73 175	858	0
مستحقات وقروض للمؤسسات المالية المختصة (إيجار مالي)	45 260	44 402	858	1,9%
مستحقات وقروض للمؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التأمين)	28 773	28 773	-	-
مستحقات مرتبطة	84	23	61	265,2%
مستحقات مرتبطة بالقروض ما بين البنوك بالدينار	-	-	-	-
مستحقات مرتبطة بالقروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	84	23	61	265,2%
المجموع	546 853	445 503	101 350	22,7%

تقدّم المستحقات حسب تاريخ استحقاق إعادة التمويل من طرف البنك المركزي التونسي كالتالي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	-	-	-	-
قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي	5 000	7 000	(2 000)	(28,6)%
غير قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي	541 769	438 480	103 289	23,6%
المجموع	546 769	445 480	101 289	22,7%

تفصل المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية (باستثناء المستحقات المرتبطة) حسب إمكانية تجسيمها من عدمه بسندات السوق ما بين البنوك كالتالي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	-	-	-	-
مجسمة بسندات السوق ما بين البنوك	-	-	-	-
غير مجسمة بسندات السوق ما بين البنوك	546 769	445 480	101 289	22,7%
المجموع	546 769	445 480	101 289	22,7%

تفصل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (باستثناء المستحقات المرتبطة) حسب فترة الاستحقاق المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 كما يلي :

البيانات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	50 802	-	-	-	50 802
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	-	-	-	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	50 754	-	-	-	50 754
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	46	-	-	-	46
قروض للمؤسسات البنكية	423 762	-	-	-	423 762
قروض على السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-	-
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	71 828	-	-	-	71 828
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	351 934	-	-	-	351 934
مُدخرات على القروض فيما بين البنوك	(1 828)	-	-	-	(1 828)
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	681	12 201	30 378	2 000	45 260
مستحقات على المؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التمويل)	28 773	-	-	-	28 773
المجموع	502 190	12 201	30 378	2 000	546 769

فيما يلي تطور المُدخرات للمخاطر المختلفة على المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية خلال السنة المحاسبية :

البيانات	2022	مخصصات مُدخرات	استعادة مُدخرات	إعادة تصنيف	2023
مُدخرات على المخاطر المختلفة (مستحقات على المؤسسات البنكية)	32 052	-	8 805	-	23 247
المجموع	32 052	-	8 805	-	23 247

3.5. مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2022 و2023 :

بالآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
حسابات جارية مدينة (*)	1 046 606	1 037 696	8 910	0,9%
قروض على موارد خصوصية (*)	212 828	186 332	26 496	14,2%
مستحقات تتحملها الدولة	9 440	9 440	-	0,0%
دعم تتحمّله الدولة	4 230	4 230	-	0,0%
حسابات جارية مشتركة	89 770	89 770	-	0,0%
قروض أخرى للحرفاء (*)	10 777 476	11 306 707	(529 231)	-4,7%
مستحقات للتفويت	4 298	4 298	-	0,0%
مستحقات مُرتبطة (*)	90 906	110 791	(19 885)	-17,9%
المجموع	12 235 554	12 749 264	(513 710)	-4,0%
مُدخرات	(1 165 538)	(1 149 164)	(16 374)	-1,4%
مُدخرات على حسابات جارية	(149 429)	(144 889)	(4 540)	-3,1%
مُدخرات على موارد خصوصية	(42 127)	(36 576)	(5 551)	-15,2%
مُدخرات على قروض أخرى للحرفاء	(719 189)	(744 744)	25 555	3,4%
مُدخرات على حسابات جارية مشتركة	(45 552)	(45 552)	-	0,0%
مُدخرات على مستحقات للتفويت	(455)	(455)	-	0,0%
مُدخرات جماعية	(208 786)	(176 948)	(31 838)	-18,0%
فوائد بنكية مُعلقة	(513 549)	(526 542)	12 993	2,5%
فوائد بنكية مُعلقة على حسابات جارية	(42 844)	(39 828)	(3 016)	-7,6%
فوائد بنكية مُعلقة على قروض أخرى للحرفاء	(413 343)	(434 916)	21 573	5,0%
فوائد بنكية مُعلقة على حسابات جارية مشتركة	(34 579)	(34 579)	-	0,0%
فوائد بنكية مُعلقة على موارد خصوصية	-	-	-	-
فوائد بنكية مُعلقة على مستحقات للتفويت	(3 843)	(3 843)	-	0,0%
فوائد بنكية مُعلقة على مستحقات مُرتبطة	(18 940)	(13 376)	(5 564)	-41,6%
إيرادات مقبوضة مُسبقا	(41 770)	(52 521)	10 750	20,5%
المجموع الصافي بالآلاف دينار	10 514 697	11 021 037	(506 341)	-4,6%

(*) تمت إعادة معالجة بيانات سنة 2022 من أجل المقارنة

فيما يلي تركيبة صافي القروض للحرفاء في 31 ديسمبر 2023 :

بآلاف الدنانير

البيانات	القائم الإجمالي	مدخرات فردية	مدخرات إضافية	فوائد بنكية مُعلقة	إيرادات مقبوضة مُسبقا	صافي المبلغ القائم
حسابات جارية مدينة	1 046 606	(120 336)	(29 092)	(42 844)	-	854 334
قروض على موارد خصوصية	212 828	(38 972)	(3 155)	-	-	170 701
حسابات جارية مشتركة	89 770	(32 152)	(13 400)	(34 579)	-	9 639
قروض أخرى للحرفاء	10 791 146	(548 963)	(170 226)	(413 343)	(41 770)	9 616 844
مستحقات للتفويت	4 298	(455)	-	(3 843)	-	-
مستحقات مُرتبطة	90 906	-	-	(18 940)	-	71 966
المجموع	12 235 554	(740 878)	(215 873)	(513 549)	(41 770)	10 723 484
مُدخرات جماعية	-	-	-	-	-	(208 786)
القائم الصافي	-	-	-	-	-	10 514 698

الفوائد المعلقة : تفصل الفوائد المُعلقة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2023 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
فوائد مُعلقة على حسابات جارية	(42 844)	(39 828)	(3 016)	(7,6)%
فوائد مُعلقة على كفالات وضمائنات	(1 219)	(3 721)	2 502	67,2%
فوائد مُعلقة على فوائد القروض متوسطة المدى العادية	(188 738)	(130 042)	(58 696)	(45,1)%
فوائد مُعلقة على فوائد القروض متوسطة المدى المهيكلة	(213 539)	(225 980)	12 441	5,5%
فوائد مُعلقة على قروض مضمونة من الدولة	(1 158)	(1 158)	-	-
فوائد مُعلقة على الحسابات الجارية للشركاء	(34 579)	(34 579)	-	-
فوائد عن التأخير مُعلقة على الديون المتنازع عليها	(8 689)	(74 015)	65 326	88,3%
فوائد مُعلقة على ديون للتفويت	(3 843)	(3 843)	-	-
فوائد مُعلقة على ديون مرتبطة	(18 940)	(13 376)	(5 564)	(41,6)%
المجموع الجزئي	(513 549)	(526 542)	12 993	2,5%
فوائد مُعلقة على ديون مضمونة من قبل الدولة	-	-	-	-
المجموع	(513 549)	(526 542)	12 993	2,5%

تُحتسب فوائد التأخير المعلقة للمستحقات المتنازع عليها وتُقيد بصفة آلية وتبلغ 8.689 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.

البيانات	2022	مخصصات مُدخرات	استعادة المُدخرات	إعادة تصنيف	2023
مُدخرات على حسابات جارية	(144 889)	(38 866)	38 019	(3 693)	(149 429)
مُدخرات على موارد خصوصية	(36 576)	(19 261)	8 376	5 334	(42 127)
مُدخرات على قروض أخرى للحرفاء	(744 744)	(183 390)	212 916	(3 971)	(719 189)
مُدخرات على حسابات جارية مشتركة	(45 552)	-	-	-	(45 552)
مُدخرات على مستحقات للتفويت	(455)	-	-	-	(455)
مُدخرات جماعية	(176 948)	(31 838)	-	-	(208 786)
المجموع	(1 149 164)	(273 355)	259 311	(2 330)	(1 165 538)
البيانات	2022	مخصصات مُدخرات	استعادة المُدخرات	إعادة تصنيف	2023
مُدخرات فردية على المستحقات المشكوك في خلاصتها للحرفاء	(648 076)	(198 495)	107 686	(1 994)	(740 879)
مُدخرات إضافية على المستحقات المشكوك في خلاصتها للحرفاء	(324 140)	(43 022)	151 625	(336)	(215 873)
مُدخرات جماعية	(176 948)	(31 838)	-	-	(208 786)
المجموع	(1 149 164)	(273 355)	259 311	(2 330)	(1 165 538)

- استحقاق إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي

تفصيل المستحقات على الحرفاء (بعد الخصم) حسب استحقاق إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مستحقات قابلة لإعادة التمويل	1 262 434	1 321 575	(59 141)	(%4,5)

1.3.5. الضمانات

تُحدد الضمانات التي يحتفظ بها البنك لغرض احتساب المُدخرات على التعهدات في بعض الحالات، في ظل غياب جرد للوثائق القانونية التي تُبررها (شهادات الملكية وشهادات الوكالة العقارية السياحية والوكالة العقارية الصناعية...).

التعهدات، خصصت الشركة التونسية للبنك مُدخرات ذات طابع عام سُميت بـ «مُدخرات جماعية» بهدف تغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) تطبيقاً للمادة عدد 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

2.3.5. المُدخرات الإضافية

عملاً بأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، قامت الشركة التونسية للبنك باستعادة مُدخرات إضافية صافية تقدر بحوالي 108 267 ألف دينار بعنوان السنة المُحاسِبية 2023، وذلك على التعهدات ذات الأقدمية في الصنف الرابع التي تفوق أو تساوي 3 سنوات.

4.3.5. مستحقات مُهيكلّة ومستحقات تكفلت بها الدولة دون فوائد

تتمثل المستحقات التي تكفلت بها الدولة في مستحقات عدد من الشركات العمومية في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ إجمالي قائمها 9 440 ألف دينار. وقد تمّ تجميع هذه المستحقات على فترة تتراوح بين 20 و25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

في 31 ديسمبر 2023، بلغ رصيد المُدخرات الإضافية 215 873 ألف دينار.

4.4. محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية 438.685 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 909.507 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات دخل قار صادرة عن الدولة وسندات ذات دخل مُتغير.

3.3.5. المُدخرات الجماعية

عملاً بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 01-2024 الصادر بتاريخ 19 جانفي 2024، والمتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة

بالآلاف الدنانير

البيانات	2022	اقتناء/ مخصصات	تفويت/ تصفية/ استعادة	إعادة تصنيف	2023
I. سندات التوظيف	670 109	316 591	(91 931)	(734 307)	160 462
1.1. سندات تصدرها الدولة والمؤسسات العمومية	670 109	316 591	(91 931)	(734 307)	160 462
قيم إجمالية (*)	691 861	299 196	(95 839)	(736 924)	158 294
مستحقات وديون مُرتبطة (*)	22 916	17 395	-	(31 252)	9 059
انخفاض القيمة	(44 668)	-	3 908	33 869	(6 891)
II. سندات المعاملة	239 398	283 639	(244 814)	-	278 223
1.2. سندات معاملة ذات دخل قار	239 398	283 639	(244 814)	-	278 223
رقاع خزينة	244 814	285 855	(244 814)	-	285 855
مستحقات وديون مُرتبطة	(5 416)	(2 216)	-	-	(7 632)
المجموع الصافي	909 507	600 230	(336 745)	(734 307)	438 685

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 2022 من أجل المقارنة.

5.5. محفظة الاستثمارات

بلغت قيمة محفظة سندات الاستثمار 2.339.511 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1.457.008 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022 وفيما يلي تفصيلها :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	1 419 072	798 100	620 972	77,8%
خصم/منح على رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار (*)	(58 252)	(12 829)	(45 423)	(354,1)%
مستحقات مُرتبطة	54 655	25 527	29 128	114,1%
مجموع رقاع الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار	1 415 475	810 798	604 677	74,6%
قروض رقاعية	12 886	16 326	(3 440)	(21,1)%
قرض وطني	551 500	278 000	273 500	98,4%
مُدخرات متعلقة بالقروض الرقاعية	(8 088)	(2 650)	(5 438)	(205,2)%
مستحقات مُرتبطة	20 781	8 108	12 673	156,3%
مجموع سندات أخرى للاستثمار	577 079	299 784	277 295	92,5%
أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية	93 483	93 678	(195)	(0,2)%
مُدخرات على الأموال المتصرف فيها (*)	(55 554)	(55 805)	251	0,4%
مجموع الأموال المتصرف فيها	37 929	37 873	56	0,1%
حصة في صناديق التوظيف الجماعي	49 148	49 146	2	0,0%
مُدخرات على حصص في صناديق التوظيف الجماعي	(3 720)	-	(3 720)	-
مجموع صناديق التوظيف الجماعي	45 428	49 146	(3 718)	(7,6)%
حصة في المؤسسات المُرتبطة	223 210	216 009	7 201	3,3%
حصة في المؤسسات الشريكة والمشاركة	50 831	50 831	-	-
سندات المساهمة	123 472	123 480	(8)	(0,0)%
مساهمات مع إعادة الإحالة	18 056	18 056	-	-
شركات في طور التصفية	30	30	-	-
مُدخرات على سندات المساهمة	(151 667)	(148 667)	(3 000)	(2,0)%
مستحقات وديون مُرتبطة	(332)	(332)	-	-
مجموع سندات المساهمة	263 600	259 407	4 193	1,6%
المجموع العام	2 339 511	1 457 008	882 503	60,6%

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 2022 من أجل المقارنة.

يوضح الجدول التالي التطور حسب نوعية السندات المُصنّفة في محفظة الاستثمار :

البيانات	2022	الاكتتاب	تفويت / تسديد / تعويض	نتائج مرسلة	إعادة تصنيف	2023
رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	798 100	89 973	(205 925)	-	736 924	1 419 072
اقتراضات رقاعية	16 326	1 160	(4 600)	-	-	12 886
اقتراض وطني	278 000	273 500	-	-	-	551 500
أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية	93 678	-	(28)	(167)	-	93 483
صناديق التوظيف الجماعي	49 146	2	-	-	-	49 148
سندات المساهمة	123 480	-	(8)	-	-	123 472
حصة في المؤسسات الشريكة والمشاركة	50 831	-	-	-	-	50 831
حصة في المؤسسات المُرتبطة	216 009	7 201	-	-	-	223 210
شركة في طور التصفية	30	-	-	-	-	30
مساهمات مع إعادة الإحالة	18 056	-	-	-	-	18 056
المجموع بالألف دينار	1 643 656	371 836	(210 561)	(167)	736 924	2 541 688

تُفصّل سندات الاستثمار باستثناء رفاع الخزينة القابلة للتظهير في 2023/12/31 إلى سندات مُدرجة وغير مُدرجة على النحو التالي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
سندات غير مُدرجة	1 080 801	805 902	274 899	34,1%
سندات مُدرجة	40 510	38 349	2 161	5,6%
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	1 305	1 305	-	-
القيمة الإجمالية بالآلاف دينار	1 122 616	845 556	277 060	32,8%

تفصل قائمة أهم المؤسسات التابعة في 31 ديسمبر 2023 كالآتي :

بالآلاف الديناري

المؤسسة التابعة	حصة رأس المال التابعة «للشركة التونسية للبنك»	إجمالي القيمة المحاسبية	المُدخرات	القيمة المحاسبية الصافية
القطاع المالي				
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	91,93%	36 462	0	36 462
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية	81,99%	16 205	0	16 205
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	93,77%	37 896	0	37 896
الشركة التونسية للبنك - التمويل	61,34%	4 749	0	4 749
البنك الفرنسي التونسي	78,18%	3 535	3 535	0
البنك الأجنبي التونسي	49,99%	62 660	29 857	32 803
القطاع السياحي				
قصر سقانس الدولي	99,76%	6 180	6 180	0
الشركة السياحية إفريقيا سوسة	96,94%	9 050	9 050	0
الشركة السياحية الدخيلة	61,21%	3 221	469	2 752
شركة الفنادق لوسط المدينة	70,28%	2 100	2 488	-388
قطاع المباني				
عقارية الشارع	84,71%	7 461	2 250	5 211
قطاع الخدمات				
الشركة العامة للبيع	50,00%	2 000	0	2 000
اكتيف اوتلز	97,57%	28 084	7 515	20 569

تشمل محفظة الاستثمار الأموال التي تتصرف فيها «شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية» والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 93 484 ألف دينار وخصصت لها مُدخرات في حدود 55 554 ألف دينار ويُفصّل رصيد الأموال المُتصرف فيها كالآتي :

بالآلاف الديناري

الأموال المُتصرف فيها	أموال أصلية	نتائج مُرسلة	مبالغ مُستردة مُسبقا	مساهمات مع إعادة الإحالة	مساهمات مباشرة	سندات شركة استثمارية برأس مال متغير	الرصيد 2023
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 1	8 000	-1 105	2 180	2 216	2 094	59	4 715
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 2	8 000	1 387	4 331	-	299	176	5 056
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 3	5 000	897	2 077	-	1 000	52	3 820
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 4	6 500	1 217	2 008	5 892	-	1 121	5 709
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 5	6 824	1 517	2 931	5 410	231	353	5 410
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 6	2 707	117	2 172	-	80	65	652
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 7	800	67	140	265	390	89	727
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 8	6 752	3 169	4 110	5 370	382	1 378	5 811

بآلاف الدنانير

الرصيد 2023	سندات شركة استثمارية برأس مال متغير	مساهمات مباشرة	مساهمات مع إعادة الإحالة	مبالغ مُستردة مُسبَقًا	نتائج مُرسلة	أموال أصلية	الأموال المُتصرف فيها
4 301	266	-	-	760	261	4 800	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 9
8 666	166	-	8 523	247	165	8 748	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 10
5 829	516	83	4 821	733	562	6 000	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 11
10 843	2 883	1 526	-	406	1 351	9 898	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 12
1 233	40	-	1 289	1 630	863	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 1
1 262	54	-	1 639	957	219	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 2
3 753	94	140	3 684	2 839	1 156	5 436	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 3
365	45	-	335	28	33	360	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 4
1 244	348	-	967	173	284	1 133	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 5
3 421	960	-	2 546	1 023	444	4 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية 6
10 087	599	-	-	0	87	10 000	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 14
10 580	1 693	-	-	0	580	10 000	الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 15
93 484	10 957	6 225	42 957	28 745	13 271	108 958	المجموع

في 31 ديسمبر 2023، تفصل وضعية الاستعمالات على الأموال المتصرف فيها كالتالي :

بآلاف الدنانير

%	التغيير	2022	2023	الأموال المتصرف فيها
(%83,6)	(550)	658	108	حسابات جارية للبنوك المقيمة
(%2,2)	(46)	2 049	2 003	أسهم (توظيف)
(%5,3)	(615)	11 573	10 958	حصة في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
%6,2	266	4 293	4 559	سندات مساهمة أخرى
%2,7	2 170	81 525	83 695	مساهمات مع إعادة الإحالة
-	-	723	723	مستحقات مرتبطة بالمساهمات مع إعادة الإحالة
(%94,3)	(1 933)	2 049	116	مدينين آخرين
%3,3	1 983	(60 013)	(58 030)	مُدخرات على مساهمات مع إعادة الإحالة
(%1680,0)	(252)	(15)	(267)	موجودات حسابات المؤسسات البنكية بالدينار
%10,1	669	(6 606)	(5 937)	دائنون آخرين
%4,7	1 692	36 236	37 928	المجموع

6.5. الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 154.119 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2023. وتُفصّل التطورات المُسجّلة خلال السنة المحاسبية 2023 كما يلي :

بآلاف الدينار

البيانات	القيمة الإجمالية 2022	اقتناء / تفويت 2023	إعادة التصنيف	القيمة الإجمالية 2023	الاستهلاك المتراكم إلى حدود 2022	مخصصات / مذكرات 2023	تعديل الاستهلاك للسنة المالية السابقة	الاستهلاك المتراكم إلى حدود 2023	القيمة الصافية 2023
أصول ثابتة غير مادية	38 708	2 540	-	41 248	(32 417)	(3 670)	(347)	(36 435)	4 813
برمجيات معلوماتية	38 515	2 540	0	41 055	(32 319)	(3 630)	(371)	(36 321)	4 734
تكاليف الدراسة والتنمية	136	-	0	136	(98)	(40)	24	(114)	22
حق الإيجار	57	-	0	57	-	-	-	-	57
أصول ثابتة مادية	308 056	28 111	-	336 167	(178 129)	(10 417)	1 684	(186 861)	149 306
أراضي	38 844	11 358	0	50 202	-	-	-	-	50 202
مباني	73 027	-	0	73 027	(39 312)	(1 588)	1 117	(39 783)	33 244
أثاث مكاتب	10 485	520	-8	10 997	(7 588)	(869)	146	(8 311)	2 686
معدات نقل	3 151	457	0	3 608	(1 889)	(314)	0	(2 203)	1 405
معدات معلوماتية	53 995	4 089	0	58 084	(51 451)	(2 785)	2 351	(51 885)	6 199
معدات اتصال	2 063	10	0	2 073	(1 331)	(46)	(584)	(1 961)	112
معدات مكاتب	18 561	1 604	0	20 165	(17 696)	(593)	423	(17 866)	2 299
معدات سلامة	7 527	2 952	8	10 487	(4 072)	(632)	(76)	(4 780)	5 707
معدات تكييف	6 095	-	0	6 095	(5 641)	(106)	(93)	(5 840)	255
تهئية وتجهيز وتركيب	64 771	7 169	564	72 504	(41 754)	(3 918)	(1 607)	(47 277)	25 227
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	-	0	33	(31)	-	(1)	(33)	-
معدات مكاتب خارج الاستغلال	403	-	0	403	(371)	(10)	8	(373)	30
مبان خارج الاستغلال	28 044	-	0	28 044	(6 993)	444	-	(6 549)	21 495
مباني في طور الإنجاز	-	-	445	445	-	-	-	-	445
أصول ثابتة في طور الإدراج	1 057	(48)	-1009	-	-	-	-	-	-
المجموع	346 764	30 651	-	377 415	(210 546)	(14 087)	1 337	(223 296)	154 119

7.5. أصول أخرى

في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع الأصول الأخرى 422.948 ألف دينار مقابل 412.707 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وهي تفصل كالاتي :

بآلاف الدينار

البيانات	2023	2022	التغيير	%
قروض وتسبيقات للأعوان (*)	12 376	10 727	1 649	15,4%
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب (*)	29 553	259	29 294	11310,4%
مخزونات مختلفة (*)	2 957	4 770	(1 813)	(38,0)%
تغييرات أسعار الصرف تتحملها الدولة	178	178	-	-
المقر الاجتماعي والوكالات والفروع - أصول (*)	24 277	10 933	13 344	122,1%
حسابات تسوية - أصول (*)	129 840	114 253	15 587	13,6%
أوراق مالية مقدمة للمقاصة (*)	(9 758)	77 406	(87 164)	(112,6)%
أعباء مدفوعة مسبقاً (*)	1 000	867	133	15,3%
إيرادات للتحويل (*)	1 700	929	771	83,0%
فارق محفظة السندات المستحقة بعد القبض (1)	18 374	18 084	290	1,6%
حسابات الأصول الأخرى (*)	170 658	127 351	43 307	34,0%
مذكرات على أصول أخرى (*)	(49 502)	(40 595)	(8 907)	(21,9)%
حسابات أخرى مجمدة (*)	91 295	87 545	3 750	4,3%
المجموع	422 948	412 707	10 241	2,5%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

(1) يُظهر بند محفظة السندات المستحقة بعد قبضها رصيداً مدينياً قدره 18 374 ألف دينار علماً بأن هذا الرصيد هو نتيجة المقاصة التي تم إجراؤها بين العديد من حسابات الأصول والخصوم المتعلقة بالأوراق المالية المقبوضة والأوراق المالية المستحقة بعد قبضها.

ويُفصّل هذا البند كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أوراق مالية للقبض	135 709	129 242	6 467	5,0%
أوراق مالية مستحقة بعد القبض	[117 335]	[111 159]	[6 176]	[5,6]%
المجموع	18 374	18 083	291	2%

(2) تُحوّل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية إلى الدينار عند كل تاريخ إقفال للحسابات من خلال تطبيق متوسط السعر السائد في ذلك التاريخ. يتم تخصيص مدّخرات في حدود 50% لتعويض فارق التحويل لأرصدة الوضعيات والقيم المقابلة لوضعيات الصرف الأجنبي إن كانت تظهر رصيداً مديناً.

تُفصّل المدخرات المُسجّلة على بنود الأصول الأخرى كما يلي :

بآلاف الدينار

البيانات	مدخرات 2022	مخصصات 2023	استعادة 2023	إعادة التصنيف	مدّخرات 2023
حسابات الأصول المجمدة (*)	[13 205]	[6 436]	-		[19 641]
مخزونات مختلفة	[28]	-	-		[28]
حسابات تسوية الأصول (*)	[2 216]	[32]	-		[2 249]
حسابات مدينة مختلفة (*)	[4 921]	-	-		[4 921]
حسابات الأصول الأخرى (*)	[12 229]	-	-		[12 229]
المقر الاجتماعي والفروع والفرو الرئيسية-أصول (*)	[7 974]	[27]	56	[2 468]	[10 413]
أوراق مالية للتحويل (*)	[22]	-	-		[22]
المجموع	(40 595)	(6 495)	56	(2 468)	(49 502)

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

8.5. البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

في 31 ديسمبر 2023، بلغ رصيد هذا البند 1.077.234 ألف دينار مقابل 1.517.934 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيله كالتالي :

بآلاف الدينار

البيانات	2023	2022	التغيير	%
طلب عروض	954 000	1 131 000	[177 000]	[15,6]%
تسهيل القرض	10 000	420 000	[410 000]	[97,6]%
استعمالات لدى البنك المركزي التونسي	112 163	[34 744]	146 907	422,8%
ديون مرتبطة	1 071	1 678	[607]	[36,2]%
المجموع	1 077 234	1 517 934	(440 700)	(29,0)%

9.5. إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 581.591 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 535.323 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. ويتم توزيعها حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية على النحو التالي :

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب للمؤسسات البنكية	66 214	75 972	(9 758)	(12,8)%
- بنوك إيداعات	1	1	-	-
- بنوك غير مقيمة	66 213	75 971	(9 758)	(12,8)%
قروض إلى المؤسسات البنكية	491 154	420 110	71 044	16,9%
قروض بالدينار	303 001	168 500	134 501	79,8%
قروض بالعملة الأجنبية	188 153	251 610	(63 457)	(25,2)%
موجودات المؤسسات المالية	22 540	37 637	(15 097)	(40,1)%
ديون مرتبطة	1 683	1 604	79	4,9%
المجموع	581 591	535 323	46 268	8,6%

تُوزع اقتراضات المؤسسات البنكية والمالية حسب تجسييمها بسندات على مستوى السوق بين البنوك كالتالي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مجسمة بسندات	-	-	-	-
غير مجسمة بسندات	581 591	535 323	46 268	8,6%
المجموع	581 591	535 323	46 268	8,6%

تفصيل توزيع إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (دون اعتبار الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 2023/12/31 كالتالي :

بآلاف الديناري

البيانات	أقل من 3 أشهر	بين 3 أشهر - وسنة واحدة	بين سنة واحدة - و5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المجموع
حسابات تحت الطلب للمؤسسات البنكية	66 214	-	-	-	66 214
- بنوك إيداع	1	-	-	-	1
- بنوك غير مقيمة	66 213	-	-	-	66 213
اقتراضات لدى المؤسسات البنكية	456 381	34 773	-	-	491 154
- اقتراضات بالدينار	303 001	-	-	-	303 001
- اقتراضات بالعملة الأجنبية	153 380	34 773	-	-	188 153
أموال المؤسسات المالية	22 540	-	-	-	22 540
ديون مرتبطة	1 377	306	-	-	1 683
المجموع	546 818	34 773	-	-	581 591

10.5. إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 10.177.463 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 9.881.433 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصيله كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب	2 665 643	2 652 164	13 479	0,5%
إيداعات الادخار	4 245 908	3 870 738	375 170	9,7%
حسابات لأجل	849 395	776 985	72 410	9,3%
حسابات بالدينار القابل للتحويل	117 079	124 272	[7 193]	[5,8%]
إيداعات بالعملة الأجنبية	761 335	781 666	[20 331]	[2,6%]
توظيفات بالعملة الأجنبية	305 325	264 322	41 003	15,5%
رقاع الصندوق	681 646	686 193	[4 547]	[0,7%]
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء (*)	221 301	294 614	[73 313]	[24,9%]
ديون مرتبطة	[5 669]	[8 521]	2 852	33,5%
شهادات الإيداع	335 500	439 000	[103 500]	[23,6%]
المجموع	10 177 463	9 881 433	296 030	3,0%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

تفصل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية دون اعتبار الديون المرتبطة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	إجمالي القائم
إيداعات تحت الطلب	3 661 292	187 784	306	-	3 849 382
إيداعات تحت الطلب بالدينار	2 665 643	-	-	-	2 665 643
حسابات بالدينار القابل للتحويل	117 079	-	-	-	117 079
حسابات بالعملة الأجنبية	761 335	-	-	-	761 335
توظيفات بالعملة الأجنبية	117 235	187 784	306	-	305 325
إيداعات الادخار	4 245 908	-	-	-	4 245 908
حسابات ادخار خصوصية	4 203 762	-	-	-	4 203 762
حسابات ادخار أخرى	42 146	-	-	-	42 146
إيداعات لأجل	827 001	840 883	198 658	-	1 866 542
حساب لأجل	372 162	401 135	76 099	-	849 396
رقاع الصندوق	210 339	348 748	122 559	-	681 646
شهادات الإيداع	244 500	91 000	-	-	335 500
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	221 300	-	-	-	221 300
المجموع	8 955 501	1 028 667	198 964	-	10 183 132

تفصل ودائع وأموال الحرفاء حسب نوع الحريف في 31 ديسمبر 2023 كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات مشتركة	مؤسسات أخرى	المجموع
إيداعات تحت الطلب بالدينار	15 374	18 311	-	2 749 037	2 782 722
حسابات بالعملة الأجنبية	-	390	-	760 945	761 335
توظيفات بالعملة الأجنبية	-	-	-	305 325	305 325
إيداعات الادخار	-	-	-	4 245 908	4 245 908
حسابات لأجل	44 250	31 400	-	773 745	849 395
رقاع الصندوق	-	-	-	681 646	681 646
شهادات الإيداع	4 000	42 500	-	289 000	335 500
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	-	-	-	221 301	221 301
المجموع	63 624	92 601	-	10 026 907	10 183 132

11.5. اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 670.851 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 631.433 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيله كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
اقتراضات رقاعية وخاصة	281 216	319 617	(38 401)	(12,0%)
موارد خصوصية	339 364	275 289	64 075	23,3%
موارد الميزانية	86 414	88 629	(2 215)	(2,5%)
موارد خارجية	252 950	186 660	66 290	35,5%
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	54 741	42 295	12 446	29,4%
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	3 069	2 390	679	28,4%
ديون مرتبطة	388	388	-	-
فارق الصرف على الاقتراض	(7 927)	(8 546)	619	7,2%
المجموع	670 851	631 433	39 418	6,2%

(*) تتم تغطية مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين.

(أ) اقتراضات رقاعية واقتراضات خاصة

تفصل الاقتراضات الرقاعية والاقتراضات الخاصة حسب المدة المتبقية في 31/12/2023 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	61 098	34 283	185 680	155	281 216

يفصل توزيع الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة وقصيرة الأجل في 31/12/2023 على النحو التالي :

البيانات	رصيد 2022	قروض جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	رصيد 2023
اقتراضات طويلة الأجل	286 152	-	-	(317 100)	185 835
اقتراضات قصيرة الأجل	33 465	-	(38 401)	317 100	95 381
المجموع	319 617	-	(38 401)	-	281 216

(ب) موارد خصوصية

تفصل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 31/12/2023 على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المجموع
موارد خصوصية	3 111	21 186	118 971	109 682	252 950
موارد الميزانية	390	7 451	32 573	46 000	86 414

تفصل الموارد الخصوصية إلى موارد طويلة وقصيرة الأجل في 31/12/2023 كما يلي :

الوصف	الرصيد 2022	قروض جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	إعادة التقييم	الرصيد 2023
موارد طويلة الأجل	254 540	82 712	(12 696)	(17 329)	-	307 226
موارد قصيرة الأجل	20 749	-	(5 322)	16 710	-	32 138
مجموع الموارد قبل التغطية	275 289	82 712	(18 018)	(619)	-	339 364
تغطية الموارد بالعملة الأجنبية	(8 546)	-	-	619	-	(7 927)
مجموع الموارد	266 743	82 712	(18 018)	-	-	331 437

12.5. خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 868.869 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 708.329 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مُدخرات للخصوم والأعباء (1)(*)	259 014	244 440	14 574	6,0%
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون اجتماعية (*) (2)	48 343	48 134	209	0,4%
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (*) (3)	68 272	41 240	27 032	65,5%
أعباء للدفع	88 217	79 409	8 808	11,1%
دائنين مختلفين (*)	73 788	213	73 575	34542,3%
المقر الاجتماعي والفروع والوكالات (*)	-	1 020	(1 020)	100,0%
حسابات التسوية - الخصوم (*)	87 698	54 955	32 743	59,6%
أوراق مالية مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص (*)	92 326	123 646	92 326	123 646
فارق التحويل	58 927	21 733	58 927	21 733
قروض للتسوية (*)	874	868	874	868
حسابات خصوم مجمدة (*)	88 420	88 960	(540)	0,6%
حسابات تسوية تأجيل /ترحيل (report/déport)	2 990	3 711	(721)	19,4%
المجموع بالآلاف دينار	868 869	708 329	160 540	22,7%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

(1) بلغت المدخرات التي كونها البنك في موفى السنة المحاسبية 2023 بشأن الخصوم والأعباء ما قدره 259.014 ألف دينار مقابل 244.440 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية الفارطة. وتغطي المدخرات التي تم تكوينها مخاطر بنود خارج الموازنة والمخاطر المختلفة، وهي مفصلة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	المُدخرات في 2022	استعادة مُدخرات	مخصصات مُدخرات	إعادة إدراج وتصحيح	المُدخرات في 2023
مُدخرات للتعهدات بالإمضاء	58 710	(3 157)	19 160	(3 168)	71 545
مُدخرات للتقاعد	67 902	(2 094)	14 841	-	80 649
مُدخرات للمخاطر المختلفة (*)	117 828	(12 789)	4 249	(2 469)	106 820
المجموع	244 440	(18 040)	38 250	(5 637)	259 014

(2) هذا البند مفصل على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البند	2023	2022	التغيير	%
الأداء على الشركات مستحق الدفع (*)	6	3 406	(3 400)	99,8%
الأداء على القيمة المضافة (*)	3 565	3 778	(213)	5,6%
خصم من المورد	28 709	24 410	4 299	17,6%
صندوق معادلة أسعار الصرف	11 060	10 857	203	1,9%
مساهمة التضامن الاجتماعي	1	117	(116)	99,1%
بنود أخرى	5 002	5 566	(564)	10,1%
المجموع	48 343	48 134	209	0,4%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

(3) هذا البند مُفصل على النحو التالي :

البند	2023	2022	التغيير	%
أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	1 738	1 583	155	9,8%
أوراق مالية على فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	4 535	4 466	4 535	4 467
أوراق مالية للتحويل مرسلة إلى المقاصة الإلكترونية	13 967	79	13 967	79
أوراق مالية للخصم التجاري لم يحل أجل خلاصها مرسلة إلى الاستخلاص	48 032	35 111	48 032	35 111
المجموع (*)	68 272	41 240	27 032	65,5%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

13.5. الأموال الذاتية

في تاريخ إقفال الحسابات، بلغ رأس المال الاجتماعي 776.875 ألف دينار، وهو يتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 5 دنانير للسهم الواحد مدفوعة بالكامل. ويفصل تطور الأموال الذاتية للبنك كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	رأس المال الاجتماعي	مخصصات الدولة	منح مرتبطة برأس المال	احتياطيات قانونية	احتياطيات تنظيمية	احتياطيات ذات صيغة إعادة الاستثمار	احتياطيات للصندوق الاجتماعي	احتياطيات للمخاطر البنكية	أسهم ذاتية أخرى	أموال ذاتية أخرى	نتائج مؤجلة	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	المجموع
أسهم ذاتية في 31 ديسمبر 2021	776 875	117 000	142 663	12 430	49 479	9 974	9 779	45 028	[5 509]	22 314	[285 792]	112 681	1 203 828
تخصيص النتيجة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	112 681	[112 681]	-
التسجيل في الترفع في رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سداد منحة الدولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إدراجات أخرى	-	-	-	-	-	-	[547]	-	-	[461]	461	-	(547)
نتائج الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	93 083	93 083
أسهم ذاتية في 31 ديسمبر 2022	776 875	117 000	142 663	12 430	49 479	9 974	9 232	45 028	(5 509)	21 853	[172 650]	93 083	1 296 364
التغيرات المحاسبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	[7 353]	[1 105]	(8 458)
أسهم ذاتية معالجة في 31 ديسمبر 2022	776 875	117 000	142 663	12 430	49 479	9 974	9 232	45 028	[5 509]	21 853	[180 003]	91 978	1 287 906
تخصيص النتيجة	-	-	-	4 654	-	-	-	-	-	-	87 324	[91 978]	-
التسجيل في الترفع في رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سداد منحة الدولة	-	(117 000)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(117 000)
إدراجات أخرى	-	-	(56 049)	-	-	(116 601)	(871)	-	(27)	(461)	173 111	-	(898)
نتائج الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50 601	50 601
أسهم ذاتية في 31 ديسمبر 2022	776 875	-	86 614	17 084	49 479	80 305	9 974	8 361	(5 536)	21 392	80 432	50 601	1 220 609

نسبة الأسهم التي يملكها البنك مقارنة بمجموع الأسهم المتداولة

155 375 000	العدد الإجمالي للأسهم العادية
686 985	عدد الأسهم الذاتية
%0,44	نسبة الأسهم التي يملكها البنك مقارنة بمجموع الأسهم المتداولة

1.13.5. مخصصات الدولة

طبقا للقانون عدد 17-2012 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات دولة بما قيمته 117.000 ألف دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

وبعد سداد الدولة مبلغ 40.000 ألف دينار في السداسي الأول من سنة 2023، تم إعادة تصنيف الباقي وهو 77.000 ألف دينار في بند «خصوم أخرى».

2.13.5. احتياطات متعلقة بالصندوق الاجتماعي

بلغت الاحتياطات المتعلقة بالصندوق الاجتماعي في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 8.361 ألف دينار مقابل 9.232 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصل كالاتي :

بآلاف الدنانير

2022	2023	البيانات
8 557	6 801	قروض للموظفين
675	1 560	الخزينة
9 232	8 361	المجموع

3.13.5. الربح للسهم الواحد

%	التغيير	2022	2023	البيانات
%45,6--	(42 481 940)	93 082 695	50 600 755	الربح الصافي للسنة المحاسبية قبل التغييرات المحاسبية (بالدينار)
%0,0	-	155 375 000	155 375 000	عدد الأسهم العادية
%1,0	6 998	679 987	686 985	عدد الأسهم الذاتية
%0,0	-	155 375 000	155 375 000	عدد الأسهم العادية المتداولة في بداية الفترة
%0,0	(6 998)	154 695 013	154 688 015	عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة
%0,0	-	155 375 000	155 375 000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
%45,1-	(183 640)	407 369	223 729	الأرباح الراجعة إلى الأسهم الذاتية
(%83,9)	(0)	0.602	0.327	الأرباح الراجعة للسهم الواحد ذو قيمة اسمية بالدينار التونسي

إيضاح 6. إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة

1.6. الخصوم المحتملة

يُفصل بند الخصوم المحتملة المُتكون من «كفالات و ضمانات و ضمانات أخرى مُقدمة» و«اعتمادات مستندية» في 31 ديسمبر 2023 كما يلي :

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
كفالات و ضمانات أذن بها الحرفاء	1 064 191	1 095 262	(31 071)	[%2,8]
ضمانات أخرى لا رجعة فيها أو غير مشروطة أذنت بها البنوك	416 475	398 665	17 810	%4,5
مجموع كفالات و ضمانات و ضمانات أخرى مُقدمة	1 480 666	1 493 927	(13 261)	[%0,9]
اعتمادات مستندية و مصادقات على عمليات توريد	568 387	497 345	71 042	%14,3
اعتمادات مستندية و مصادقات على عمليات تصدير	31 306	116 372	(85 066)	[%73,1]
مجموع الاعتمادات المستندية	599 693	613 717	(14 024)	[%2,3]
مجموع الخصوم المحتملة	2 080 359	2 107 644	(27 285)	[%1,3]

الاعتمادات المستندية

بلغ إجمالي الاعتمادات المستندية ما قيمته 599.693 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 613.717 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتقسّم الاعتمادات المستندية حسب طبيعة العلاقة كما يلي :

البيانات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات مشتركة	مؤسسات أخرى	المجموع
مدينين من خلال اعتمادات مستندية على عمليات التصدير بالعملة الأجنبية	-	-	-	31 306	31 306
مدينين من خلال اعتمادات مستندية على عمليات التوريد بالعملة الأجنبية	-	-	-	568 387	568 387
المجموع	-	-	-	599 693	599 693

2.6. تعهدات التمويل المُقدمة

بلغ رصيد بند «تعهدات التمويل المُقدمة» ما قيمته 115.225 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 157.349 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
تعهدات تمويل	115 199	157 323	(42 124)	[%26,8]
تعهدات على السندات	26	26	-	-
المجموع	115 225	157 349	(42 124)	[%26,8]

3.6. الضمانات المقبولة

بلغ رصيد بند «الضمانات المقبولة» 2.856.800 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 2.980.012 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المقيمة بالخارج	416 475	398 665	17 810	%4,5
ضمانات مقبولة من البنوك و المؤسسات المالية المقيمة بتونس (*)	-	-	-	-
ضمانات مقبولة من الدولة و مؤسسات التأمين (*)	1 886 347	1 903 036	(16 689)	[%0,9]
ضمانات مقبولة من الحرفاء (*)	553 978	678 311	(124 333)	[%18,3]
المجموع	2 856 800	2 980 012	(123 212)	[%4,1]

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

ترد في هذه البنود أرقام محاسبية إضافية تقدمها مختلف إدارات البنك .

تقدم الضمانات المقابلة المقبولة من البنوك ضمن بند الخصوم المحتملة والضمانات المقبولة من البنوك .

لا يتم إدراج الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية القروض الممنوحة .

إيضاح 7. إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج

1.7. فوائد ومداخل مماثلة

بلغت الفوائد والمداخل المماثلة 1.060.179 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 957.442 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، ويرد تحليلها على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
فوائد على مستحقات المؤسسات البنكية والمالية	33 032	11 925	21 107	177,0%
فوائد القروض على السوق النقدية بالدينار	6 754	5 047	1 707	33,8%
فوائد القروض على السوق بالعملة الأجنبية	26 278	6 878	19 400	282,1%
فوائد على مستحقات الحرفاء	997 749	912 753	84 996	9,3%
فوائد بنكية على الحسابات المدينة (*)	109 616	98 225	11 391	11,6%
فوائد على القروض للحرفاء (*)	888 133	814 528	73 605	9,0%
مدخلات مماثلة	29 398	32 764	(3 366)	(10,3)%
المجموع	1 060 179	957 442	102 737	10,7%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

2.7. عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد العمولات 139.416 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 137.778 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 ويرد تحليلها كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك الحساب (*)	60 779	62 649	(1 870)	(3,0)%
عمليات على السندات (*)	3 272	837 611	(834 339)	(99,6)%
عمليات الصرف	10 067	9 109	958	10,5%
عمليات التجارة الخارجية	12 247	7 771	4 476	57,6%
خزائن محصنة	41	57	(16)	(28,1)%
دراسات	17 828	20 856	(3 028)	(14,5)%
عمولات أخرى (*)	35 182	(800 275)	835 457	104,4%
المجموع	139 416	137 778	1 638	1,2%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

3.7. أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغ رصيد هذا البند 90.450 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 113.937 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 ويرد تحليله كالاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مراييح صافية على سندات المعاملات	19 358	6 144	13 214	215,1%
فوائد صافية على رفاع الخزينة	19 358	6 144	13 214	215,1%
مراييح (خسائر) صافية على سندات التوظيف	20 391	51 547	(31 156)	(60,4)%
أرباح وإيرادات مماثلة على سندات التوظيف	17 126	45 101	(27 975)	(62,0)%
خسائر على سندات التوظيف	3 265	6 446	(3 181)	(49,3)%
مراييح صافية على عمليات الصرف	50 701	56 246	(5 545)	(9,9)%
نتيجة عمليات الصرف	48 270	53 612	(5 342)	(10,0)%
عمولات الصرف اليدوي	2 431	2 634	(203)	(7,7)%
المجموع	90 450	113 937	(23 487)	(20,6)%

4.7. مداخيل متأتية من محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداخيل المتأتية من محفظة سندات الاستثمار 157.930 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 81.176 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، ويرد تحليلها كالاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
فوائد ومداخيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار	40 935	13 819	27 116	196,2%
فوائد ومداخيل مماثلة على رفاع الخزينة الاستثمارية القابلة للتنظيم	100 649	55 941	44 708	79,9%
أرباح ومداخيل مماثلة / سندات المساهمات	16 345	11 415	4 930	43,2%
المجموع	157 930	81 176	76 754	94,6%

5.7. فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت الفوائد المدينة والأعباء المماثلة -750.829 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل -583.336 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، ويرد تفصيل ذلك كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
عمليات مع المؤسسات البنكية	(159 284)	(113 158)	(46 126)	(40,8)%
عمليات مع الحرفاء	(546 448)	(428 592)	(117 856)	(27,5)%
قروض وموارد خصوصية (*)	(45 030)	(41 582)	(3 448)	(8,3)%
فوائد وأعباء أخرى	(67)	(4)	(63)	(1575,0)%
المجموع	(750 829)	(583 336)	(167 493)	(28,7)%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

6.7. تحليل تطور الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي انخفاضا بـ 1,6% بين السنتين المحاسبتين 2022 و 2023، ويُفسر هذا الانخفاض على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
فوائد ومداخيل مماثلة (*)	1 060 179	958 916	101 263	10,6%
فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)	[750 829]	[583 336]	[167 493]	[28,7%]
الهامش الصافي للفوائد	309 350	375 580	(66 230)	(17,6%)
عمولات مقبوضة	139 416	136 304	3 112	2,3%
عمولات مدفوعة (*)	[12 067]	[10 518]	[1 549]	[14,7%]
العمولات الصافية	127 349	125 786	1 563	1,2%
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	90 450	113 937	[23 487]	[20,6%]
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	157 930	81 176	76 754	94,6%
الناتج البنكي الصافي	685 079	696 479	(11 400)	(1,6%)

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

7.7. - مخصصات الاحتياطي للمخاطر ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مخصصات المُدخرات على تمهيدات الحرفاء	(221 112)	(200 622)	(20 490)	(10,2%)
مخصصات مُدخرات على مستحقات مشكوك في خلاصها	[206 185]	[170 525]	[35 660]	[20,9%]
مخصصات مُدخرات إضافية	[40 973]	[50 695]	9 722	19,2%
مخصصات مُدخرات جماعية	[31 838]	[38 225]	6 387	16,7%
استعادة مُدخرات على مستحقات مشكوك في خلاصها	98 947	128 808	[29 861]	[23,2%]
استعادة مُدخرات إضافية	149 327	128 128	21 199	16,5%
مستحقات تمّ التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون أو تمّ التخلي عنها	[234 887]	[262 935]	28 048	10,7%
مستحقات مُدرجة في حساب الخسائر	[3 439]	[12 480]	9 041	72,4%
استعادة فوائد بنكية مُعلقة على مستحقات تمّ التفويت فيها أو شطبها أو التخلي عنها	47 936	77 302	[29 366]	[38,0%]
مخصصات مُدخرات على المخاطر والأعباء	(13 130)	(15 852)	2 722	17,2%
مخصصات مُدخرات على المخاطر والأعباء	[25 585]	[23 094]	[2 491]	[10,8%]
مخصصات مُدخرات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	-	-	-	-
التعويضات والمعاشات المتعلقة بالتطهير الاجتماعي	[2 484]	[4 600]	2 116	46,0%
استعادة مُدخرات على المخاطر والأعباء	12 845	7 777	5 068	65,2%
استعادة مُدخرات التقاعد والتطهير الاجتماعي	2 094	4 065	[1 971]	[48,5%]
المجموع	(234 242)	(216 474)	(17 768)	(8,2%)

8.7. - مخصصات الاحتياطي للمخاطر ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يُفصل رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مخصصات مُدخرات على نقص قيمة محفظة الاستثمار	[13 710]	[9 026]	[4 684]	[51,9%]
مخصصات مُدخرات على أموال متصرف فيها	[1 159]	[817]	[342]	[41,9%]
فائض أو نقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار	156	2 323	[2 167]	[93,3%]
استعادة مُدخرات على نقص قيمة محفظة الاستثمار	1 541	6 284	[4 743]	[75,5%]
استعادة مُدخرات على أموال متصرف فيها	1 410	777	633	81,5%
المجموع	(11 762)	(459)	(11 303)	(2462,5%)

9.7. إيرادات استغلال أخرى

بلغ بند إجمالي إيرادات الاستغلال الأخرى 1.579 ألف دينار في 2023/12/31 مقابل 1.194 ألف دينار في 2022/12/31 وهو يُفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
إيرادات المباني	1 536	1 115	421	37,8%
إيرادات أخرى ثانوية	43	79	(36)	(45,6)%
المجموع (*)	1 579	1 194	385	32,2%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

10.7. مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 217.875 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 196.073 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أجور الأعوان (*)	(164 984)	(146 479)	(18 505)	(12,6)%
أعباء اجتماعية (*)	(49 352)	(46 042)	(3 310)	(7,2)%
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	(3 539)	(3 552)	13	0,4%
المجموع	(217 875)	(196 073)	(21 802)	(11,1)%

(*) بيانات 31 ديسمبر 2022 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

11.7. التكاليف العامة للاستغلال

بلغت التكاليف العامة للاستغلال 102.814 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 98.907 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	
			المبلغ	%
الأعباء العامة للاستغلال (*)	(102 815)	(98 908)	(3 907)	(4,0%)
تكاليف استغلال غير بنكية	(67 484)	(63 123)	(4 361)	(6,9%)
تكاليف استغلال أخرى	(35 331)	(35 785)	454	1,3%

(*) تفصل الأعباء العامة للاستغلال كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
كراء	(5 366)	(4 591)	(775)	(16,9)%
عمليات صيانة وإصلاح مُسندة للغير	(6 509)	(5 248)	(1 261)	(24,0)%
أشغال من إنجاز الغير	(24 634)	(21 469)	(3 165)	(14,7)%
المساهمة في صندوق الضمانات والودائع	(26 540)	(24 813)	(1 727)	(7,0)%
منح التأمين	(1 809)	(1 855)	46	2,5%
تكاليف أخرى	(2 626)	(5 145)	2 519	49,0%
أداءات وضرائب	(9 722)	(4 963)	(4 759)	(95,9)%
إمدادات للمؤسسة	(2 226)	(2 959)	733	24,8%
أجور وأتعاب وسطاء	(4 425)	(2 180)	(2 245)	(103,0)%
مصاريف نقل وتنقل الأعوان	(309)	(307)	(2)	(0,7)%
تكاليف مختلفة للتسيير	(18 648)	(25 377)	6 729	26,5%
المجموع	(102 814)	(98 907)	(3 907)	(4,0)%

12.7. رصيد الربح / الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى

بلغ رصيد الربح / الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى 7.347 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 19.959 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وهو يفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى	19 480	36 300	(16 820)	(46,3)%
- فائض قيمة التفويت	226	84	142	169,0%
- منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"	1 746	1 580	166	10,5%
أرباح أخرى (1)	17 508	34 636	(17 128)	(49,5)%
خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى (2)	(12 133)	(16 341)	4 208	25,8%
المجموع	7 347	19 959	(12 612)	(63,2)%

(1) يتضمن هذا الرصيد أساساً :

- استرداد الديون المشطوبة بقيمة 8.700 ألف دينار

- توزيع الأرباح المحققة المتعلقة بالسنوات السابقة بما قيمته 3.228 ألف دينار.

(2) يتضمن هذا الرصيد أساساً :

- تعديلات على الأقساط المدفوعة بمبلغ 6.651 ألف دينار

- تسوية ضرائب التدريب المهني «TFP» للسنوات المالية 2019 و2020 و2021 بمبلغ يساوي 2.629 ألف دينار.

13.7. الأداء على الشركات

بلغ عبء الأداء على الأرباح 51.963 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 92.531 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2021	التغيير	%
النتيجة الجبائية	148 466	264 375	(115 909)	(43,8)%
الأداء على الشركات	(51 963)	(92 531)	40 568	43,8%

14.7. رصيد الربح / الخسارة المتأتي من العناصر الغير عادية

بلغ رصيد الربح / الخسارة المتأتية من العناصر الغير العادية في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 10.453 ألف دينار وهو يُفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
المساهمة الظرفية	(10 393)	(7 931)	(2 462)	(31,0)%
هبة المساندة الاجتماعية	(60)	-	(60)	-
المجموع	(10 453)	(7 931)	(2 522)	(31,8)%

إيضاح 8. إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية

- نتج عن التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال مدفوعات صافية قدرها 151 393 ألف دينار.

1.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال

أبرزت أنشطة الاستغلال صافي تدفق نقدي إيجابي بما قدره 533 558 ألف دينار خلال السنة المحاسبية 2023.

وتُفصّل التغيرات الرئيسية كالآتي :

- سجّلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضاً قدره 462 300 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة ؛
- أدّت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء إلى تحقيق صافي تدفق إيجابي قدره 363 466 ألف دينار ؛
- أدّت إيداعات وسحوبات الحرفاء إلى صافي تدفق إيجابي قدره 311 409 ألف دينار ؛
- أدّت عمليات اقتناء / التفويت في سندات التوظيف إلى صافي تدفق سلبي قدره -203 357 ألف دينار ؛
- أدّت المبالغ المسددة للأعوان ودائنون آخرون إلى تدفق سلبي قدره -96 503 ألف دينار ؛

2.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار

حققت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2023 تدفقات سلبية صافية قدرها -32 919 ألف دينار.

3.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

حققت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2023 تدفقات نقدية صافية ايجابية بما قيمته 26 265 ألف دينار.

4.8. السيولة أو ما يعادلها

بلغ رصيد السيولة أو ما يعادلها -698.025 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل -1.224.929 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيله كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
الخزينة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة	85 587	77 366	8 221	10,6%
البنك المركزي التونسي	[979 032]	[1 419 766]	440 734	31,0%
بنوك ومؤسسات متخصصة	[15 413]	[850]	[14 563]	[1713,3]%
قروض واقتراضات من السوق النقدية	[67 391]	[121 077]	53 686	44,3%
سندات المعاملات	278 224	239 398	38 826	16,2%
المجموع	(698 025)	(1 224 929)	526 904	43,0%

إيضاح 9. إيضاحات خاصة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال القوائم المالية

• تم ختم القوائم المالية الفردية بعنوان السنة المالية 2023 والترخيص لها للنشر من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 10 ماي 2024.

كنتيجة لذلك، فهي لا تعكس الأحداث اللاحقة لهذا التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة التونسية للبنك تخضع إلى تدقيق ضريبي متعمق بعنوان جميع الاداءات والرسوم التي تخضع لها للفترة الممتدة من غرة جانفي 2019 إلى 31 ديسمبر 2020.

ولم يتم بعد الإبلاغ على نتائج هذا التدقيق. لذلك، لم يتم تكوين أي مخصّصات للمخاطر الضريبية.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جليستكم العامة العادية المنعقدة في 4 جويلية 2023، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المرفقة للشركة التونسية للبنك (البنك)، والتي تضم الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية بعنوان السنة المختومة في ذلك التاريخ، وكذلك الإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للمبادئ والقواعد المحاسبية الهامة. تُظهر هذه القوائم المالية رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية بمقدار 1 220 609 ألف دينار، وذلك باعتبار النتيجة الصافية الإيجابية للسنة المحاسبية البالغة قيمتها 50 601 ألف دينار.

في رأينا، وباستثناء المسائل المذكورة بالفقرة «أساس الرأي المتحفظ»، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للنظام المحاسبي للمؤسسات بتونس.

أساس الرأي المتحفظ

(1) إن المحاسبة المتعددة العملات التي يعتمدها البنك لا تتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي م م ت 22 المتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في المؤسسات البنكية، وكذلك المعيار المحاسبي م م ت 23 الخاص بالمعاملات بالعملات الأجنبية في المؤسسات البنكية. ولقد أدت المعالجات التي تمت على مدار الفترات المحاسبية إلى عرض حساب «فوارق التحويل»، برصيد دائن قدره 58 927 ألف دينار وحساب «مقابل القيمة لمركز صرف العملات الأجنبية»، برصيد دائن قدره 1 732 ألف دينار ضمن الخصوم بالموازنة في 31 ديسمبر 2023 (البند «خص 5 : خصوم أخرى»)، يجب إلغاؤهما بالتأثير على النتيجة الصافية للسنة المحاسبية وكذلك

الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2023 (باستثناء «حسابات تسوية صرف العملات الأجنبية» التي يتم تسجيلها محاسبيا لدينا أو دائنًا، حسب الاقتضاء، بأرباح أو بخسائر صرف العملات الأجنبية على البنود خارج الموازنة).

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر مقارنة الأرصدة المحاسبية لحسابات ودائع الحرفاء بالعملات الأجنبية (قبل التحويل إلى العملة المرجعية) مع الأرصدة غير المحاسبية المقابلة (المأخوذة من التطبيقات المعلوماتية التي تستعملها هياكل البنك)، كما في 31 ديسمبر 2023، فوارق هامة تعادل 60 073 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن بعض حسابات ودائع الحرفاء بالعملات الأجنبية يتم تحويلها إلى العملة المرجعية (بتطبيق أسعار الصرف السارية في تاريخ ختم الموازنة) على أساس الأرصدة غير المحاسبية بالعملات الأجنبية، في حين يتم تحويل الحسابات الأخرى من نفس الفئة على أساس الأرصدة المحاسبية بالعملات الأجنبية، مع التأثير على حساب «فوارق التحويل» في الموازنة بما قيمته 56 752 ألف دينار.

ومن المحتمل أن يكون لا يتنقل البنك إلى المحاسبة بالعملات المتعددة، والذي يتوافق من جميع النواحي مع المعايير المحاسبية المعمول بها (وهو مشروع حيز التنفيذ في تاريخ مراجعتنا للحسابات)، وتصفية حسابات الموازنة ذات الصلة، تأثير كبير على وضعيته المالية في 31 ديسمبر 2023 وعلى أدائه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وعلى ضوء هذه المخاطر، قام البنك بتخصيص مدخرات بقيمة 12 105 ألف دينار؛ إلا أن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تمكننا من إبداء الرأي حول أساس أو القيمة المعادلة لهذه المدخرات.

(2) تُظهر بيانات المقارنة للحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي التونسي (بالدينار التونسي أو بالعملات الأجنبية) وحسابات المراسلين (NOSTRO)، المختومة في 31 ديسمبر 2023، مبالغ معلقة قديمة تعود إلى ما قبل سنة 2023 حيث يتوزع مجموعها كما يلي :

البيانات	مدين	دائن
البنك المركزي (بالدينار التونسي والعملة الأجنبية)	192 928	(157 358)
العمليات التي سجلها البنك بحساباته ولم يأخذها البنك المركزي التونسي بعين الاعتبار	149 478	(103 479)
العمليات التي سجلها البنك المركزي التونسي بحساباته ولم يأخذها البنك بعين الاعتبار	43 450	(53 879)
المراسلون (NOSTRO)	648 554	(706 654)
العمليات التي سجلها البنك بحساباته ولم يأخذها المراسلون بعين الاعتبار	471 546	(414 641)
العمليات التي سجلها المراسلون بحساباتهم ولم يأخذها البنك بعين الاعتبار	177 008	(292 013)
المجموع (بالآلاف الدينار التونسي)	841 482	(864 012)

بند «الخصوم الأخرى»، فقد خصص البنك مدخرات بقيمة 49 502 ألف ديناراً لتغطية مخاطر التعديل نحو التخفيض في الأموال الذاتية ؛ ومع ذلك، فإن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تمكننا من إبداء الرأي حول أساس وموثوقية هذه المدخرات.

من جهة أخرى، كشفت أعمال التدقيق التي قمنا بها عن وجود أرصدة تحت البندين «خص 3 : ودائع وأصول الحرفاء» و«خص 4 : القروض والموارد الخاصة»، المدرجين ضمن الخصوم بالموازنة كما في 31 ديسمبر 2023، لحسابات قديمة وثابتة لم تتغير منذ عدة سنوات، يبلغ مجموع أرصدها على التوالي 3 456 ألف ديناراً و 33 407 ألف ديناراً. ومن المحتمل أن لا تمثل هذه الحسابات القديمة التزامات حالية للبنك حيث يجب تحليلها وتصنيفها وفقاً للترتيب الجاري بها العمل.

4) خلال سنة 2023، لم يقيم البنك بإجراء جرد مادي شامل لأصوله الثابتة غير المادية والمادية من أجل التأكد من وجودها الفعلي ومن قيمتها المحاسبية، خلافاً لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات بتونس. ولقد بلغت القيمة المحاسبية الخام للأصول غير المادية والمادية 377 415 ألف ديناراً في 31 ديسمبر 2023، كما بلغت الاستهلاكات المتراكمة 223 296 ألف ديناراً والقيمة المحاسبية الصافية 154 119 ألف ديناراً في نفس التاريخ.

أجرينا تدقيقاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) المطبقة في تونس. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موصوفة بشكل أوفى في قسم «مسؤوليات مراجع الحسابات عن تدقيق القوائم المالية» من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً للقواعد الأخلاقية المطبقة على تدقيق القوائم المالية في تونس وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بموجب تلك القواعد.

ومن المحتمل أن يكون لمعالجة وتسوية هذه المبالغ المتعلقة المتراكمة على مدى السنين تأثير كبير على الوضعية المالية للبنك في 31 ديسمبر 2023. ولقد تم تكوين مدخرات بقيمة 27 533 ألف ديناراً لتغطية مخاطر التعديل نحو التخفيض في الأموال الذاتية، إلا أن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تسمح لنا بإبداء الرأي حول أساس أو القيمة العادلة لهذه المدخرات.

3) يحتوي كل من البندين «أص 7 : أصول أخرى» و«خص 5 : خصوم أخرى»، المدرجين ضمن الأصول والخصوم بالموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2023، على العديد من الحسابات القديمة المفتوحة بشكل خاص لتسجيل المعاملات المتعلقة بالمقاصة عن بعد. وقد بلغ إجمالي الأرصدة المجمدة للحسابات القديمة بالموازنة 109 305 ألف ديناراً ضمن الأصول الأخرى و 135 267 ألف ديناراً ضمن الخصوم الأخرى في 31 ديسمبر 2023.

وبالإضافة إلى هذه الحسابات المجمدة، فإن البندين «أص 7 : أصول أخرى» و«خص 5 : خصوم أخرى» يضمن العديد من الحسابات التنظيمية وحسابات التسوية وحسابات الارتباط بين المقرات (أنظر الإيضاحين 5.7 و 5.12 من القوائم المالية)، المعتمدة في المعالجة المحاسبية للمعاملات المتعلقة بالمقاصة عن بُعد، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وقاعة الصرف والتحويلات الواردة والصادرة، إلخ. وحيث تحتوي هذه الحسابات على أرصدة جوهرية لم يتم تحليلها وتبريرها من قبل البنك في نهاية سنة 2023 (المقارنة مع الأرصدة الفعلية خارج المحاسبة ومع الإنجازات اللاحقة ذات الصلة، إلخ) فإنه يمكن أن يكون لتسويتها تأثير كبير على الوضعية المالية للبنك.

نظراً إلى أن معظم أرصدة الحسابات غير المبررة و/أو المجمدة المبينة تحت بند «الأصول الأخرى» تجد نظيراً لها تحت

- اعتماد الأساليب التحليلية حول تطور الفوائد والعمولات من فترة إلى أخرى ؛

- التأكد من موثوقية طرق تأجيل الفوائد ؛

- التثبت من ملائمة المعلومات المبينة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية.

(2) تصنيف المستحقات على الحرفاء وتقدير المخصصات ذات الصلة

(أ) المخاطر المحددة

في 31 ديسمبر 2023، تظهر المستحقات على الحرفاء في جانب الأصول بموازنة البنك برصيد صافي قدره 10 514 697 ألف دينار وتمثل حوالي 72% من إجمالي الأصول. وقد بلغت القيمة الخام لهذه المستحقات 12 193 784 ألف دينار، في حين بلغت المدخرات التي تم تخصيصها لتغطية مخاطر الائتمان والفوائد المؤجلة على التوالي 1 165 538 ألف دينار و 513 549 ألف دينار.

مثلما هو مبين في الإيضاح عدد 3.1 من القوائم المالية «تعهدات المؤسسات البنكية و المداخيل المتعلقة بها» يقوم البنك بتصنيف وتقييم التعهدات والتسجيل المحاسبي للمدخرات المتصلة بها حين يتبين له أن كل الموصفات المحددة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 كما وقع تنقيحه وإتمامه بالمناشير اللاحقة متوفرة في تاريخ الختم.

ونظرا لتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي يخضع تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف المستحقات وتقييم وقيد المدخرات المتصلة بها وكذلك حجز الفوائد مسألة تدقيق رئيسية.

(ب) إجراءات التدقيق المنفذة لمعالجة المخاطر المحددة

تمكنا عبر التواصل مع الإدارة ومراجعة إجراءات الرقابة الموضوعية من طرف البنك من التعرف على طريقة تقييم المخاطر المحددة وتسجيل المدخرات اللازمة محاسبيا مع الأخذ بعين الاعتبار للضمانات المقدمة للبنك. إن طريقة تصنيف التعهدات تعتمد أساسا على أقدمية المستحقات التي حل أجل سدادها وكذلك على معايير تخفيف أخرى.

وحيث اتبعنا التمشي التالي للمراجعة :

- مقارنة وضعية تعهدات الحرفاء مع المعطيات المحاسبية ؛

نحن نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ في مراجعة الحسابات.

مسائل التدقيق الرئيسية

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. هذه الأمور تم تناولها في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لم نقدم رأيا منفصلا في تلك الأمور. إننا اعتبرنا أن المسائل المذكورة لاحقا تمثل أمور رئيسية للمراجعة يتوجب بيانها ضمن تقريرنا.

(1) اعتبار الفوائد والعمولات الدائنة كمداخيل استغلال

(أ) الأمر الرئيسي للمراجعة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع الفوائد والعمولات الدائنة التي تم إقرارها كمداخيل استغلال بقائمة النتائج ما قدره 1 199 595 ألف دينار (حوالي 83% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي).

إن طرق الأخذ بعين الاعتبار للفوائد والعمولات الدائنة كمداخيل استغلال مبينة في الإيضاح عدد 3.13 من القوائم المالية «التسجيل المحاسبي للمداخيل المتعلقة بمستحقات الحرفاء».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك، فقد رأينا أن الأخذ بعين الاعتبار للفوائد والعمولات الدائنة وغيرها من المداخيل المماثلة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة وذلك اعتبارا لحجم المعاملات ولأهمية هذا البند مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

(ب) إجراءات المراجعة المعتمدة على ضوء المخاطر المحددة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- مراجعة السياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة من طرف البنك لتقييم المداخيل وتسجيلها في المحاسبة ؛
- تقييم البيئة المعلوماتية مع الأخذ بعين الاعتبار لعمليات القيس والإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التثبت من احترام متطلبات المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بـ «تعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المتعلقة بها» بخصوص إقرار المداخيل و التفرقة بين السنوات المحاسبية ؛

وفي هذا الإطار وباعتبار عدم التيقن الكامل من بعض العناصر، اعتبرنا أن التقييم الصحيح لسندات الاستثمار وكذلك المستحقات المتعلقة بها بما في ذلك المدخرات المخصصة لتغطية الانخفاض في القيمة، يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

(ب) إجراءات التدقيق المنفذة لمعالجة المخاطر المحددة

لتقييم موثوقية تقديرات القيم العادلة لسندات الاستثمار بالاعتماد على المعلومات التي وقع مدّنا بها، تمثّلت أعمالنا بالأساس فيما يلي :

- التثبت من أسعار السوق المعتمدة لتقييم السندات المدرجة بالسوق المالية ؛
- التثبت من مدى ملائمة الأموال الذاتية المعتمدة مع القوائم المالية للمؤسسات التي خضعت للمراجعة ومن موثوقية التعديلات التي خضعت لها هذه الأموال الذاتية إن وجدت ؛
- التثبت من أن التقديرات التي قامت بها الإدارة تركز على إثباتات ملائمة لطرق التقييم وكذلك الأرقام المستخدمة ليعتمد عليها لضبط مدّخرات انخفاض القيمة المطلوبة ؛
- تقييم إمكانية استخلاص المستحقات المتصلة بها على ضوء نتائج التحاليل المالية لسندات الاستثمار.

فقرات تأكيدية

نلفت الانتباه إلى النقاط التالية :

- (1) يتضمن البند «أص 2 : المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية»، المدرج في جانب الأصول بالموازنة في 31 ديسمبر 2023، مبلغا مستحقا من البنك الفرنسي التونسي (BFT)، والذي هو في حالة تصفية (متوقف عن الخلاص)، بقيمة 71 828 ألف دينار (بما في ذلك الفوائد المستحقة البالغة 1 828 ألف دينار والتي تمت تغطيتها بالكامل بالمدخرات اللازمة). إن أصل المبلغ المستحق البالغ 70 000 ألف دينار مغطى بضمان الدولة بموجب شروط الاتفاقية الموقعة بين وزير المالية والمدير العام للشركة التونسية للبنك والمدير العام للبنك الفرنسي التونسي (BFT) في 13 أكتوبر 2011. ووفقاً لمراسلة رسمية صادرة عن وزارة المالية بتاريخ 10 مارس 2022، تم تمديد هذا الضمان حتى إغلاق عملية تصفية البنك المذكور، ونتيجة لذلك لم يتم تخصيص أي مدخرات لتغطية مخاطر عدم استرداد أصل هذا الدين.

- تقييم المنهجية المعتمدة من طرف البنك بخصوص مطابقة عملية تصنيف المستحقات للقواعد المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي ؛
- تقييم ملائمة وموثوقية نظام تغطية المخاطر وتأجيل الإيرادات ؛
- التأكد من اعتبار بعض العوامل النوعية المنبثقة عن العمليات المنجزة وسلوك الحريف طيلة السنة ؛
- مراجعة الضمانات المعتمدة لتقدير المدخرات ومعالجتها محاسبيا على ضوء القواعد السارية المفعول والطرق المستخدمة من طرف البنك ؛
- التثبت من عملية احتساب المدخرات المستوجبة على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي أو الجماعي أو الإضافي طبقا للقواعد السارية المفعول ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

3) تقييم محفظة سندات الاستثمار والمستحقات ذات الصلة في تاريخ ختم الموازنة

(أ) المخاطر المحددة

بلغ الرصيد الصافي لمحفظة سندات الاستثمار 2 339 511 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 (منها سندات الخزينة القابلة للتظهير بمبلغ 1 419 072 ألف دينار وقروض وطنية بمبلغ 551 500 ألف دينار)، وهي تمثل حوالي 16% من إجمالي الأصول بالموازنة مثلاً هو مبين في الإيضاح عدد 3.2.1 من القوائم المالية «محفظة سندات الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها». تسجل سندات الاستثمار محاسبيا بتكلفة اقتناءها ويقع تقييمها في تاريخ الإقفال وذلك بمقاربة القيمة المحاسبية للسندات بقيمتها العادلة بالنسبة للسندات غير المدرجة في السوق المالية وبسعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية. ويقع تعديل المدّخرات المتعلقة بسندات الاستثمار تبعاً لذلك.

إن تقدير القيمة العادلة للسندات يتطلب تفعيل حكم الإدارة في اختيارها للعناصر المحددة لذلك حسب طبيعة السندات والتي تختلف حسب الحالة (بالنسبة لبعض المؤسسات الأموال الذاتية مع إمكانية تعديلها وبالنسبة للمؤسسات الأخرى معدل سعر السوق بتاريخ الإقفال أو بأحدث تاريخ سابق لذلك).

يفسره سداد مبلغ 40 000 ألف ديناراً للدولة نظراً لاستعادة البنك لتوازنه المالي بعد الأرباح المسجلة سنة 2022، وإعادة تصنيف الرصيد المتبقي البالغ 77 000 ألف ديناراً ضمن بند «خص 5 : خصوم أخرى» ضمن الخصوم بالموازنة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع تعديل للاتفاقية المؤرخة في 9 أكتوبر 2012 بتاريخ 3 أكتوبر 2023 بهدف توزيع سداد هذا الرصيد المتبقي على السنتين 2024 و2025 بمبلغ 40 000 ألف ديناراً و37 000 ألف ديناراً على التوالي.

لم يتغير رأينا بشأن هذه النقاط.

تقرير التصرف

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات المعروضة في تقرير التصرف. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.

طبقاً للفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات البنك المدرجة في تقرير مجلس الإدارة وضمن الوثائق المعروضة على المساهمين مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية.

تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف وهذا تم لتقدير إمكانية عدم وجود تناقض هام بينه وبين القوائم المالية أو المعرفة التي إكتسبناها خلال أعمال المراجعة أو ما إذا كان تقرير التصرف يحمل على خلاف ذلك خطأ جوهري. إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليس لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على استمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك،

(2) يشمل بند «أص 3 : مستحقات على الحرفاء»، المدرج ضمن أصول الموازنة في 31 ديسمبر 2023، المستحقات على المؤسسات العمومية، والتي انخفض إجمالي تعهداتها من 1 914 204 ألف ديناراً (بما في ذلك ديوان الحبوب بمبلغ 562 675 ألف ديناراً) في 31 ديسمبر 2022 إلى 1 886 824 ألف ديناراً (بما في ذلك ديوان الحبوب بمبلغ 330 565 ألف ديناراً) في 31 ديسمبر 2023، أي بانخفاض قدره 27 380 ألف ديناراً. تمت تغطية تعهدات المؤسسات العمومية، التي تمثل حوالي 13% من إجمالي تعهدات الحرفاء (داخل وخارج الموازنة) في 31 ديسمبر 2023، في حدود 1 596 754 ألف ديناراً بضمانات الدولة و 203 886 ألف ديناراً بضمانات أخرى و 13 530 ألف ديناراً من خلال المدخرات التي تم تخصيصها والفوائد المؤجلة من قبل البنك، أي بتغطية إجمالية قدرها 1 814 170 ألف ديناراً في 31 ديسمبر 2023.

ويشمل هذا البند أيضاً، في نفس التاريخ، تعهدات ثلاثة مجموعات من الشركات، بمبلغ جملي قدره 408 729 ألف ديناراً (بما في ذلك أصل الدين والفوائد غير المدفوعة بقيمة 124 900 ألف ديناراً)، مصنفة في فئة الأصول المالية التي تتطلب مراقبة خاصة (الفئة 1) والتي لم يقدّم البنك بتكوين مدخرات في شأنها على أساس فردي ولم يقدّم بحجز الفوائد ذات الصلة على الرغم من أن عمر المبالغ غير المدفوعة يعطيها فئة المخاطر 2 وما فوق.

تم استخدام معايير مخففة أخرى لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بتعهدات هذه المجموعة من الشركات، ولقد تم فحص هذه المعايير والموافقة عليها من قبل اللجنة الدائمة للتدقيق ولجنة المخاطر ومجلس الإدارة، الذي قرر ضبط القوائم المالية لسنة 2023 على هذا الأساس في اجتماعه المنعقد في 10 ماي 2024. إن تصنيف هذه الشركات سيكون له تأثير جوهري على مؤشرات المخاطر ومردودية البنك، كما سيكون له أيضاً تداعيات كبيرة على استمرارية أنشطة هذه المجموعة من الشركات التي تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في تونس.

(3) برز بند «إذ 2 : مخصصات الدولة»، المدرج ضمن الأموال الذاتية بالموازنة برصيد دائن يساوي صفراً في 31 ديسمبر 2023، مقارنة برصيد دائن بمقدار 117 000 ألف ديناراً في 31 ديسمبر 2022، أي بتغير قدره 117 000 ألف ديناراً

فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلّق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على استمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة؛

- تقييم العرض الاجمالي والشكل والمحتوى العام للقوائم المالية بما في ذلك الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تمّ تحديدها خلال تدقيقنا.

نقدّم كذلك للأشخاص المسؤولين عن الحوكمة تصريحاً نوضح من خلاله تقيّدنا بقواعد الأخلاقيات ذات الصلة حول الاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص كل العلاقات والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر بشكل معقول على استقلاليّتنا والاحتياطات المتّصلة عند الاقتضاء.

من بين المسائل التي تواصلنا حولها مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة، حدّدنا تلك الأهم عند مراجعة القوائم المالية للفترة المشمولة بالتقرير: إنّه الأمور الرئيسية للمراجعة. نقوم بذكر هاته المسائل ضمن تقريرنا إلّا إذا كان هنالك نصوص قانونية تمنع النشر أو في ظلّ ظروف نادرة جداً، نحدّد عدم وجوب تصريحنا بأي أمر ضمن تقريرنا لأنه من الممكن انتظار أن تكون النتائج السلبية إثر بيان هذا الأمر تتعدّى المنافع بالنسبة للمصلحة العامة.

التقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية الأخرى

كجزء من مهمة التدقيق التي أنجزناها، قمنا بإجراء عمليات التحقق المحددة التي تتطلبها المعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية واللوائح ذات الصلة المعمول بها.

عن أمور تتعلّق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس استمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديل واقعي غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على التقارير المالية.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككلّ خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الإجهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية؛
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف؛
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة؛

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية الاستغلال، بناءً على أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها،

فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام لنجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك.

وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتركيز نظام الرقابة الداخلي وكذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي من مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة.

وعلى ضوء نتائج أعمال التدقيق التي قمنا بإنجازها لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية تتعلق بنظام الرقابة الداخلية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية لسنة 2023 ما عدى النقائص المتعلقة بالتحفظات التي وقع ذكرها سابقا وهي تخص بالأساس نظام المعلومات وإجراءات المراقبة المحاسبية بالبنك. كما تجدر الإشارة إلى أنه وقع مدّ الإدارة بتقرير حول نظام الرقابة الداخلية للبنك يتضمن وصفا لأهم نقاط الضعف الرقابي التي تم الوقوف عليها أثناء القيام بعملية المراجعة.

مطابقة مسك حسابات القيم المنقولة مع التشريع الجاري به العمل

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتثبت من أن عملية مسك

حسابات القيم المنقولة الصادرة عن البنك مطابقة للتشريع الجاري به العمل.

إن الحرص على تطابق عملية مسك حسابات القيم المنقولة مع مقتضيات النصوص القانونية السارية المفعول هي من مسؤولية الإدارة.

اعتمادا على نتائج الأعمال التي قمنا بإنجازها، لم نلاحظ وجود إخلالات في هذا المجال.

المساهمات المتبادلة

وفقاً لأحكام الفصل 466 من قانون الشركات التجارية، «لا يجوز لشركة مساهمة أن تملك أسهم في شركة مساهمة أخرى إذا كانت الأخيرة تملك جزءاً من رأس مالها يتجاوز عشرة في المائة».

ومع ذلك، تبين لنا أنه في تاريخ 31 ديسمبر 2023، كانت لأربع شركات فرعية تابعة للشركة التونسية للبنك مساهمات ضعيفة في رأس مال هذه الأخيرة تتراوح بين 0,001% و 0,028%، حيث يتعين على هذه الشركات الفرعية بيع الأسهم التي تمتلكها مع حرمانها من حقوق التصويت المرتبطة بها إلى حين تسوية الوضعية وفقاً للتشريع الجاري به العمل.

تونس في، 13 ماي 2024

مراقبي الحسابات

عن مجمع « eXacom » للتدقيق و « MAC »
عبد الرزاق المصويحي - خبير محاسب -



عن شركة المراجعة والتصرف « GEM »
عبد الرزاق الفايدي - شريك -



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

الاتفاقيات الجديدة المبرمة و/أو المنجزة خلال السنة المنتهية في 2023/12/31

(1) خلال سنة 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في حزمة من الديون المتعثرة إلى شركتها الفرعية «الشركة التونسية لاستخلاص الديون - STRC»، وهي تفصل كالاتي :
بلغ سعر الإحالة لهذه الحزمة من الديون المتعثرة ما قدره 2750 ألف دينار.

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصلين 200 (وما يليه) و475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالإتفاقيات والعمليات التالية التي وقع إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2023 والتي تنطبق عليها أحكام هذه النصوص القانونية.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص والمصادقات على هذه الإتفاقيات والعمليات ومن صحة ترجمتها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات والعمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال

البيانات	المبلغ الخام للدیون المحالة	مبلغ الفوائد المؤجلة	مبلغ المدخرات	المبلغ الصافي للدیون المحالة
الدفعة الأولى	30 305	3 556	25 565	1 184
الإجمالي بالآلف دينار	30 305	3 556	25 565	1 184

(2) خلال سنة 2023، اكتتبت الشركة التونسية للبنك في القرض الوطني 2023 الذي أصدرته الدولة التونسية (المساهم الرئيسي) على أربعة أقساط وذلك بمبلغ جملي قدره 273 500 ألف دينار مقسم على النحو التالي :

القسط	المدة	نسبة الفائدة	المبلغ
2023-1	10 سنوات	9,95%	80 000
2023-2	10 سنوات	9,95%	54 000
2023-3	10 سنوات	9,95%	39 500
2023-4	10 سنوات	9,95%	100 000
المجموع بالآلف دينار			273 500

الأربعة للقرض الوطني 2023. وبموجب شروط هذه الاتفاقيات، يجب على هذه الشركة الفرعية أن تتنازل لفائدة الشركة التونسية للبنك عن عمولة 1% على المبالغ التي قامت بإيداعها وكذلك عن عمولة 0,15% على المبالغ التي قام صندوق ضمان الودائع البنكية بإيداعها بمجرد تحصيلها من جهة الإصدار. كما يجب عليها أيضاً دفع المبالغ

خلال سنة 2023، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بإيرادات مالية بلغ مجموعها 12 057 ألف دينار بعنوان مختلف أقساط هذا القرض الوطني.

(3) أبرمت الشركة التونسية للبنك أربع اتفاقيات مع شركتها الفرعية «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance» بغرض التنازل عن عمولات الاكتتاب المتعلقة بالأقساط

- (4) خلال سنة 2023، وبموجب عدة قرارات صادرة عن وزارة المالية، استفادت الشركة التونسية للبنك بحزمة من ضمانات الدولة بمبلغ جملي قدره 855 ألف دينار لتغطية تعهدات بعض المؤسسات العمومية.
- (5) خلال سنة 2023، وقّعت الشركة التونسية للبنك اتفاقيات تمويل بالعملة الأجنبية مع وزارة المالية وذلك كجزء من القروض المشتركة الممنوحة من البنوك المحلية للدولة التونسية. وتفصل هذه الاتفاقيات كما يلي :
- المسترجعة فيما يتعلق بتكاليف الاكتتاب من قبل صندوق ضمان الودائع البنكية والتكاليف التي تتم فوترتها من قبل شركة المقاصة التونسية.
- بلغ إجمالي العمولات التي تحصلت عليها الشركة التونسية للبنك بموجب هذه الاتفاقيات ما قدره 2 735 ألف دينار (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة) بعنوان سنة 2023.

نوع الاتفاقية	العلاقة	مدة السداد	نسبة الفائدة	مبلغ القرض بالعملة الأجنبية	الرصيد في 2023/12/31 بالعملة الأجنبية	الرصيد في 2023/12/31 بالآلاف دينار	فوائد سنة 2023 بالآلاف دينار
قرض مشترك	وزارة المالية	4 سنوات	Euribor 6 أشهر %1,7+	30 مليون يورو	30 مليون يورو	101 905	2 465
قرض مشترك	وزارة المالية	سنة واحدة	Euribor 6 أشهر %0,4+	10 ملايين يورو	10 ملايين يورو	50 952	420
قرض مشترك	وزارة المالية	سنة واحدة	Euribor 6 أشهر %0,2+	5 ملايين دولار أمريكي	5 ملايين دولار أمريكي	15 366	171
المجموع						168 223	3 056

- (6) خلال سنة 2023، اكتتبت الشركة التونسية للبنك، بما يعادل 290 6 ألف دينار، في الزيادة في رأس مال «بنك تونس الخارجي - TFB»، التي قررتها جلساتها العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 ديسمبر 2023.
- (7) خلال سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك للشركة الفرعية «عقارية الشارع» تمويلا عقاريا مسبقا بمبلغ 11 867 ألف دينار. وفيما يلي تفاصيل هذه الاتفاقية :

نوع القرض	مبلغ القرض	مدة السداد	نسبة الفائدة	الرصيد في 2023/12/31 بالآلاف دينار	فوائد سنة 2023 بالآلاف دينار
تمويل عقاري مسبق	11 867	سنة واحدة	TMM+1%	11 867	426
الإجمالي بالآلاف دينار	11 867			11 867	426

(8) بلغ إجمالي الأرصدة الجارية لاتفاقيات الودائع التي أبرمتها الشركات الفرعية والمؤسسات ذات الصلة بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2023 ما قدره 121 150 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023، وهو يتوزع على النحو التالي :

الشركة	نوع الوديعة	الحالة (شركة فرعية (أو شركة تابعة	المدة بعدد الأيام	نسبة الفائدة	الرصيد في 2023/12/31
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	وديعة لأجل	شركة فرعية	365	%1+TMM	6 300
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	وديعة لأجل	شركة فرعية	120	%1+TMM	2 500
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	وديعة لأجل	شركة فرعية	90	%1+TMM	26 200
شركة الدخيلة	شهادة إيداع	شركة فرعية	30	%8,99	500
الشركة العامة للبيع	وديعة لأجل	شركة فرعية	180	%2+TMM	2 500
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	وديعة لأجل	شركة فرعية	1 095	%2+TMM	1 000
عقارية الشارع	وديعة لأجل	شركة فرعية	90	%1+TMM	4 750
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	شهادة إيداع	شركة فرعية	20	%8,99	1 000
سيكاف المستثمر	وديعة لأجل	شركة فرعية	91	%1,8+TMM	200
شركة أكتيف هوتلز	شهادة إيداع	شركة فرعية	90	%9	1 500
شركة أكتيف هوتلز	شهادة إيداع	شركة فرعية	90	%8,99	1 000
سيكاف المستقبل	وديعة لأجل	شركة فرعية	91	%1,8+TMM	200
سيكاف المدخر	شهادة إيداع	شركة فرعية	10	%9,79	19 500
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	90	%1,8+TMM	12 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	91	%1,8+TMM	2 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	92	%1,8+TMM	5 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	93	%1,8+TMM	2 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	94	%1,8+TMM	2 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	95	%1,8+TMM	2 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	97	%1,8+TMM	4 000
سيكاف الادخار الرقاعي	وديعة لأجل	شركة فرعية	98	%1,8+TMM	2 000
سيكاف الادخار الرقاعي	شهادة إيداع	شركة فرعية	10	%9,79	23 000
المجموع بالآلف دينار					121 150

دينار مع إمكانية السداد في صورة استعادة التوازن المالي للبنك .

وفي سنة 2023، قام البنك بسداد الدفعة الأولى من هذه المخصصات، بمبلغ 40 000 ألف دينار، بما أنه استعاد توازنه المالي بعد الأرباح المسجلة خلال سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أنه تم بتاريخ 03 أكتوبر 2023 توقيع تعديل على الاتفاقية المبرمة في 9 أكتوبر 2012 وذلك لتحديد مدة سداد الرصيد المتبقي على سنتي 2024 و 2025 بمبلغ 40 000 ألف دينار و 37 000 ألف دينار على التوالي.

ونتيجة لذلك، بلغت مخصصات الدولة التي لم يتم سدادها بعد من طرف الشركة التونسية للبنك ما قدره 77 000 ألف

خلال سنة 2023، تحملت الشركة التونسية للبنك أعباء مالية بمبلغ جملي قدره 10 062 ألف دينار فيما يتعلق بمختلف اتفاقيات الودائع المشار إليها أعلاه.

العمليات التي وقع إنجازها خلال السنة المنتهية في 2023/12/31 والمتعلقة بالاتفاقيات المبرمة والمرخص فيها خلال السنوات السابقة

(1) عملاً بالقانون عدد 2012-17 المؤرخ 21 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك في سنة 2011، ضمن الأموال الذاتية، مخصصات من الدولة بمبلغ 117 000 ألف

- (3) قبل سنة 2023 وبموجب قرارات صادرة عن وزير المالية، استفادت الشركة التونسية للبنك من حزمة من الضمانات الممنوحة من الدولة التونسية (المساهم الرئيسي) لتغطية تعهدات بعض المؤسسات العمومية. ولقد بلغ إجمالي هذه الضمانات 698 000 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.
- (2) قبل سنة 2023، أبرمت الشركة التونسية للبنك اتفاقيات مع الدولة للتصرف في العديد من صناديق الميزانية (المخصصة لتمويل المنح أو المخصصات غير القابلة للاسترداد أو القروض) مقابل عمولات تصرف.
- (4) قبل سنة 2023، اكتتبت الشركة التونسية للبنك في القروض الوطنية التي أصدرتها الدولة التونسية (المساهم الرئيسي). وفيما يلي ملخص لخصائص هذه القروض وأرصدها في 31 ديسمبر 2023 والفوائد المنجرة عنها التي تم اعتبارها لتحديد النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2023 :
- (5) قبل سنة 2023، وقّعت الشركة التونسية للبنك اتفاقيات تمويل بالعملة الأجنبية مع وزارة المالية وذلك كجزء من القروض المشتركة الممنوحة من البنوك المحلية للدولة التونسية (المساهم الرئيسي). وفيما يلي ملخص لخصائص

القرض	سنة الاكتتاب	مدة السداد	نسبة الفائدة	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2023/12/31	فوائد سنة 2023
القرض الوطني 2021-1	2021	5 سنوات	8,8%	25 000	25 000	1 103
القرض الوطني 2021-2	2021	5 سنوات	8,8%	15 000	15 000	459
القرض الوطني 2021-3	2021	5 سنوات	8,8%	35 000	35 000	371
القرض الوطني 2022-1	2022	7 سنوات	2,5+TMM%	25 000	25 000	2 035
القرض الوطني 2022-2	2022	7 سنوات	2,2+TMM%	26 000	26 000	1 420
القرض الوطني 2022-3	2022	7 سنوات	2,2+TMM%	72 000	72 000	2 095
القرض الوطني 2022-4	2022	7 سنوات	2,2+TMM%	80 000	80 000	930
الإجمالي بالألف دينار				278 000	278 000	8 413

- هذه القروض وأرصدها في 31 ديسمبر 2023 والفوائد المنجرة عنها التي تم اعتبارها لتحديد النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2023 :

نوع الاتفاقية	العلاقة	مدة السداد	نسبة الفائدة	مبلغ القرض بالعملة الأجنبية	الرصيد في 2023/12/31 بالعملة الأجنبية	الرصيد في 2023/12/31 بالألف دينار	فوائد سنة 2023 بالألف دينار
قرض مشترك	وزارة المالية	5 سنوات	2,75%	10 ملايين يورو	10 ملايين يورو	33 968	934
قرض مشترك	وزارة المالية	5 سنوات	2,75%	20 مليون يورو	20 مليون يورو	67 937	1 868
قرض مشترك	وزارة المالية	4 سنوات	2,9%	15 مليون يورو	15 مليون يورو	50 952	1 477
المجموع						152 857	4 279

- (6) بلغ الرصيد الجاري الإجمالي للقروض (باستثناء القروض المشتركة) الممنوحة من الشركة التونسية للبنك إلى الدولة التونسية (المساهم الرئيسي) عن طريق وزاراتها ما قدره 250 902 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2023.
- (7) قبل سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها الفرعية «البنك الفرنسي التونسي - BFT» قرضاً بقيمة 70 000 ألف دينار لمدة 7 أيام قابلة للتجديد ونسبة فائدة 7,25%.

تم السداد في 26 ماي 2017 و5 جويلية 2018 وغرة ديسمبر 2020 و28 أكتوبر 2022 و28 أكتوبر 2023 بمبلغ قدرها 6 ملايين يورو و3 ملايين يورو و2,289 مليون يورو و0,942 مليون يورو و0,534 مليون يورو على التوالي.

خلال سنة 2022، تم أيضا تحويل جزء من هذا القرض إلى أسهم TFB (في إطار الزيادة في رأس مال هذه المؤسسة البنكية ذات الصلة) بمبلغ 1,634 مليون يورو.

في 31 ديسمبر 2023، بلغ الرصيد الجاري لهذا القرض ما قدره 1,601 مليون يورو، أي ما يعادل 5 438 ألف دينار.

خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك إيرادات مالية بقيمة 28 ألف دينار فيما يتعلق بهذا القرض الرقاعي المشروط.

(10) قبل سنة 2023، اكتتبت بعض الذوات المعنوية من أعضاء مجلس الإدارة والشركات الفرعية والشركات ذات الصلة بالشركة التونسية للبنك في مختلف القروض الرقاعية المشروطة التي أصدرتها هذه الأخيرة. وفيما يلي تفاصيل المبالغ المستحقة في 31 ديسمبر 2023، وكذلك الفوائد الناتجة عن هذه القروض خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ :

ولقد تم تجديد ضمان الدولة الممنوح للشركة التونسية للبنك لتغطية هذا القرض، بعد القرار الصادر عن المجلس الوزاري المنعقد في 2 جوان 2011، إلى غاية 15 فيفري 2021. وبالإعتماد على المراسلة الواردة من وزارة المالية بتاريخ 10 مارس 2022، تم تمديد الضمان المذكور حتى الانتهاء من تصفية «البنك الفرنسي التونسي - BFT».

خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك إيرادات مالية بقيمة 99 ألف دينار تونسي فيما يتعلق بهذا القرض.

(8) قبل سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها الفرعية «البنك الفرنسي التونسي - BFT» قرضا بين البنوك بمبلغ 560 ألف دولار أمريكي، أي ما يعادل 1 721 ألف دينار تونسي، والذي حل أجل خلاصه في غرة مارس 2022 ولم يتم تسديده حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023.

خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك إيرادات مالية بقيمة 8 آلاف دينار تونسي فيما يتعلق بهذا القرض.

(9) في 18 أكتوبر 2016، اكتتبت الشركة التونسية للبنك في القرض الرقاعي المشروط الذي أصدرته الشركة ذات الصلة «بنك تونس الخارجي - TFB» بمبلغ إجمالي قدره 16 مليون يورو، أي ما يعادل 39 560 ألف دينار، وذلك بضمان الدولة التونسية بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 17 أكتوبر 2016.

الشركة	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2023/12/31	فوائد سنة 2023
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	100	20	2
المالية للشركة التونسية للبنك	1 500	1 625	138
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	14 200	15 060	1 556
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	1 500	1 600	53
سيكاف المدخر	24 546	4 396	442
سيكاف الادخار الرقاعي	16 682	6 110	564
سيكاف المستثمر	233	38	6
سيكاف المستقبل	120	34	3
صندوق FCP Capital Plus	736	700	67
صندوق FCP STB Évolutif	45	15	1
إجمالي السندات المكتتب بها من قبل الشركات التابعة والمؤسسات الشريكة	59 662	29 599	2 832
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	52 000	15 008	4 000
التعاونية لتأمين التعليم	7 200	7 200	426
إجمالي السندات المكتتب بها من قبل الأشخاص المعنوية الأعضاء في مجلس الإدارة	59 200	22 208	4 426
المجموع بالألف دينار	118 862	51 807	7 258

البنك بوظيفة الإيداع للأموال والأوراق المالية لصندوقية DELTA FCP و HIKMA FCP التي تديرهما هذه الشركة التابعة. وكمقابل للخدمات المقدمة، تحصل الشركة التونسية للبنك على عمولة قدرها 0,1% (باعتبار الأداء على القيمة المضافة) من صافي أصول كل صندوق تحتسب يومياً، حيث بلغ إجمالي العمولات المستلمة بعنوان سنة 2023 ما قدره 615 ديناراً تونسياً (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

(15) بموجب شروط الاتفاقيات المبرمة مع «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance»، تقوم الشركة التونسية للبنك بوظيفة الإيداع للأموال والأوراق المالية لصندوقية FCP INNOVATION و FCP CAPITAL PLUS، الذي تديرهما هذه الشركة التابعة. وكمقابل للخدمات المقدمة، تحصل الشركة التونسية للبنك على عمولة قدرها 0,1% (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) من صافي أصول كل صندوق تحتسب يومياً، حيث بلغ إجمالي العمولات المستلمة بعنوان سنة 2023 ما قدره 12 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

(16) قبل سنة 2023، أبرمت الشركة التونسية للبنك اتفاقيات مع الشركة الفرعية «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance» تتولى بموجبها هذه الأخيرة :

- التصرف في جميع خطوط محفظة الأوراق المالية والأسهم والحقوق ذات الصلة والسندات المودعة في حسابات الشركة التونسية للبنك (التي تتعهد بنقل جميع محافظ الأوراق المالية الخاصة بها وبالنيابة عن عملائها). تقوم «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance» بالتنازل لفائدة الشركة التونسية للبنك عن عمولة الوساطة المحددة بـ 40% من العمولات التي يتم تحرير فواتير في شأنها من قبل «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance» والمتعلقة بالمعاملات التي تنشأ من شبكة البنك.

- في مقابل هذه الخدمات، تحصل هذه الشركة الفرعية على عمولة بنسبة 0,2% توظف على جميع المعاملات التي يعهد بها إليها فيما يتعلق بمحفظة الأوراق المالية

(11) بلغ إجمالي أرصدة اتفاقيات الودائع المكتتبة قبل سنة 2023 من قبل الشركات الفرعية والمؤسسات ذات الصلة بالشركة التونسية للبنك ما قدره 1 000 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 وهو يتعلق حصرياً بالشركة الفرعية «الشركة التونسية لاستخلاص الديون - STRC».

خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك أعباء مالية بقيمة 1 149 ألف دينار فيما يتعلق بمختلف اتفاقيات الودائع المذكورة أعلاه.

(12) قبل سنة 2023، أبرمت الشركة التونسية للبنك اتفاقية حساب جاري للشركاء بدون فائدة مع الشركة الفرعية «عقارية الشارع»، ولقد بلغ الرصيد الجاري لهذا الحساب ما قدره 1 162 ألف ديناراً في 31 ديسمبر 2023.

(13) بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات «سيكاف المدخر» و«سيكاف المستثمر» و«سيكاف المستقبل» و«سيكاف الادخار الرقاعي»، تقوم الشركة التونسية للبنك بوظيفة الإيداع للأموال والأوراق المالية. وفي مقابل الخدمات التي تقدمها، تنتفع الشركة التونسية للبنك بالعمولات التالية :

- 0,15% من صافي أصول شركة «سيكاف المدخر» تحتسب يومياً، حيث بلغت العمولات المستلمة بعنوان سنة 2023 ما قدره 130 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) ؛
- 0,2% من صافي أصول شركة «سيكاف المستثمر» تحتسب يومياً، حيث بلغت العمولات المستلمة بعنوان سنة 2023 ما قدره 1 022 ديناراً تونسياً (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) ؛
- 0,15% من صافي أصول شركة «سيكاف الادخار الرقاعي» تحتسب يومياً، حيث بلغت العمولات المستلمة بعنوان سنة 2023 ما قدره 120 ألف ديناراً (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) ؛
- عمولة ثابتة بقيمة 1 000 دينار تونسياً (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) تدفعها شركة «سيكاف المستقبل» سنوياً.

(14) بموجب شروط الاتفاقيات المبرمة مع «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance»، تقوم الشركة التونسية

بلغ إجمالي المبالغ التي تم إصدار فواتير في شأنها خلال سنة 2023 فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات المختلفة ما قدره 8 863 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

(18) قبل سنة 2023، وقعت الشركة التونسية للبنك اتفاقية خدمات مع الشركة الفرعية «STB Moyens Généraux» لتنظيف المباني والمنشآت التابعة للبنك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من غرة فيفري 2015، قابلة للتجديد بموجب اتفاق ضمني. يتم تحديد سعر خدمات التنظيف على أساس الراتب الشهري الإجمالي لكل عامل نظافة، بالإضافة إلى الامتيازات ومصاريف المقر لشركة «STB Moyens Généraux».

بلغ إجمالي المبالغ التي تم إصدار فواتير في شأنها خلال سنة 2023 بموجب هذه الاتفاقية ما قدره 5 665 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

(19) قبل سنة 2023، وقعت الشركة التونسية للبنك اتفاقية مع الشركة الفرعية «STB Moyens Généraux» الغرض منها تحديد الشروط والأحكام التي تتعهد بموجبها هذه الشركة بإتاحة الموارد البشرية للبنك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من غرة أكتوبر 2020، قابلة للتجديد باتفاق ضمني. يتكون سعر هذه الخدمات من إجمالي الرواتب والامتيازات الأخرى للموظفين المتاحين، بالإضافة إلى جميع مساهمات الأعراف ذات الصلة، مع هامش ربح بنسبة 5%.

بلغ إجمالي المبالغ التي تم إصدار فواتير في شأنها خلال سنة 2023 بموجب هذه الاتفاقية ما قدره 1 042 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

(20) تاجر الشركة التونسية للبنك مباني مختلفة للاستخدام المهني لبعض الشركات الفرعية التابعة لها. وفيما يلي شروط عقود الإيجار ومعينات الإيجار لسنة 2023 :

للشركة التونسية للبنك. مع الإشارة إلى أنه في صورة تجاوز مبلغ معين سيتم تحديد سقف بالاتفاق المتبادل بين الطرفين ؛

- التصرف في هيكل المساهمين في الشركة التونسية للبنك، والتي تشمل العمليات المتعلقة بمسك سجل المساهمين في الشركة التونسية للبنك وكذلك عقد الجلسات العامة والعمليات المرتبطة بها. في مقابل هذه الخدمات، تحصل «المالية للشركة التونسية للبنك - STB Finance» على مبلغ جزافي سنوي قدره 40 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة).

خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك أعباء إجمالية قدرها 40 ألف دينار (بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات.

(17) قبل سنة 2023، وقعت الشركة التونسية للبنك إتفاقية خدمات مع الشركة الفرعية «شركة السلامة والحراسة» تتعلق على وجه الخصوص بحراسة المباني والمنشآت التابعة للبنك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من غرة جانفي 2016، قابلة للتجديد باتفاق ضمني. يتم تحديد سعر خدمات الحراسة على أساس الراتب الشهري الإجمالي لكل حارس، بالإضافة إلى الامتيازات وتكاليف المقر لـ «شركة السلامة والحراسة»، مع هامش ربح بنسبة 5%.

بالإضافة إلى ذلك، قبل سنة 2023، أبرمت الشركة التونسية للبنك ثلاث اتفاقيات مع الشركة الفرعية «شركة السلامة والحراسة» لكي تقوم هذه الأخيرة بدفع الرواتب والامتيازات الأخرى لثلاثة حراس في فندقين اقتناهما البنك في إطار تسوية قضائية.

الشركات الفرعية	مبلغ الإيجار السنوي	تاريخ بداية عقد الإيجار	نسبة الزيادة السنوية	تاريخ بداية الزيادة	إيجارات سنة 2023 (بدون إعتبار ضريبة القيمة المضافة)
الشركة التونسية لاستخلاص الديون الطابق الأول	10 000 (باعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2004/07/01	%5	السنة الثانية من عقد الإيجار	21 415
الشركة التونسية لاستخلاص الديون الطابق الثاني	10 000 (باعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2001/09/01	%5	السنة الثانية من عقد الإيجار	24 790
الشركة التونسية لاستخلاص الديون الطابق الثالث	10 000 (باعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2005/04/01	%5	السنة الثانية من عقد الإيجار	20 395
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	19 549 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2011/12/01	%5	السنة الثانية من عقد الإيجار	35 107
المالية للشركة التونسية للبنك	44 983 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2011/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثانية من عقد الإيجار	60 282
شركة السلامة والحراسة	4 800 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2016/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثانية من عقد الإيجار	5 557
شركة الوسائل العامة	5 400 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2016/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثانية من عقد الإيجار	6 251
شركة أكتيف هوتلز	4 927 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2023/04/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثانية من عقد الإيجار	5 216
عقارية الشارع	53 932 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2022/01/01	%2	السنة الثانية من عقد الإيجار	55 011
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	35 765 (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة)	2023/01/01	%5 (كل سنتين)	2025/01/01	35 765
المبلغ الإجمالي بالدينار					121 150

بما قيمته 108 958 ألف دينار. في 31 ديسمبر 2023، بلغ الرصيد الإجمالي لهذه الصناديق (صافي من المدخرات) ما قدره 37 929 ألف دينار، وهو يتوزع على النحو التالي :

21) وقّعت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية «STB SICAR» اتفاقيات للتصرف في مجموعة من الصناديق ذات رأس مال تنمية، تم إنشاؤها خلال الفترة 1999-2021،

رؤوس الأموال المتصرّف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2023/12/31
ر.م.ت. 1. STB	1999	8 000	4 715
ر.م.ت. 2. STB	2000	8 000	5 056
ر.م.ت. 3. STB	2001	5 000	3 821
ر.م.ت. 4. STB	2002	6 500	5 709
ر.م.ت. 5. STB	2003	6 824	5 410
ر.م.ت. 6. STB	2005	2 707	652
ر.م.ت. 7. STB	2006	800	727
ر.م.ت. 8. STB	2007	6 752	5 810
ر.م.ت. 9. STB	2008	4 800	4 301
ر.م.ت. 10. STB	2008	8 748	8 665
ر.م.ت. 11. STB	2009	6 000	5 828
ر.م.ت. 12. STB	2009	9 898	10 842
ر.م.ت. 14. STB	2020	10 000	10 087
ر.م.ت. 15. STB	2021	000 10	10 580
ر.م.ت. 1. ID STB	2002	2 000	1 233
ر.م.ت. 2. ID STB	2002	2 000	1 262
ر.م.ت. 3. ID STB	2003	5 436	3 753
ر.م.ت. 4. ID STB	2005	360	365
ر.م.ت. 5. ID STB	2006	1 133	1 244
ر.م.ت. 6. ID STB	2007	4 000	3 421
المبلغ الإجمالي الخام			93 483
تطرح : المدخرات			(55 554)
المبلغ الصافي بالألف دينار			37 929

- فيما يلي ملخص لشروط المكافآت التي تتقاضاها شركة «STB SICAR» مقابل خدمات التصرف في الصناديق رأس مال تنمية المذكورة أعلاه والتي تم إنشاؤها خلال الفترة 1999-2009 :
 - عمولة تصرف سنوية بنسبة 1% تخصم من أصول الصندوق المقيمة في تاريخ الختم وتدفع قبل طرح جميع المصاريف والعمولات، بحد أدنى 1% من مبلغ الأموال المخصصة سنوياً ؛
 - عمولة أداء بنسبة من 10% إلى 20% يتم احتسابها على القيمة الزائدة المحققة من بيع الأسهم والحصص الاجتماعية ومبالغ الأرباح الموزعة ؛
 - عمولة المردودية بنسبة 10% تُخصم من دخل التوظيفات الذي تحققه الصناديق .
 - كما يمكن تلخيص شروط مكافآت شركة «STB SICAR» مقابل التصرف في الصناديق رأس مال التنمية المحدث في سنتي 2020 و2021 على النحو التالي :
 - عمولة بنسبة 1,25% من مبلغ الصندوق المخصص في نهاية كل سنة ؛
 - عمولة الأداء المالي بنسبة 25% توظف على القيمة الزائدة المحققة بعد خصم الخسائر ؛
 - عمولة بنسبة 10% من حصص الأرباح التي توزعها شركات المحفظة.
- خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك مصاريف إجمالية قدرها 1 096 ألف دينار (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة) فيما يتعلق بمختلف عمولات التصرف المشار إليها أعلاه.
- 22 بلغ إجمالي أرصدة القروض الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك إلى شركاتها الفرعية والشركات ذات الصلة والذوات المعنوية من أعضاء مجلس الإدارة ما قدره 41 811,200 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023، موزع على النحو التالي :

المجموع	العلاقة	الرصيد المدين	التزامات أخرى	المجموع
	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	-	4 286	4 286
	عقارية الشارع	-	31 786	31 786
	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	1	-	1
	شركة الدخيلة	-	2 765	2 765
	شركة الوسائل العامة	292	-	292
	المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	-	202	202
	شركة السلامة والحراسة	299	-	299
	سيكاف المدخر	0,2	-	0,2
	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	-	2 180	2 180
	أخرى	-	-	-
مجموعة STB		592,2	41 219	41 811,2
أعضاء مجلس إدارة				
المبلغ الإجمالي بالألف دينار				

- 23 خلال سنة 2023، سجلت الشركة التونسية للبنك مداخيل بمبلغ جملي قدره 2 401 ألف دينار (بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة) فيما يتعلق بمختلف هذه القروض .
- قبل سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك شركتها الفرعية «عقارية الشارع» تمويل عقاري مسبق بمبلغ 28 000 ألف دينار. وتفصل هذه الاتفاقية كما يلي :

نوع القرض	مبلغ القرض	مدّة السداد	نسبة الفائدة	الرصيد في 2023/12/31	فوائد سنة 2023 بالألف دينار
تمويل عقاري مسبق	28 000	4 سنوات	TMM+2%	19 372	987
المجموع بالألف دينار	28 000			19 372	987

24 قبل سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك شركتها الفرعية «الدخيلة» قرض موحد للتطهير وإعادة الهيكلة بمبلغ 2 765 ألف دينار. وفيما يلي تفاصيل هذه الاتفاقية :

نوع القرض	مبلغ القرض	مدّة السداد	نسبة الفائدة	الرصيد في 2023/12/31 بالألف دينار	فوائد سنة 2023 بالألف دينار
قرض موحد للتطهير وإعادة الهيكلة	2 765	4 سنوات (مع فترة سماح مدتها سنتان)	%2,5+TMM	2 765	101
المجموع بالألف دينار	2 765			2 765	101

25 قبل سنة 2023، منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها الفرعية «الشركة التونسية للاستخلاص الديون» قرضاً استثمارياً متوسط الأجل بمبلغ 10 000 ألف دينار. وفيما يلي تفاصيل هذه الاتفاقية :

نوع القرض	مبلغ القرض	مدّة السداد	نسبة الفائدة	الرصيد في 2023/12/31 بالألف دينار	فوائد سنة 2023 بالألف دينار
قرض استثماري	10 000	7 سنوات	%1,5+TMM	4 286	563
المجموع بالألف دينار	10 000			4 286	563

26 فيما يلي جدول تفصيلي في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة من قبل الشركات الفرعية وغيرها من الشركات ذات الصلة بالشركة التونسية للبنك وكذلك الفوائد المتعلقة بسنة 2023 :

الشركة	أرصدة الحسابات الجارية في 2023/12/31			فوائد سنة 2023	
	مدينة	دائنة	مقبوضة	مدفوعة	
عقارية الشارع	-	1 857	-	-	45-
الشركة التونسية للاستخلاص الديون	-	3 294	-	-	23-
شركة الدخيلة	-	101	-	-	1-
الشركة العامة للبيع	-	123	-	-	-
سيكاف المدخر	-	10 737	-	-	69-
سيكاف الادخار الرقاعي	-	7 494	-	-	57-
سيكاف المستثمر	-	49	-	-	-
سيكاف المستقبل	-	31	-	-	-
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	-	55	-	-	1-
المالية للشركة التونسية للبنك	-	4 528	-	-	54-
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	-	77	-	-	3-
شركة أكتيف هوتلز	-	125	-	-	-
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	-	6 514	-	-	521-
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	-	186	-	-	-
الشركة التونسية للمراقبة VERITAS	-	2 984	-	-	1-
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	-	357	-	-	4-
دار المصرفي	-	2	-	-	-
الشركة النيجيرية للبنك	-	15 721	-	-	-
بنك تونس الخارجي - TFB	-	469	-	-	3-
المجموع بالألف دينار	-	54 704	-	-	782-

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الكاتب العام يحتفظ بالامتيازات المتعلقة بمنحة الموازنة ومنحة الانتاجية والحوافز والمكافآت ؛

- منحة وظيفية تكميلية قدرها 2 000 دينار شهرياً ؛
- منحة سكن قدرها 500 دينار شهرياً ؛
- امتيازات عينية تتكون من حصة قدرها 400 لتر من الوقود شهرياً، وتوفير سيارة وظيفية وسداد نفقات الهاتف ؛
- عنصر متغير سنوي لا يتجاوز 25% من العنصر الثابت ويتم احتسابه على أساس معدل تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة للبنك وكذلك المؤشرات المالية.

(3) منح الحضور والمكافآت المماثلة المسندة لأعضاء مجلس الإدارة

تم تحديد منح الحضور الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة ومكافآت رؤساء وأعضاء اللجان التي انبثقت عن مجلس الإدارة بقرار من الجلسة العامة العادية المنعقدة في 28 أفريل 2023، على النحو التالي :

- منحة حضور بقيمة 4 000 دينار (صافي) عن كل اجتماع لمجلس الإدارة للرئيس ؛
- منحة حضور بقيمة 2 000 دينار (صافي) لكل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة لكل عضو ؛
- منحة حضور قدرها 2 000 دينار (صافي) لكل اجتماع لرئيسي لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ؛
- منحة حضور قدرها 1 000 دينار (صافي) لكل اجتماع لكل عضو في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن الرؤساء والأعضاء الذين ينتمون إلى أكثر من لجنة واحدة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة يحصلون على منحة واحدة تحتسب على أساس حضورهم اجتماع لجنة واحدة من اختيارهم.

يبلغ إجمالي منح الحضور وغيرها من المكافآت الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة بعنوان السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ماقدره 463 750 ديناراً تونسياً، وهو يتوزع كالآتي :

تعهدات والتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه مسيريه

تفصل التزامات وتعهدات الشركة التونسية للبنك تجاه مسيريه، كما هو مشار إليه في الفصل 200 (جديد) - الفقرة 5 - من مجلة الشركات التجارية، على النحو التالي :

(1) مكافآت و امتيازات المدير العام بالنيابة

تم تعيين المدير العام بالنيابة للشركة التونسية للبنك بقرار من مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 أكتوبر 2022.

تم تحديد مكافآت و امتيازات المدير العام من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 30 ماي 2016، وفقاً للأمر الحكومي عدد 968-2015 المؤرخ في 6 أوت 2015، الذي يحدد نظام مكافآت المدراء العامين للبنوك العمومية ورؤساء مجالس إدارتها. وهي تتكون مما يلي :

- عنصر ثابت يتألف من راتب شهري صافي يساوي 16 000 ديناراً تونسياً ؛
- امتيازات عينية تتألف من حصة قدرها 500 لتر من الوقود شهرياً، وتوفير سيارة وظيفية وسداد مصاريف الهاتف بحد أقصى 250 ديناراً تونسياً شهرياً ؛
- عنصر سنوي متغير لا يتجاوز 50% من العنصر الثابت ويتم احتسابه على أساس معدل تحقيق الأهداف التي حددها مجلس إدارة البنك وكذلك المؤشرات المالية.

(2) مكافآت و امتيازات الكاتب العام

تم تعيين الكاتب العام للشركة التونسية للبنك بقرار من مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 جوان 2020، بناءً على اقتراح لجنة الترشيحات والمكافآت التي اجتمعت في 29 ماي 2020 و 2 جوان 2020.

تمت الموافقة على مكافآت و امتيازات الكاتب العام، كما تمت مراجعتها من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في اجتماعها المنعقد في 14 أكتوبر 2016، وصادق عليها مجلس الإدارة في 16 نوفمبر 2016 و 16 سبتمبر 2020. وهي تتكون من العناصر التالية :

- عنصر ثابت يتألف من مرتب شهري خام قدره 4 767 ديناراً تونسياً، مما يعطي مرتباً صافياً قدره 2 670 ديناراً تونسياً.

البيانات	المبلغ المخصص
منح الحضور الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة	365 000
المكافآت الراجعة لأعضاء اللجان التي أنشأها مجلس الإدارة	98 750
المبلغ الإجمالي بالدينار	463 750

4) تعهدات والتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه مسيرها كما تضمنته القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

على ضوء ما تم ذكره أعلاه، يحصل الجدول التالي تعهدات و التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه مسيرها، كما هو مضمن في القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 :

الفئة	المدير العام بالنيابة		الكاتب العام	
	أعباء	الالتزامات في	أعباء	الالتزامات في
	سنة 2023	2023/12/31	سنة 2023	2023/12/31
المنافع قصيرة أجل	434 104	213 663	159 181	77 732
المنافع ما بعد انتهاء فترة الخدمة	56 388	22 814	10 192	20 347
منح الإحالة على التقاعد (12 شهرا)	1 797	117 712	637-	108 515
المجموع	492 289	353 689	168 736	206 594

مع العلم أن أعمال المراجعة التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على إتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها أحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصلين 200 (وما يليه) و 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في، 13 ماي 2024

مراقبي الحسابات

عن مجمع « exacom » للتدقيق و « MAC »
عبد الرزاق الصويهي - خبير محاسب -



عن شركة العامة للمراجعة و التصرف « GEN »
عبد الرزاق الفايدي - شريك -



قرارات الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك 07 جوان 2024 (السنة المحاسبية 2023)

القرار الأول :

تصادق الجلسة العامة العادية على التأخير المسجل في دعوتها الذي لا يمس بمصالح المساهمين وتعتبر انعقادها قانوني.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثاني :

بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالسنة المحاسبية 2023 والتقرير العام لمراقبي الحسابات والإيضاحات الإضافية المقدمة، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية للبنك المتعلقة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثالث :

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجلسة العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الرابع :

بعد النظر في تقرير التصرف في مجمع الشركة التونسية للبنك والتقرير العام لمراقبي الحسابات، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 كما وقع عرضها عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الخامس :

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاما دون قيد أو شرط بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2023.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السادس :

بناء على اقتراح مجلس الإدارة، قررت الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2023 كما يلي :

بالدينار	
50.600.754,836	نتيجة السنة المحاسبية 2023
80.432.359,057	النتائج المرحلة
131.033.113,893	الباقى الأول
6 551 655,695	الاحتياطات القانونية
124 481 458,198	الباقى الثانى
20 000 000,000	احتياطات إعادة الاستثمار معفاة من الضرائب
104 481 458,198	الباقى الثالث
104 481 458,198	نتائج مرحلة

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السابع :

تحدد الجلسة العامة العادية مبلغ منح حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك منح حضور اللجان المنبثقة عنه كما يلي :

- مبلغ قدره أربع آلاف دينار خام (4.000 دينار) عن كل حضور لكل جلسة لرئيس مجلس الإدارة على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي الخام 24.000 دينار مهما كان عدد الجلسات،
- مبلغ قدره ألفي دينار خام (2.000 دينار) عن كل حضور فعلي لكل جلسة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على أن لا يتجاوز المبلغ السنوي الخام 12.000 دينار مهما كان عدد الجلسات،

القرار العاشر :

تقرر الجلسة العامة العادية تعيين السيد محمد صالح حمايدي عضو مجلس الإدارة وممثل صغار المساهمين (خلفا للسيد معز بن زيد) لمدة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2026.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الحادي عشر :

تقرر الجلسة العامة العادية تعيين السيد محمد الأسعد مزاح عضو مجلس الإدارة وممثل للمساهمين الخواص (خلفا للسيد الطيب بلعيد) لمدة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2026.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثاني عشر :

عملا بأحكام الفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والمنقح بالقانون عدد 92 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 المتعلق بدفع السوق المالية وقرار وزير المالية المؤرخ في 17 نوفمبر 2000 تخول الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك شراء أسهم الشركة وإعادة بيعها بالبورصة وذلك بغية تعديل أسعارها في السوق.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثالث عشر :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

- مبلغ قدره ألفي دينار صافي (2.000 دينار) لكل من رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر عن كل جلسة ،
- مبلغ قدره ألف دينار صافي (1.000 دينار) عن كل جلسة لكل عضو من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولكل رئيس أو عضو أي لجنة من اللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس،

ولا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على منحة تحتسب على الحضور بلجنة واحدة حسب اختيارهم وذلك في حدود 6 إجتماعات سنويا ويدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بداية من تاريخ انعقاد الجلسة العامة العادية بتاريخ 07 جوان لسنة 2024.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثامن :

تصادق الجلسة العامة العادية على قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 29 سبتمبر 2023 والذي تم بمقتضاه تعيين كل من السيدة روضة البجاوي (خلفا للسيدة آمال المديني) السيد عز الدين الشريف (خلفا للسيد طارق بن العربي) كعضوين بمجلس إدارة البنك ممثلا للدولة وذلك عن المدة النيابية المتبقية والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية الحالية.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار التاسع :

تبعاً لمقتضيات الأمر عدد 4953 لسنة 2013 المؤرخ في 5 ديسمبر 2013 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية، تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد وتعيين الأعضاء، ممثلين للمساهمين العموميين بمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك، وهم :

الفترة	ممثلين المساهمين العموميين
2026-2024	السيد عاطف المجذوب
2026-2024	السيدة روضة البجاوي
2026-2024	السيد عز الدين الشريف
2026-2024	السيد صالح بن حمد
2026-2024	السيد ناصر قادري

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك

تقديم لمحيط مجمع
نظرة عامة حول تطور مؤشرات مجمع
الشركة التونسية للبنك
آفاق المجمع

تقديم لمحيط مجمع الشركة التونسية للبنك

تقديم لمحيط مجمع الشركة التونسية للبنك

تشمل القوائم المالية المجمعة للبنك جميع الوحدات الخاضعة لرقابة حصرية أو تأثير كبير، باستثناء تلك التي لا يكون تجميعها جوهرياً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجمع.

ويتألف مجمع الشركة التونسية للبنك من الشركة الأم و16 شركة تابعة و5 شركات شريكة تعمل بشكل رئيسي في القطاع المالي والبنكي وقطاعات الخدمات الأخرى.

الشركة التونسية للبنك (STB) مؤسسة قرض بنك		
الخدمات المالية	الخدمات البنكية	خدمات أخرى
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	البنك الأجنبي التونسي	عقارية الشارع
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	الشركة النيجيرية للبنك	الشركة العامة للبيع
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة للبنك		شركة أكتيفوتلز
الشركة التونسية لاستخلاص الديون		الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
المالية للشركة التونسية للبنك		شركة السلامة والحراسة
سيكاف الادخار الرقاعي		الدخيلة
سيكاف المستثمر		المشاركة التونسية للمراقبة فريتاس
سيكاف المدخر		الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"
سيكاف المستقبل		شركة القطب التنموي المنستير الفجة
		المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية

تكون قادرة على توجيه السياسات المالية والعملية للمنشأة للاستفادة من أنشطتها. تتمثل هذه الطريقة في استبدال سندات المساهمة بالأصول والخصوم والأعباء والمداخل لكل شركة من الشركات المدمجة، مع بيان حصة الأقلية في الأموال الذاتية المجمعة وفي النتيجة المجمعة للسنة.

ويبلغ عدد الشركات المدمجة كلياً 17 شركة، بما في ذلك الشركة الأم :

بآلاف الديناري

الشركات المجمعة	قطب النشاط	البلاد	رأس مال
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	تونس	776 875
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	39 352
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	تونس	2 500
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	6 500
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	19 495
عقارية الشارع	خدمات	تونس	9 400
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	مؤسسات مالية	تونس	39 662
الشركة العامة للبيع	خدمات	تونس	4 000
الدخيلة	خدمات	تونس	7 500
شركة أكتيفوتلز	خدمات	تونس	28 784
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	تونس	1 168
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقاً)	مؤسسات مالية	تونس	1 098
سيكاف الرقاعية	مؤسسات مالية	تونس	171 581
سيكاف المدخر	مؤسسات مالية	تونس	173 770
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	فرنسا	500
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	خدمات	تونس	20
شركة السلامة والحراسة	خدمات	تونس	200

المستثمر في نتائج الشركة بعد تاريخ الاقتناء. وتقلل التوزيعات المتحصل عليها من الشركة المستثمر فيها من القيمة المحاسبية للمساهمة، كما قد تكون تعديلات القيمة المحاسبية مطلوبة أيضاً للتغيرات الناتجة عن التغيرات في الأموال الذاتية والتي لم يتم تضمينها في قائمة النتائج. وبالتالي، يتم استبدال قيمة سندات المساهمة بحصة المجموعة في الأموال الذاتية، بما في ذلك نتائج الشركات المدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة.

ترتيب الشركات المكونة لمجمع الشركة التونسية للبنك

الشركات المدمجة حسب طريقة الدمج الكلي

تتمثل الشركات المدمجة حسب طريقة الدمج الكلي في الشركات التي تمارس عليها المجموعة رقابة قانونية حصرية أو المفترضة أو الفعلية. ويكون للمجموعة سيطرة حصرية على شركة تابعة عندما

الشركات المدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة

الشركات التي يتم دمجها حسب طريقة التقييم بالمعادلة هي الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً هاماً فقط. وتمارس المجموعة تأثيراً هاماً على الشركة عندما تكون قادرة على المشاركة في صياغة السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون ممارسة الرقابة على هذه السياسات.

وبموجب طريقة التقييم بالمعادلة، يتم تسجيل الاستثمار مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو تخفيض القيمة المحاسبية لمراعاة حصة

بآلاف الدنانير

الشركات المجمعة	قطب النشاط	البلاد	رأس مال
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) (بالأورو)	مؤسسات القرض	فرنسا	73 839
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	تونس	649
الشركة النيجيرية للبنك (الفرنك الأفريقي FCFA)	مؤسسات القرض	النيجر	25 810
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	خدمات	تونس	1 773
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	خدمات	تونس	8 000

تطور نسب المراقبة ونسب الحصاص

نسب المراقبة

بالإضافة إلى طرق الدمج التي سيتم تطبيقها. وتقدم النسبة المئوية للمراقبة عدد حقوق التصويت التي تمتلكها الشركة التونسية للبنك في الشركة المجمعة، ويتم حسابها عن طريق جمع حقوق التصويت التي تمتلكها بشكل مباشر أو غير مباشر للشركات الخاضعة للمراقبة الحصرية للشركة التونسية للبنك.

ويبين الجدول التالي النسب المئوية التي تم تحديدها بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وكذلك النسب المحددة في 31 ديسمبر 2022.

تتمثل المراقبة في القدرة على التحكم في السياسات المالية والعملياتية للمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها.

وتعكس النسبة المئوية للمراقبة علاقة التبعية المباشرة و/أو غير المباشرة للتبعية بين الشركة التونسية للبنك والشركات المجمعة، ما يمكن من تحديد الشركات التي يجب تضمينها في محيط الدمج

الشركات المجمعة	تطور نسبة المراقبة		التغير بالنسبة المئوية
	2022	2023	
1 - الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%100,00	%100,00	%0,00
2 - شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%95,05	%96,85	%1,81
3 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%99,99	%99,99	%0,00
4 - المالية للشركة التونسية للبنك	%96,71	%96,71	%0,00
5 - شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%0,00
6 - عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%0,00
7 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%0,00
8 - الشركة العامة للبيع	%50,00	50,00%	%0,00
9 - الدخيلة	%67,87	67,87%	%0,00
10 - شركة أكتيفوتلز	%100,00	%100,00	%0,00
11 - سيكاف المستثمر	%78,05	%77,83	%0,21-
12 - سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%98,32	%98,27	%0,05-
13 - سيكاف الرقاعية	%2,53	%1,02	%1,51-
14 - سيكاف المدخر	%7,61	%7,84	%0,22
15 - البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) (بالأورو)	%49,99	%49,99	%0,00
16 - الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%99,98	%99,97	%0,01-
17 - المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,95	%49,95	%0,00
18 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	%0,00
19 - الشركة النيجيرية للبنك (الفرنك الأفريقي FCFA)	%25,00	%25,00	%0,00
20 - الشركة المدنية للعقار "دار المصرفي"	%19,96	%19,96	%0,00
21 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00
22 - شركة السلامة والحراسة	%99,90	%99,90	%0,00

نسب الحصص أو التبعية المالية للمجموع

كما تستخدم نسبة الحصص أيضا كأداة أساسية لوضع بنود التجميع عند القيام بإلغاء العمليات المتبادلة وعند توزيع الأموال الذاتية.

يتم احتساب نسبة الحصص عن طريق جمع النسب المئوية للمساهمات التي تملكها الشركة الأم بصفة مباشرة في رأس مال الشركة التابعة لها وتقدير ضارب النسب لرؤوس أموال الشركات المتفرعة عن المؤسسات التابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يقدم الجدول التالي نسب الحصص التي تم تحديدها في 31 ديسمبر 2023 وفي 31 ديسمبر 2022 على التوالي :

تعبّر نسب الحصص عن حصة رأس المال التي تمتلكها الشركة التونسية للبنك بشكل مباشر و/أو غير مباشر في كل شركة مجمعة. وعلى عكس النسبة المئوية للمراقبة التي تحدد طريقة التجميع، فإن النسبة المئوية للحصص تسمح بوضع عملية التجميع حيز التنفيذ. في الواقع، تمكن نسبة الحصص من تقييم حقوق الشركة التونسية للبنك في صافي أصول الشركات بالإضافة إلى المساهمين الأقلية.

الشركات المجمعة	تطور نسبة الحصص		التغير 2023-2022
	2022	2023	
بالنسبة المئوية			
1 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%99,99	%99,99	%0,00
2 - المالية للشركة التونسية للبنك	%94,73	%96,53	%1,81
3 - شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,40	%99,53	%0,13
4 - عقارية الشارع	%95,55	%95,95	%0,39
5 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%98,58	%98,88	%0,30
6 - الشركة العامة للبيع	%99,16	%99,31	%0,15
7 - الدخيلة	%99,72	%99,81	%0,09
8 - شركة أكتيفولتز	%49,99	%49,99	%0,00
9 - سيكاف المستثمر	%67,51	%67,63	%0,12
10 - سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%99,94	%99,95	%0,02
11 - سيكاف الرقاعية	%75,74	%76,31	%0,58
12 - سيكاف المدخر	%97,52	%97,67	%0,15
13 - البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) (بالأورو)	%2,43	%0,99	%-1,44
14 - الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%7,49	%7,77	%0,28
15 - المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,99	%49,99	%0,00
16 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%97,15	%97,94	%0,78
17 - الشركة النيجيرية للبنك (الفرنك الأفريقي FCFA)	%49,94	%49,94	%0,00
18 - الشركة المدنية للعقار "دار المصرفي"	%27,05	%27,05	%0,00
19 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%25,00	%25,00	%0,00
20 - شركة السلامة والحراسة	%19,96	%19,96	%0,00
21 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00
22 - شركة السلامة والحراسة	%97,06	%97,84	%0,78

نظرة عامة على تطور مؤشرات مجمع الشركة التونسية للبنك

الأرقام الرئيسية لمجمع الشركة التونسية للبنك

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	بملايين الدينار	
النشاط	14 909,4	14 903,4	13 583,5	12 348,4	11 406,8	مجموع الموازنة	
	10 005,0	9 737,1	8 982,9	8 413,7	7 331,9	إيداعات الحرفاء	
	10 493,1	11 002,9	9 718,1	9 081,7	7 974,2	قائم صافي القروض للحرفاء	
النتائج	325,2	379,6	363,4	361,9	359,4	هامش الوساطة	
	131,8	132,9	132,1	115,9	103,0	حجم العمولات الصافية	
	1 459,2	1 317,1	1 119,9	1 083,0	1 043,3	رقم الأعمال	
	714,7	728,7	650,4	621,3	596,6	الناتج البنكي الصافي	
	368,9	339,4	314,8	273,5	255,7	أعباء عملية	
	51,2	99,7	125,7	5,96	178,8	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المالية	
	78,5	115,2	117,0	68,4	178,7	النتيجة الصافية بعد التغييرات المحاسبية	
الأموال الذاتية	776,9	776,9	776,9	776,9	776,9	رأس المال	
	493,0	4,215	2,073	8,003	132,7	احتياطيات مجمعة	
	5,5-	5,5-	5,5-	5,5-	5,5-	أسهم ذاتية	
	51,2	99,7	125,7	4,86	178,7	نتائج السنة	
	1 315,6	1 383,5	1 267,3	1 140,6	1 082,7	أموال ذاتية	
المردودية	4,1%	7,8%	11,0%	6,4%	19,8%	مردودية الأموال الذاتية	
	0,3%	0,7%	1,0%	0,6%	1,6%	مردودية الأصول	
	7,2%	13,7%	19,3%	11,0%	30,0%	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	18,4%	18,2%	20,3%	18,7%	17,3%	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	45,5%	52,1%	55,9%	58,2%	60,2%	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
	53,5%	59,7%	64,6%	65,1%	60,9%	عمولات صافية/مجموع الأجرور	
	51,6%	46,6%	48,4%	44,0%	42,9%	معامل الاستغلال	

تطورات الموازنة المجمعة

على مستوى بنود الأصول

في نهاية عام 2023، بلغ إجمالي أصول مجموعة الشركة التونسية للبنك 14 909,4 مليون دينار (نفس مستوى العام الماضي).
ويفسر ذلك بما يلي :

✓ انخفاض قروض الحرفاء المستحقة بمقدار 509,9 مليون دينار أو 4,6% لتصل إلى 10,493,1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023. وقد سجل هذا الانخفاض على مستوى الشركة

الأم بشكل حصري تقريباً، والتي شهدت انخفاضاً في أرصدها بمقدار 506,3 مليون دينار أو 5% ؛

✓ انخفاض في محفظة السندات التجارية بمقدار 378,7 مليون دينار أو 34,1%، لوحظ بشكل أساسي على مستوى الشركة الأم (-470,8 مليون دينار أو -52%) ؛

✓ نمو في محفظة سندات الاستثمار بقيمة 776,8 مليون دينار أو +55,4%، خص هذا النمو أساساً محفظة الشركة الأم بعد إعادة تصنيف إصدارات سندات الخزينة من محفظة التداول (سندات الخزينة قابلة للتنظيم التوظيف) إلى المحفظة البنكية للاستثمار (سندات الخزينة القابلة للتنظيم الاستثمار).

على مستوى بنود الخصوم

سجل إجمالي خصوم المجموعة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة +0,6% ليصل إلى 13,232,4 مليون دينار وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى التغيرات المختلفة التالية :

✓ زيادة في ودائع وموجودات الحرفاء : +267.9 مليون دينار أو +2.8%، ليصل الإجمالي في نهاية عام 2023 إلى 10,005.0 مليون دينار مقابل 9,737.1 مليون دينار في نهاية عام 2022. وفي هذا الصدد، سجلت الشركة الأم زيادة قدرها 296.0 مليون دينار أو +3%.

✓ الزيادة في قائم الاقتراضات والموارد الخاصة : +44.3 مليون دينار أو +7.4%. سجل قائم هذا الصنف من الموارد للشركة الأم زيادة قدرها +39.4 مليون دينار أو +6.2%.

✓ انخفاض هام في اللجوء إلى إعادة التمويل في السوق النقدية : -440.7 مليون دينار أو -29.0%.

على مستوى الأموال الذاتية

بلغ إجمالي الأموال الذاتية في مجموعة الشركة التونسية للبنك 1 315,6 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل 1 383,5 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 68.0 مليون دينار أو 4.9%.

ويعزى هذا التباين إلى تنفيذ برنامج سداد مخصصات الدولة البالغة 117 مليون دينار.

تطور نتيجة المجمع ومكوناتها الرئيسية

في نهاية شهر ديسمبر 2023، انخفضت النتيجة الصافية المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك بما يعادل 48.5 مليون دينار أو 48.7% لتصل إلى 51.2 مليون دينار مقارنة بـ 99.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 وتعزى هذه النتيجة أساساً إلى المساهمة الإيجابية للشركة الأم (44,2 مليون دينار). ويظهر تحليل مكونات صافي أرباح المجموعة ما يلي :

✓ بلغ الناتج البنكي الصافي 714.7 مليون دينار، بانخفاض نسبته 1.9% ويفصل على النحو التالي :

- زيادة مداخيل الاستغلال البنكي : +142.1 مليون دينار أو 10.8%.

- زيادة أعباء الاستغلال البنكي : +156.1 مليون دينار أو 26.5%.

✓ زيادة الأعباء العملية بمقدار 29.5 مليون دينار لتصل إلى 368.9 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2023. ويفسر هذا الوضع بالزيادة في :

- كتلة الأجور : +23.6 مليون دينار لتصل إلى 246.4 مليون دينار في نهاية 2023

- مصاريف الاستغلال العامة : +4.8 مليون دينار لتصل إلى 106.3 مليون دينار

✓ بلغ معامل الاستغلال 51.6% في نهاية عام 2023. في حين بلغ معامل الاستغلال في الشركة الأم 48.9% سنة 2023، مقارنة بـ 44.3% في نهاية سنة 2022.

✓ انخفضت نتيجة الاستغلال للمجموعة بمقدار 67.8 مليون دينار أو 32.9% لتصل إلى 138.2 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2023 مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت 206.0 مليون دينار.

انتهت السنة المالية 2023 بنتيجة مجمعة إيجابية بلغت 51.2 مليون دينار مقارنة بنتيجة مماثلة بلغت 99.7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2022.

ويوضح الجدول التالي تطور المساهمة في النتيجة المجمعة للشركة الأم والشركات التابعة لها بالتفصيل :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مساهمة من الشركة المجمعة الأم	44 214	89 306	[45 092]	[50,5%]
مساهمة الوحدات في القطاع البنكي	[9 121]	[1 326]	[7 795]	[587,9%]
مساهمة الوحدات في قطاع الخدمات المالية	12 760	9 203	3 557	38,7%
مساهمة الوحدات في قطاع الخدمات الأخرى	3 355	2 549	806	31,6%
المجموع	51 208	99 732	(48 524)	(48,7%)

توزيع النتيجة الصافية واحتياطيات المجمع حسب معايير التجميع :

يرد توزيع الاحتياطيات والنتائج المجمعة على النحو الآتي :

بآلاف الدنانير

الشركات المجمعة	احتياطيات مجمعة	نتائج مجمعة	2022	2023
♦ شركات مدمجة بصفة شاملة	495 133	510 951	58 427	99 319
1 - الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	502 962	514 986	44 214	89 306
2 - شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	16 659	17 524	4 275	1 043
3 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	461-	5-	638-	463-
4 - المالية للشركة التونسية للبنك	4 663	2 738	1 808	1 842
5 - شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	5 615	5 927	158	95
6 - عقارية الشارع	6 240-	6 367-	87	140
7 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	33 091-	36 475-	6 141	5 397
8 - الشركة العامة للبيع	2 133	2 361	208	271
9 - الدخيلة	1 151-	1 204-	458	59
10 - شركة أكتيفوتلز	7 044-	446-	172-	322-
11 - سيكاف المستثمر	46-	40-	32	30
12 - سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	20-	13-	46	39
13 - سيكاف الرقاعية	111-	83-	105	260
14 - سيكاف المدخر	9 121	10 203	833	960
15 - الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	243	147-	178-	275
16 - المغازات العامة والمستودع الحقيقي للبلاد التونسية	2 016	2 017	959	476
17 - شركة السلامة والحراسة	116-	24-	90	90-
♦ شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة	2 101-	1 498	7 219-	413
18 - البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	48 767-	-41 526	8 242-	6 240-
19 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	874	950	758	516
20 - الشركة النيجيرية للبنك	41 417	37 697	-879	4 913
21 - دار المصرفي	368-	420-	90	78
22 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	4 743	4 797	1 054	1 146
المجموع	493 032	512 449	51 208	99 732

تقديم الشركات الرئيسية التابعة لمحيط مجمع الشركة التونسية للبنك

وفي إطار تعزيز قواعد الحوكمة في المجمع، بلورت المالية للشركة التونسية للبنك مدونة للحوكمة وسياسة لتقبل المخاطر. ودعمًا لثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل المجمع، اتخذت المالية للشركة التونسية للبنك الاجراءات اللازمة للحصول على علامة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

سيكاف المُدخِر

تأسست الشركة سنة 1996، وهي سيكاف رقاعية، موجهة للمستثمرين الحذرين. وتتمثل أولويتها في تزويد مساهميها بأفضل شروط السيولة والربحية والأمان. توجت سيكاف المُدخِر بجائزة Lipper Fund Awards المرموقة لسنة 2023 (أفضل صندوق على مدى 10 سنوات).

ويستند اختيار Lipper للمتوجين على إجمالي العائد والذي يعكس الأداء التاريخي للصناديق مقارنة بالصناديق المشابهة.

سيكاف الادخار الرقاعي

تأسست الشركة سنة 2017، وهي عبارة عن شركة استثمار من صنف الرسملة، موجهة للمستثمرين الحذرين، وخاصة الأشخاص الطبيعيين الساعين للحصول على منافع التصرف الجماعي بالإضافة الى رسملة توظيفاتهم.

وتتمثل أولويتها في تزويد مساهميها بأفضل شروط السيولة والربحية والأمان.

تدير سيكاف الرقاعية ما قيمته 183 مليون دينار موفى سنة 2023.

توجت سيكاف الرقاعية بجائزة Lipper Fund Awards 2023 (أفضل صندوق للرقاع على مدى 5 سنوات).

سيكاف المستثمر

تأسست الشركة سنة 1994، وهي شركة استثمار ذات رأس مال متغير مختلط (Sicav mixte) ويتم استثمار أصولها بشكل دائم بنسبة لا تقل عن 30% على الأقل في الأسهم المدرجة في البورصة. وهي مخصصة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في

يشمل نطاق التجميع جميع الشركات التي تمارس عليها الشركة التونسية للبنك رقابة حصرية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركاتها الممّعة والشركات التي تمارس عليها تأثيرًا هامًا.

المالية للشركة التونسية للبنك

المالية للشركة التونسية للبنك هي شركة وساطة في سوق الأوراق المالية تخضع للقانون عدد 117 لسنة 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والأمر عدد 2478 لسنة 1999 المؤرخ في 1 نوفمبر 1999 المتعلق بالنظام الأساسي للبورصة.

تزاوّل الشركة نشاط التفاوض على الأوراق المالية وتسجيلها في البورصة والتصرف الفردي والجماعي للمحافظ وحفظ سجلات الحسابات في الأوراق المالية وتقديم المشورة والترتيبات المالية.

كما تم الترخيص للشركة كراغ للإدراج لدعم الشركات على الإدراج في السوق البديلة.

وفي إطار إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك حسب المهن، تتولى المالية للشركة التونسية للبنك إدارة صناديق التوظيف الجماعي للقيم المنقولة للمجمع (4 صناديق سندات SICAV و4 صناديق للتوظيف الجماعي FCP) منذ جويلية 2020.

وبفضل أداء سندات سيكاف الرقاعية التي تديرها المالية للشركة التونسية للبنك، تم تتويج مجمع الشركة التونسية للبنك بجائزة MENA Markets Group Awards لسنة 2023 في الفئة الرقاعية (أفضل رقاع مجمع على مدى 3 سنوات).

وساهمت المالية للشركة التونسية للبنك بشكل فاعل في الاكتتاب في القرض الوطني 2023 بمبلغ قدره 386 مليون دينار.

وبهدف القرب أكثر من حداثها وتمكينهم من الاستفادة بشكل أكبر من منتجاتها، تعمل المالية للشركة التونسية للبنك باستمرار على تحسين قنواتها الرقمية وموقعها الإلكتروني وتطبيقها على الهاتف المحمول.

وتأكيداً لدعمها للشركات الناشئة، أحدثت الشركة التونسية للبنك وشركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بشكل مشترك صندوق استثمار خاص INNOV INVEST.

وقد ساهمت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية في تمويل المشاريع الجديدة من خلال «FCRP Growth»، والذي سيغلق سنة 2023.

وفي إطار تعزيز قواعد الحوكمة للمجمع، بلورت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية مدونة حوكمة وسياسة تقبل المخاطر ودليل إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (LAB/FT).

شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك (STB INVEST SICAF)

شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك سيكاف هي شركة استثمار برأس مال ثابت ينظمها القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 113 لسنة 1992 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 87 لسنة 1995 والقانون عدد 88 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

أنشئت شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك سيكاف سنة 1991، وتهدف الى التصرف في محفظة من الأوراق المالية باستخدام أموالها الخاصة وتنفيذ جميع العمليات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات المساهمة.

كما تشارك الشركة في تمويل الشركات بعدة طرق : المساهمات المباشرة في رأس المال، وعمليات النقل والتدفقات الحرة وعمليات الشراء في البورصة واقتناء سندات الديون العمومية والخاصة.

قامت شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك، سنة 2019، بدمج عن طريق الاستيعاب لشركة سيكاف الثانية للمجمع SOFI-ELAN، والذي نتج عنه الترفيع في رأسمالها من 36,000,000 دينار إلى 39,351,980 دينار.

وقد أدت هذه العملية إلى التحكم في الأعباء وتعزيز نشاط «Private Equity» صلب القطب المالي.

خلال سنة 2023، عززت شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك صورتها كشريك رئيسي للشركات الناشئة في مرحلة البعث

البورصة مع الاستفادة من منافع التصرف الجماعي وقبول مخاطر سوق الأوراق المالية.

تدير سيكاف المستثمر ما قيمته 1.2 مليون دينار موفى سنة 2023.

سيكاف المستقبل

تم تأسيسها من قبل بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا (BDET) سنة 1994، وهي شركة استثمار ذات رأس مال متغير مختلط. يتم استثمار أصولها بنسبة لا تتجاوز 10% في الأسهم المدرجة في البورصة. وهي مخصصة في المقام الأول للمساهمين الراغبين في الاستثمار في البورصة مع تحمل مخاطر منخفضة لسوق الأسهم.

تدير سيكاف المستقبل ما قيمته 1.1 مليون دينار موفى سنة 2023.

تدير سيكاف الرقاعية التي تقدم عائداً منتظماً ومستقرًا منذ إنشائها، إجمالي أصول بقيمة 367 مليون دينار في موفى سنة 2023.

تحافظ سيكاف المختلطة على حجمها مرتبطاً بتطور ظروف سوق الأسهم.

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

تعدّ شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية أول شركة تصرّف في السوق التونسية، تأسست سنة 2002 لضمان التصرف في هياكل التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لمجمع الشركة التونسية للبنك.

وفي ظل نشاطها في مشهد مالي سريع التغير وادراكها لأهمية رأس المال الاستثماري باعتباره أداة أساسية لتمويل الشركات، تحصلت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية على ترخيص ثان من هيئة السوق المالية سنة 2015 لتوسيع مجال نشاطها ليشمل التصرّف في الصناديق المشتركة للتوظيف برأس مال المخاطر وصناديق المساعدة على الانطلاق، فضلاً عن التصرف الفردي بمقتضى تفويض محافظ صناديق الاستثمار ذات رأس المال الثابت وشركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

وعقب التنظيم الجديد للشركات التابعة للبنك حسب المهن، تخصصت الشركة في التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف برأس مال المخاطر اعتباراً من جويلية 2020.

وفي إطار تعزيز قواعد الحوكمة للمجمع، بلورت شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك سياسة تقبل المخاطر.

شركة أكتيفوتلز ACTIVHOTELS

تأسست شركة أكتيفوتلز سنة 2006، ويتمثل هدفها الرئيسي في التصرف السياحي، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في أي شركة تتعلق بأي نشاط سياحي، ولا سيما إنشاء واقتناء وتهيئة وتطوير وبيع وتأجير واستغلال جميع الوحدات أو المجموعات الفندقية السياحية أو الساحلية.

تتولى الشركة مسؤولية تسوية الوضع القانوني والعقاري والتقييم وإجراءات التفويت للوحدات الفندقية في محفظتها.

سنة 2023، تم التفويت في وحدتين فندقيتين لأعلى مقدمي العروض.

شركة الدخيلة

تأسست الشركة السياحية الدخيلة سنة 1966 وتهدف إلى إحداث، وحدات فندقية، وسياحية، وإدارتها.

وتدير الشركة، منذ 1968، قرية إقامة نادي سقانس في المنطقة السياحية بالمنستير، والتي تم تأجيرها منذ عدة سنوات.

ومن أجل الامتثال للتراتب الجاري بها العمل (القانون عدد 48 لسنة 2016)، أعطت لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمة العمومية في 6 ديسمبر 2018 للشركة موافقتها فيما يتعلق بالتفويت في حصة مجمع الشركة التونسية للبنك (67,87%) في رأس مال الشركة.

هذه العملية في طور التنفيذ، وفقاً للتراتب الجاري بها العمل، من خلال اختيار مكتب مختص في التقييم والتفويت في هذه الكتلة من الأسهم.

شركة عقارية الشارع

تأسست الشركة سنة 1931، وهي واحدة من أعرق شركات البعث العقاري في هذا القطاع، وقد لعبت دوراً رئيسياً في تطوير القطاع العقاري ودعم التوسع الحضري في البلاد.

شهد نشاط الشركة، سنة 2023، انتعاشاً وذلك بالتفويت في معظم أسهمها القديمة وإطلاق مشاريع جديدة.

بفضل تعاونها مع TEMALINK لتقديم الدعم المالي للشركات الناشئة.

وفي إطار تعزيز قواعد الحوكمة للمجمع، بلورت شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك سيكاف سياسة تقبل المخاطر وتعمل على اعداد مدونة الحوكمة.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون STRC

تم بعثها سنة 1999 وهي الشركة الأولى لاستخلاص الديون البنكية المرخص لها بمقتضى القانون عدد 4 لسنة 1998 المؤرخ في 02 فيفري 1998، وتقوم هذه الشركة باستخلاص الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

وبغية تحقيق أهداف الكفاءة والفعالية، قامت الشركة بتحديث نظامها المعلوماتي وتنظيمه وذلك للاستجابة إلى متطلبات المهنة وهو ما مكنها من بلوغ أهداف طموحة فيما يتعلق بالاستخلاص والنتائج.

وطبقا لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي عدد 01 لسنة 2022 والمتعلق بالتحكم في الديون المتعثرة وتسويتها، وضعت الشركة مخططاً لتسوية الديون القديمة وغير القابلة للاسترجاع.

وفي إطار تعزيز قواعد الحوكمة للمجمع، بلورت الشركة التونسية لاستخلاص الديون سياسة تقبل المخاطر.

شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR

تأسست شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك سنة 1998 وهي شركة استثمار ذات رأس مال مخاطر. وتهدف الشركة إلى المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في رأس مال الشركات بهدف التفويت لاحقاً في هذه المساهمات.

كما تعمل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك على تمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانشاء أو التطوير من خلال إيجاد حلول مالية مناسبة.

تدير شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك سنة 2023، محفظة تضم 58 صندوقاً للاستثمار في 300 مساهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، موزعة على 24 منطقة في البلاد.

- استقبال وتخزين البضائع الخاضعة للعبور «الترازيث» المؤقت الموجهة للسوق المحلية أو للتصدير
- استلام وحراسة المركبات التابعة للوكلاء وغير المقيمين.

نجحت شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية، سنة 2023، في توقيع عقد امتياز جديد مع الدولة. وفي ظل النتائج التي حققتها الشركة والطلب المتزايد على السوق، تزعم الشركة تنويع وتوسيع أنشطتها في السنوات القادمة.

شركة دار المصرفي

تأسست شركة دار المصرفي سنة 1994 باعتبارها شركة مدنية بموجب القانون التونسي، وتحكمها الفصول 1249 وما يليها من مجلة الالتزامات، والعقود، والنصوص المنقحة، والمتممة. وتنشط الشركة في مجال اقتناء وتشديد وتأجير المباني في تونس وإدارتها واستغلالها.

واستباقاً لنموها المستقبلي، تلتزم الشركة بوضع خطة استراتيجية ذات رؤية طويلة الأمد لتطورها وأهدافها الاستراتيجية الدقيقة وتحليل متعمق للموارد المطلوبة.

بنك تونس الخارجي «TF Bank»

تأسس بنك تونس الخارجي «TF Bank» سنة 1977، وهو بنك خاضع للقانون الفرنسي، ويقوم بجميع العمليات المالية والبنكية. ويبلغ رأسماله حوالي 279,72 212 55 يورو أي ما يعادل 853 622 3 سهم بقيمة اسمية قدرها 15.24 يورو للسهم الواحد. وتمتلك الشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان والدولة 49.997% و25.787% و17.056% على التوالي من رأسمال بنك تونس الخارجي «TF Bank».

وتتألف شبكة بنك TFB من خمسة فروع: فروع في باريس، وفرع في مرسيليا، وفرع في ليون، وفرع خارجي في تونس وتشمل أنشطته جمع الودائع من العموم ومنح القروض وتوفير وإدارة وسائل الدفع، فضلا عن الخدمات الأخرى ذات الصلة مثل التحويلات والعمليات الدولية.

ويتموقع بنك تونس الخارجي كبنك للمؤسسات التي تنشط بين تونس وفرنسا (فرنسا باعتبارها الشريك التجاري الأول لتونس).

لم يتم البت في ملف خصوصية الشركة بعد، ويجري حالياً مراجعته من قبل الادارة العامة للتخصيص قبل احواله على لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية CAREPP.

شركة السلامة والحراسة

تأسست شركة السلامة والحراسة، شركة خفية الاسم، سنة 2015، وتهدف الى تقديم خدمات الأمن والحراسة للممتلكات والمنشآت، وعموماً كل الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بأهدافها.

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك

تأسست الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك، شركة خفية الاسم، سنة 2014، وتهدف الى تقديم خدمات التنظيف للمباني والمنشآت، وعموماً كل الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بأهدافها..

وقد قامت الشركة في التمديد في غرضها الاجتماعي من خلال اضافة نشاط ثانوي وهو توفير الموارد البشرية.

وعليه، أصبحت الشركة قادرة على تلبية احتياجات البنك والشركات التابعة له من الموارد البشرية لضمان أنشطة الدعم والمساندة.

الشركة العامة للبيع «GEVE»

تأسست الشركة سنة 2007 بمقتضى قرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية CAREPP لتصفية الشركة التونسية لصناعة السيارات STIA.

تهدف الشركة لاقتناء وإعادة بيع الأصول أو الأصول العقارية أو المنقولة للشركة التونسية لصناعة السيارات.

كما نجحت الشركة في التفويت في موقع الشركة التونسية لصناعة السيارات -سوسة مع تحقيق فائض هام.

المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية «MGERT»

تأسست شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية سنة 1889 بموجب قرار صادر عن الباي، وتتمثل في مستودع عام يعمل تحت رقابة الجمارك في المجالين التاليين :

وقامت الشركة، في 24 نوفمبر 2006، بتوقيع اتفاقية مع الحكومة التونسية، ممثلة في وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحدد التزامات الشركة والمزايا التي تمنحها الحكومة في إطار مشروع شركة القطب التنموي المنستير-الفجة. وبموجب شروط هذه الاتفاقية، يشمل المشروع :

- القطب التكنولوجي للنسيج بالمنستير بوادي المالح، ولاية المنستير ؛
- المناطق الصناعية الأخرى، ولا سيما المنطقة الصناعية بالفجة، ولاية منوبة ؛
- شبكات الشركاء للصناعة والتكوين والبحث.

وبموجب شروط الاتفاقية الموقعة مع الحكومة التونسية، تخضع شركة القطب التنموي المنستير-الفجة للمراقبة وتقييم أنشطتها من قبل وزارة الصناعة، والطاقة، والمؤسسات الصغرى، والمتوسطة.

كما تحصلت الشركة على الترخيص باعتبارها باعثا عقاريا في 6 نوفمبر 2009 (الترخيص عدد 1706 لسنة 2009).

الشركة التونسية للمراقبة فريتاس VERITAS

تأسست الشركة التونسية للمراقبة فريتاس سنة 1980. ويتمثل غرضها في إجراء المراقبة الفنية لجميع أنواع الإنشاءات العقارية والمواد الصناعية والدراسات والبحوث والخبرة المتعلقة بها، فضلاً عن تصنيف وإصدار الشهادات للسفن والمراكب المماثلة والمنشآت النفطية البحرية الثابتة أو المتحركة.

وتشمل المنتجات الرئيسية التي يقدمها بنك تونس الخارجي للمغتربين التونسيين في المهجر : DARI Fi TOUNES, Pack STUDENT, TUNICASH, FLOUCI Fi TOUNES، وغيرها.

الشركة النيجيرية للبنك

تأسست الشركة النيجيرية للبنك سنة 1990، وهي شركة خفية الاسم، تنشط في القطاع البنكي في النيجر. وتهدف الى جمع الودائع ومنح القروض والقيام بعمليات الخصم واستخلاص الكمبيالات والمساهمة في رأس مال الشركات.

ويبلغ رأسمالها 20,000 مليون فرنك افريقي، أي ما يعادل 2 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10,000 فرنك افريقي للسهم الواحد، وتعتبر شركة STB المساهم الرئيسي بحصة تبلغ 25% من رأس المال.

يملك SONIBANK شبكة من 13 فرعاً بالإضافة إلى فرع نيامي والفرع الخارجي في بنين.

شركة القطب التنموي المنستير-الفجة

تأسست شركة القطب التنموي المنستير-الفجة، في 26 أكتوبر 2006، وهي شركة خفية الاسم، تخضع للقانون التونسي برأسمال أولي قدره 1 مليون دينار تونسي مقسم إلى 10,000 سهم بقيمة دينار تونسي للسهم الواحد.

ويتمثل الغرض الرئيسي للشركة في دراسة وتطوير وبناء واستغلال أقطاب التكنولوجيا.

آفاق المجمع

- بلورة إطار عمل لتقبل المخاطر لجميع الشركات المالية التابعة والشركة التونسية لاستخلاص الديون STRC وسيكاف؛
- وضع إطار حوكمة مناسب لكل شركة تابعة؛
- إطلاق دعوة لتقديم العروض للحصول على نظام معلومات صلب المجمع يهدف لتحسين متابعة ومراقبة الشركات التابعة.

➤ احراز تقدم في البرنامج الاستراتيجي MORE BUSINESS

- تنفيذ مشاريع استراتيجية تتضمن دمج قطاعات جديدة في المجمع؛
- إطلاق دعوة لتقديم العروض لتعيين مكتب بهدف دعم البنك في تطوير مهن التأمين؛
- تنفيذ مشروع استراتيجي لمراجعة وإعادة هيكلة الشركات التابعة للمجمع من أجل تحسين ربحية كل نشاط وخلق أوجه التآزر بين مختلف وحدات المجمع.

خلال السنة المالية 2023، عمل البنك على التنفيذ الناجح للمشاريع الاستراتيجية التي تهدف لتعزيز الحوكمة صلب المجمع وترسيخ دور البنك في دعم النسيج الاقتصادي للبلاد.

➤ تطوير دور المجمع في تمويل الاقتصاد

- تعزيز رأس مال الاستثمار من خلال اعتماد استراتيجية تجارية جديدة لدعم أفضل للحرفاء؛
- إنشاء صناديق مشتركة جديدة للتوظيف برأس مال المخاطر وصناديق استثمار مخصصة لضمان تمويل يلبي احتياجات الحرفاء؛
- المساهمة الفعالة في تمويل السوق المالية من خلال تطوير أدوات استثمارية.

➤ تعزيز الحوكمة صلب المجمع

- مواصلة العمل على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمجمع؛



المدينة الرومانية بأوذية في أوج الامبراطورية الرومانية

القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2023

الموازنة المجمعة

قائمة التعهدات المجمعة خارج الموازنة

قائمة النتائج المجمعة

جدول التدفقات المالية المجمعة

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب للسنة المالية 2023

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب للسنة المالية 2022

المؤشرات المجمعة للسنة المالية 2023

المؤشرات المجمعة للسنة المالية 2022

الموازنة المجمعة المقفلة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

	الإيضاح	2023	2022	التغير	%
الأصول					
أصول 1	خزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية *	180 439	181 013	(574)	[0,3]%
أصول 2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	547 142	446 328	100 814	22,6%
أصول 3	مستحقات على الحرفاء *	10 493 060	11 002 934	(509 874)	[4,6]%
أصول 4	محفظة السندات التجارية *	730 474	1 109 195	(378 721)	[34,1]%
أصول 5	محفظة الاستثمار *	2 178 295	1 401 494	776 801	55,4%
أصول 5	سندات مجمعة بالمعادلة	107 773	112 719	(4 946)	[4,4]%
أصول 6	الأصول الثابتة	168 975	153 201	15 774	10,3%
أصول 7	أصول أخرى *	503 218	496 557	6 661	1,3%
	مجموع الأصول	14 909 376	14 903 441	5 935	0,0%
الخصوم					
خصوم 1	البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية	1 077 234	1 517 934	(440 700)	[29,0]%
خصوم 2	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	582 379	535 650	46 729	8,7%
خصوم 3	ودائع وأموال الحرفاء	10 004 984	9 737 053	267 931	2,8%
خصوم 4	اقتراضات وموارد خصوصية	640 645	596 332	44 313	7,4%
خصوم 4	خصوم الأداءات المؤجلة *	-	-	-	-
خصوم 5	خصوم أخرى *	927 179	767 049	160 130	20,9%
	مجموع الخصوم	13 232 421	13 154 018	78 403	0,6%
حقوق الأقلية *					
	الأموال الذاتية	361 376	365 875	(4 499)	[1,2]%
أذ 1	رأس المال	776 875	776 875	-	-
أذ 3	احتياطيات مجمعة *	493 032	512 449	(19 417)	[3,8]%
أذ 4	أسهم ذاتية	(5 536)	(5 508)	(28)	[0,5]%
أذ 7	نتائج مجمعة *	51 208	99 732	(48 524)	[48,7]%
	مجموع الأموال الذاتية	1 315 579	1 383 548	(67 969)	[4,9]%
	مجموع الخصوم والأموال الذاتية	14 909 376	14 903 441	5 935	0,0%

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.

التعهدات خارج الموازنة المجمعة المقفلة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الإيضاح	2023	2022	التغير	%
الخصوم المحتملة				
خ م 1 ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1 480 666	1 493 927	(13 261)	(0,9%)
خ م 2 اعتمادات مستندية	599 693	613 717	(14 024)	(2,3%)
مجموع الخصوم المحتملة	2 080 359	2 107 644	(27 285)	(1,3%)
التعهدات المقدمة				
خ م 4 تعهدات تمويل مقدمة	101 651	157 302	(55 651)	(35,4%)
خ م 5 تعهدات خاصة بالسندات	26	26	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	101 677	157 328	(55 651)	(35,4%)
التعهدات المقبولة				
خ م 7 ضمانات مقبولة *	2 818 597	2 980 012	(161 415)	(5,4%)
مجموع التعهدات المقبولة *	2 818 597	2 980 012	(161 415)	(5,4%)

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.



مدينة قبلي بعد انضمامها إلى الامبراطورية الرومانية

قائمة النتائج المجمعة المقفلة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

%	التغير	2022	2023	الإيضاح
إيرادات الاستغلال البنكي				
10,4%	99 507	959 197	1 058 704	1.8 فوائد ومداخيل مماثلة *
0,8%	1 126	141 638	142 764	2.8 عمولات (الإيرادات) *
(20,6)%	(24 749)	119 953	95 204	3.8 مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
68,8%	66 228	96 266	162 494	4.8 مداخيل محفظة سندات الاستثمار
10,8%	142 112	1 317 054	1 459 166	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي *
أعباء الاستغلال البنكي				
(26,5)%	(153 873)	(579 620)	(733 493)	5.8 فوائد مدينة وأعباء مماثلة *
(25,9)%	(2 261)	(8 734)	(10 995)	2.8 عمولات مدينة *
(26,5)%	(156 134)	(588 354)	(744 488)	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
(1,9)%	(14 022)	728 700	714 678	النتائج البنكية الصافي *
(9,1)%	(18 542)	(204 430)	(222 972)	6.8 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(1149,4)%	(6 448)	561	(5 887)	7.8 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
3,7%	765	20 536	21 301	8.8 إيرادات استغلال أخرى *
(10,6)%	(23 571)	(222 786)	(246 357)	9.8 مصاريف الأعوان *
(4,7)%	(4 794)	(101 477)	(106 271)	10.8 أعباء الاستغلال العامة
(7,5)%	(1 141)	(15 140)	(16 281)	8.8 مخصصات الاستهلاكات والمدخرات على الأصول الثابتة
(32,9)%	(67 753)	205 964	138 211	نتيجة الاستغلال *
(1844,2)%	(7 635)	414	(7 221)	11.8 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
(59,6)%	(12 028)	20 186	8 158	11.8 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
42,0%	40 160	(95 604)	(55 444)	12.8 الأداء على الأرباح
(36,1)%	(47 256)	130 960	83 704	نتيجة الأنشطة العادية *
(31,8)%	(2 524)	(7 932)	(10 456)	10.8 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الخارقة للعادة
(40,5)%	(49 780)	123 028	73 248	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
(5,4)%	(1 256)	23 296	22 040	10.8 حقوق الأقلية في النتيجة
(48,7)%	(48 524)	99 732	51 208	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية
76,7%	11 854	15 460	27 314	تأثيرات التغييرات المحاسبية
(31,8)%	(36 670)	115 192	78 522	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

جدول التدفقات النقدية المجمعة للفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة : 1000 دينار)

الإيضاح	2023	2022	التغير	%
أنشطة الاستغلال				
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	1 233 430	1 193 353	40 077	3,4%
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة	[747 260]	[550 079]	[197 181]	[35,8%]
إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات بنكية و مالية أخرى	[649]	32 803	[33 452]	[102,0%]
قروض و تسبقات / سداد قروض و تسبقات ممنوحة للحرفاء	378 168	[1 295 614]	1 673 782	129,2%
إيداعات أو سحبيات الحرفاء	283 310	780 967	[497 657]	[63,7%]
اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف	[295 002]	[34 745]	[260 257]	[749,0%]
مبالغ مسددة للاعوان و دائنون آخرون	[131 019]	[193 725]	62 706	32,4%
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال	[120 974]	[41 343]	[79 631]	[192,6%]
إداءات على الأرباح	[154 057]	[113 319]	[40 738]	[35,9%]
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1.9	(221 702)	667 649	301,1%
أنشطة الاستثمار				
فوائد و أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار	162 316	87 067	75 249	86,4%
اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار	[68 066]	[187 248]	119 182	63,6%
اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة	[29 950]	[24 426]	[5 524]	[22,6%]
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	2.9	(124 607)	188 907	151,6%
أنشطة التمويل				
إصدار أو تسديد الاقتراضات	[42 148]	43 398	[85 546]	[197,1%]
إصدار أو تسديد الموارد الخصوصية	70 016	66 134	3 882	5,9%
أرباح موزعة وتوزيعات أخرى	[11 869]	[9 663]	[2 206]	[22,8%]
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	3.9	99 869	(83 898)	(84,0)%
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولة وما يعادلها	[128]	[155]	27	17,4%
تأثير عمليات إعادة التصنيف والتصحيحات على السيولة وما يعادلها	-	139	[139]	[100,0%]
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها	526 118	(246 456)	772 574	313,5%
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية	[1 223 499]	[977 043]	[246 456]	[25,2%]
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	4.9	(697 381)	526 118	43,0%

الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

إيضاح 1 - تقديم مجمع الشركة التونسية للبنك

يتكون مجمع الشركة التونسية للبنك من البنك وهي المؤسسة الأم و16 شركة تابعة و5 شركات شريكة تعمل أساساً في القطاعات المالية والبنكية والخدمات الأخرى.

يقدم المجمع في 31 ديسمبر 2023 كالآتي:

الشركة التونسية للبنك مؤسسة قروض بنك المقر المركزي: شارع الهادي نورية 1001 تونس - الجمهورية التونسية	
خدمات مالية	
شركة الاستثمار ذات راس مال التنمية	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
مبنى صواربي المركز العمراني الشمالي 1003 تونس	مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه
المالية للشركة التونسية للبنك	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	شارع الحبيب بورقيبة مبنى أفريقيا 1000 تونس
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	سيكاف المستثمر
مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه
سيكاف الادخار الرقاعي	سيكاف المدخر
مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	الشركة التونسية للبنك شارع الهادي نورية 1001 تونس
سيكاف المستقبل	
مبنى الشركة التونسية للبنك	
34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	
الخدمات البنكية	
البنك الأجنبي التونسي	الشركة النيجيرية للبنك
19، شارع لي بيراميد 75001 باريس	شارع لا ميري نيامي عدد 0891، شارع أفريقيا، نيامي النيجر
خدمات أخرى	
الشركة العامة للبيع	شركة أكتيف أوتلز
مبنى الشركة التونسية للبنك شارع الهادي نورية 1001 تونس	شارع محمد الخامس 1001 تونس
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك
11 نهج المقاولين 1001 تونس	11 نهج المقاولين 1001 تونس
الدخيلة	الشركة التونسية للمراقبة VERITAS
2525 شارع جون جويس 1002 تونس	728 ضفاف البحيرة 1080 ضفاف البحيرة
عقارية الشارع	الشركة المدنية العقارية «دار المصرفي»
31 شارع باريس 1002 تونس	13 شارع خير الدين باشا 1002 تونس
القطب الصناعي الفجة	المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية MGERT
1153 المراقبة منوبة	132 مكرر نهج الكيمياء سيدي رزيق

يوجد المقر المركزي للشركة التونسية للبنك في شارع الهادي نورية 1001 تونس. وتتكون شبكة استغلالها من 147 فرعاً و195 موزعاً آلياً للأوراق النقدية و11 إدارة جهوية وفرعين رئيسيين.

تقدم بنية رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2023 كالآتي :

المساهمين	عدد الأسهم	المبلغ بالآلاف دينار	% من رأس المال
مساهمين تونسيين	153 886 925	769 435	99,0%
الدولة التونسية	111 189 317	555 947	71,6%
الشركات العمومية	18 408 461	92 042	11,8%
الأشخاص المعنويين الخواص	11 580 883	57 904	7,5%
إعادة شراء البنك لأسهمه	686 985	3 435	0,4%
أشخاص طبيعيين	12 021 279	60 106	7,7%
مساهمين أجانب	1 488 075	7 440	1,0%
أشخاص معنويين	1 382 570	6 913	0,9%
أشخاص طبيعيين	105 505	528	0,1%
المجموع	155 375 000	776 875	100,0%

الحصرية على شركة تابعة عندما يتسنى له إدارة سياساتها المالية والعملية وذلك للاستفادة من أنشطتها.

وترتكز هذه الطريقة على تعويض مبالغ سندات المساهمة بعناصر من الأصول والخصوم والأعباء والمداخل لكل شركة من الشركات المجموعة، مع الإشارة إلى حصص الأقلية في الأموال الذاتية المجموعة وفي النتيجة المجموعة للسنة المحاسبية.

وترتكز طريقة الدمج الكلي على إنجاز المراحل المتتالية الآتي ذكرها :

– يتم تجميع القوائم المالية الفردية للشركة الأم وللمؤسسات التابعة لها بجمع مختلف بنودها المتشابهة على مستوى الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء ؛

– تطرح القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في كل شركة تابعة إضافة إلى حصة الشركة الأم في الأموال الذاتية لكل شركة تابعة ؛

– تحصر حصص الأقلية في النتيجة الصافية للشركات التابعة المجموعة للسنة المحاسبية وتطرح من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي الشركة الأم ؛

– تحصر حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركات التابعة المجموعة وتقدم في الموازنة المجموعة بصورة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم ؛

تتكون حصص الأقلية في الأموال الذاتية من القيمة المحتسبة في تاريخ التجميع الأصلي حسب المعيار المحاسبي رقم 38

إيضاح 2 – الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك وفقاً لأحكام القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بالنظام المحاسبي للشركات الصادر بالمرسوم عدد 96-2459 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على إطار المفاهيم والمعايير المحاسبية التونسية ولا سيما المعايير المحاسبية القطاعية من عدد 21 إلى 25 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 25 مارس 1999، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الفنية من عدد 35 إلى 39 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 1 ديسمبر 2003.

إيضاح 3 – قواعد الاحتساب والمبادئ المحاسبية المطبقة

تم إعداد القوائم المجمعة على أساس القوائم السنوية الفردية للشركة التونسية للبنك وجميع الشركات التابعة الهامة التي تراقبها.

تتلخص أهم المبادئ المحاسبية التي تم تطبيقها فيما يلي :

3-1 مبادئ التجميع

3-1-1 طرق التجميع المحاسبي

طريقة التجميع الكلي

الشركات المدمجة كلياً هي المؤسسات التي يقوم المجمع بمراقبتها بصفة حصرية قانونياً، ضمناً أو شكلياً ويملك المجمع حق المراقبة

وقد تمت إعادة معالجة القوائم المالية للشركات المجمعة من أجل جعلها مطابقة لقواعد التقييد المحاسبي والتقييم والتقديم لمجموعة الشركة التونسية للبنك. كما تمت المحافظة على المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم الخاصة بالأنشطة غير البنكية في الحسابات المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك.

• تقديم القوائم المالية المجمعة الموجزة

يمثل تقديم القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك إلى المعيار المحاسبي عدد 21 المتعلق بتقديم القوائم المالية للمؤسسات البنكية.

وتقدم المداخل غير البنكية الناجمة عن الشركات التابعة ضمن عناصر البند «مداخل استغلال أخرى».

• إعادة معالجة الديون البنكية التي تم التفويت بها للشركة التونسية لاستخلاص الديون

بالنسبة لجملة الديون التي تم التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون (لسنوات 2017-2018-2019-2020-2021-2022 و 2023)، تم بعد طرح النتيجة الداخلية للتفويت، إعادة تكوين القائم الإجمالي بالإضافة إلى تغطيته.

وتقدم الديون الصافية من المدخرات والفوائد المعلقة في الموازنة المجمعة على مستوى بند «الديون المستحقة على الحرفاء».

• إعادة معالجة الأموال المتصرف فيها

تُعوض قوائم الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية بالاستثمارات على هذه الأموال وذلك طبقاً للقوائم المالية، كما يتم إعادة تصنيف المدخرات والنتائج على الأموال المتصرف فيها كمدخرات ونتائج خاصة بهذه الاستثمارات.

• إلغاء العمليات المتبادلة

تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والمداخل والأعباء والأرباح الناتجة عنها بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة.

تتم تصفية الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات التفويت في أصول داخل المجمع والمدخرات الخاصة بها.

• معالجة الفوارق الناتجة عن التجميع الأولي

يتمثل فارق التجميع في الفرق عند الاقتناء بين تكلفة اقتناء السندات وقيمتها المعادلة في الأصول المحاسبية الصافية للشركة

المتعلق بتجميع الشركات وحصة الأقلية في تدفقات الأموال الذاتية منذ تاريخ التجميع؛

- تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والأرباح الكامنة الناتجة عنها بشكل متماثل وتطرح الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة إلا إذا كان بالإمكان استخلاص الكلفة؛

- تعالج الفوارق الوقتية المتأتية من تصفية الأرباح والخسائر الكامنة الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجمع حسب القواعد المحاسبية المتعلقة بالأداء على النتائج.

طريقة التجميع بالمعادلة

تتمثل الشركات المجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة في المؤسسات التابعة للشركة التونسية للبنك التي يؤثر المجمع بصفة جدية في سير أعمالها. ويؤثر المجمع بصفة جدية عندما يكون بإمكانه المساهمة في قرارات السياسة المالية والعمليّة للشركة دون ممارسة رقابة على هذه السياسات.

وحسب طريقة التقييم بالمعادلة، يتم تسجيل مساهمة المجموعة بالكلفة ويتم الترفيع أو التخفيض في قيمتها المحاسبية لأخذ حصة المستثمر في نتائج الشركة التي يملكها بعين الاعتبار بعد تاريخ الاقتناء.

وتخفف التوزيعات الواردة من الشركة المالكة من القيمة المحاسبية للمساهمة، وبالإمكان كذلك تعديل القيمة المحاسبية عند الضرورة للتغييرات الناتجة عن تغير الأموال الذاتية للشركة التي يملكها المجمع والتي تؤخذ بعين الاعتبار في قائمة النتائج.

وبذلك، تعوض قيمة سندات المساهمات بحصة المجمع في الأموال الذاتية بما فيها نتيجة الشركات المجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

3-1-2 قواعد خاصة بالتجميع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام طرق محاسبية متماثلة بالنسبة للمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المماثلة.

• التجميع الكلي للشركات التابعة العاملة في نشاطات مختلفة عن نشاطات مجال الخدمات المالية

يتم تجميع الشركات التابعة المراقبة بصفة كلية من قبل الشركة التونسية للبنك عن طريق التجميع الكلي دون اعتبار قطاع النشاط.

2-2-3 التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخل المتعلقة بها

2-2-3-1 التعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض المتوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها، ويتم تحويلها إلى الموازنة حسب نسق سحوبات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

2-2-3-2 التقييد المحاسبي للقروض الممنوحة للحرفاء

يقدم صافي قروض الخصم في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقاً والتي لم يحن أجل استحقاقها وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المعلقة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقاً والمدخرات المتعلقة بها.

2-2-3-3 التقييد المحاسبي للقروض الممنوحة للحرفاء

تُحسب الفوائد والمداخل المُمائلة إضافةً إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقاً، ويتم تقييدها في حسابات التسوية عند سحب هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق.

وتقيد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض طويلة ومتوسطة الأجل المشكوك في تحصيلها (الأقسام 2 و3 و4)، طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الإيرادات المعلقة ويتم خصمها من بند «مستحقات على الحرفاء» ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن «الأصول الجارية» (الفئة 0) أو ضمن «الأصول التي تتطلب مراقبة خاصة» (الفئة 1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أن يضمن البنك موضوعياً قبضها الفعلي.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة «تجميد الحساب» وصنف المخاطر.

المجموعة. يتكون هذا الفارق من فارق التقييم الذي يعادل فائض أو نقص القيمة الكامن على الأصول بالإضافة إلى فارق الاقتناء الذي يعادل السمعة «goodwill» الإيجابية أو السلبية.

وفي كل مرة تتوفر فيها البيانات، يقع تحديد فوارق الاقتناء وإدراجها ضمن الأصول الثابتة غير المادية في الأصول. وقد تم استهلاك فوارق الاقتناء على مدة 5 سنوات بصفة متساوية.

• تغير النسب المئوية للحصص في الشركات المجمعة

ينجر عن الزيادة في نسب الحصص في شركة تنتمي إلى محيط التجميع تقييد فارق الاقتناء التكميلي المستهلك حسب القواعد المبنية مسبقاً.

ينجر عن تراجع نسب الحصص المملوكة في شركة بقيت مجموعة وذلك، خاصة تبعاً لعملية على رأس المال بالنسبة للشركة المنتمية للمجمع والمالكة لمساهمة في هذه الشركة إلغاء تقييد فارق الاقتناء في حدود الحصة الخارجة.

• معالجة الخسائر الرجعة إلى الأقلية

في حال كانت الخسائر الرجعة للأقلية في شركة تابعة مجموعة أكثر من حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركة التابعة. يدرج هذا الفائض وكل الخسائر القادمة المتعلقة بالأقلية في حصص الأغلبية، ما لم يكن لدى الأقلية التزام لا رجوع عنه لتعويض الخسائر وكان بإمكانهم فعل ذلك. إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً في وقت لاحق، تخصص أغلب الأرباح لحصص الأغلبية إلى أن يتم استخلاص حصص الخسائر المتعلقة بالأقلية المدرجة سابقاً لحساب الأغلبية.

• الخروج من محيط التجميع

يتم تقييد السندات التي يحتفظ بها المجمع في شركة تابعة غير مجموعة بتاريخ الخروج من محيط التجميع وذلك بالقيمة المحاسبية للتجميع أو حصة الأموال الذاتية المجمعة التي تمثلها في ذلك التاريخ مع إضافة الحصة المعادلة في فارق الاقتناء المتبقي.

وتعتبر القيمة المحاسبية للمساهمة في التاريخ الذي توقفت فيه عن كونها شركة تابعة ككلفتها بعد ذلك وتبقى هذه الكلفة ثابتة باستثناء انخفاض القيمة اللاحق عندما تصبح القيمة السارية أقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

ii - المدخرات الإضافية (منشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013)

تطبيقاً للمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على الأصول ذات الأقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقاً للنسب المثوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 3 إلى 5 سنوات ؛
- 70% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 6 و 7 سنوات ؛
- 100% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات .

iii - المدخرات الجماعية

تطبيقاً للمنشور عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024، الموجه للبنوك، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام تسمى «مدخرات جماعية» على نتائج السنة المحاسبية قصد تغطية المخاطر الكامنة المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) والتي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) وذلك حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

3-3-3 التقييد المحاسبي لمحفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين: محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

3-3-3-1 محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يُصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصاً في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط المجمع ؛
- السندات ذات الدخل القار التي اقتناها المجمع مع نية حيازتها حتى حلول أجلها (سندات الاستثمار ومنها خاصة القروض الرقاعية) ؛
- سندات الخزينة التي اقتناها المجمع مع نية حيازتها حتى حلول أجلها ؛
- السندات في شكل مساهمات تمويل والتي نصت عليها اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائياً.

ويعتبر الحساب مجمداً إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب .

ولا تقيّد محاسبي إيرادات المستحقات المحالة على النزاعات الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المقفلة.

3-2-4 التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تُحتسب فوائد التأخير من قبل الشركة التونسية للبنك عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة بالنسبة لحريف معين .

ومع ذلك، يتم احتساب فوائد التأخير على الديون المحالة على النزاعات وتأجيلها وتقييدها على مستوى برنامج الإعلامية «تعهدات Carthago» بما قيمته 8 689 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.

3-2-5 المدخرات المخصصة للتعهدات

i - مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة للتعهدات الحرفاء وفقاً لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المنقح بالمناشير اللاحقة والذي يحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو التالي :

الأقسام	البيانات	نسبة تخصيص المدخرات
0	أصول جارية	0%
1	أصول تتطلب متابعة خاصة	0%
2	أصول غير مؤكدة	20%
3	أصول مقلقة	50%
4	أصول معلقة	100%

يتم تطبيق نسب تخصيص المدخرات حسب قسم المخاطر على صافي المخاطر غير المغطى، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات التي تم الحصول عليها سواء كانت أصولاً مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة أو البنوك ومؤسسات التأمين .

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها .

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة تحت بند «خصوم أخرى».

وعندما يكون سعر شراء السندات ذات الدخل القار أعلى أو أقل من سعر استردادها، يتم إدراج الفرق، الذي يسمى المنحة أو الخصم حسب الاقتضاء، في تكلفة الشراء ويتم توزيعه على الفترة المتبقية للسندات.

وعند ختم كل سنة محاسبية، تتم مقارنة تكلفة اقتناء سندات الاستثمار بقيمتها في السوق.

لا يتم تقييم فوائض القيمة الكامنة على سندات الاستثمار محاسبيا ويتم تخصيص مدخرات على نقص القيمة الكامن المنجر عن الفارق بين القيمة المحاسبية (والمعدلة باعتبار الاستهلاكات أو استعادة المنح أو الخصم) والقيمة على السوق أو القيمة الحقيقية للسندات في الحالتين التاليتين :

- وجود احتمال قوي بأن المؤسسة لن تحتفظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق بسبب ظروف جديدة؛
- مخاطر عدم السداد من قبل الجهة المصدرة للسندات.

iii - سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتدادا للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحتسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند «مداخيل محفظة الاستثمار».

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة المجمع في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ويقع تحويل المبالغ غير المدفوعة من الفوائد التي وقع تحويلها من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

vi - الأموال المتصرف فيها من قبل شركات SICAR (شركات استثمار ذات رأس مال تنمية)

تحتسب المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار اتفاقيات إعادة إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

وتتلخص قواعد التقييم المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي :

i - سندات المساهمة المستديمة

تقيد هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء.

يتم تسجيل المساهمات المكتتية وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

تدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس.

ويتم إدراج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات تحت بند «مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار».

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة المجمع في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

وفي تاريخ كل اقفال محاسبي، يتم إعادة تقييم سندات المساهمة بقيمة الاستخدام وتكوين مدخرات لتغطية نقص القيمة المحتملة والتي تكتسي طابعا مستديما.

تأخذ هذه القيمة بعين الاعتبار :

- القيمة في البورصة للسهم بالنسبة للسندات المدرجة؛
- القيمة الحسابية المحتسبة انطلاقا من آخر موازنة متاحة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الغير سياحية؛
- القيمة الحسابية المحتسبة انطلاقا من آخر موازنة متاحة ومعدلة لتأخذ بعين الاعتبار فائض القيمة المنجر عن الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في المشاريع السياحية؛
- القيمة الحقيقية التي تراعي العديد من المعايير الموضوعية مثل السعر المنصوص عليه في المعاملات الأخيرة، والقيمة الحسابية، والمردود، وأهمية الأرباح، وحجم النشاط، وحجم وسمعة الشركة وذلك بالنسبة للمساهمات في رأس مال مشغلي الاتصالات.

ii - سندات الاستثمار ذات الدخل القار

تُدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

3-3-2 محفظة السندات التجارية والمداخل المتعلقة بها

تقسم محفظة البنك من السندات التجارية التي يملكها البنك إلى صنفين :

- سندات المعاملات : السندات المتميزة بالسيولة والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر.
- سندات التوظيف : سندات تم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.

1 - سندات المعاملات

في كل تاريخ اقفال محاسبي، يتم تقييم سندات المعاملات بقيمة السوق. تمثل قيمة السوق معدل قيمة بورصة الأوراق المالية المرجحة في تاريخ الإقفال أو في أحدث تاريخ سابق. تدرج فوارق القيمة الناتجة عن إعادة التقييم باعتبار قيمة السوق في النتيجة. كما تدرج المداخل المتعلقة بسندات المعاملات ضمن النتائج عند الإنجاز.

2 - سندات التوظيف

في تاريخ كل اقفال محاسبي، يتم تقييم سندات التوظيف بقيمة السوق بالنسبة للسندات المدرجة وبالقيمة الحقيقية بالنسبة للسندات غير المدرجة وذلك من أجل تقييم ما اذا كان ينبغي تكوين مدخرات على نقص القيمة.

ويتم تقييم سندات التوظيف بالنسبة لكل صنف على حدة، ولا يمكن لفوائض القيمة الكامنة بالنسبة لعدد من السندات التي يتم تسليط الضوء عليها أن تعوض الخسائر الكامنة المتعلقة بأخرى.

ويتم تكوين مدخرات على نقص القيمة الكامن الناتج عن الفارق بين القيمة المحاسبية (المعدلة باعتبار استهلاكات المنح والخصم) وقيمة السوق أو القيمة الحقيقية.

لا يتم تقييم فوائض القيمة الكامنة، ويقع ادراج المداخل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية، كما تقيد المنحة أو الخصم على سندات التوظيف بصفة تغطي الفترة المتبقية للسندات.

3-4 التقييد المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقيد أعباء الفوائد على ودائع وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع على النحو التالي :

- تُدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقيد محاسبيا كل ثلاثة أشهر، وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء باختلاف نوعية عمليات السحب أو الإيداع، وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي عدد 22 لسنة 1991 ؛

- تُدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتخضع للاكتتاب عند تاريخ كل اقفال.

3-5 التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تُدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب، وتسجل الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها.

وتُسجل اقتراضات البنك الخارجية بالعملة الأجنبية بالدينار على أساس سعر الصرف عند السحب، ويتكفل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية للإعادة التأمين بتغطية مخاطر الصرف المتعلقة بها.

تحين الديون بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الاقفال ويسجل عقد التغطية المُبرم مع الشركة التونسية للإعادة التأمين لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب المعيار المحاسبي الدولي عدد 9 (IFRS9) ويتم لاحقاً تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المحتملة وتقديره بتاريخ الاقفال.

3-6 إعادة شراء الأسهم الذاتية

وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي التونسي عدد 02 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تقدم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية ؛
- يقيد فائض القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية ؛
- تُقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب «نتائج مرحلة».

3-7 التقييد المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يومياً تقييد عمليات الصرف اليومي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفرق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

حال المغادرة للتقاعد. يتم احتسابها حسب طريقة الأثر الرجعي لوحدات الائتمان المقدرة (حسب المعيار المحاسبي الدولي عدد 19 IAS «منافع الأعوان» الذي لا وجود لما يعادله في تونس). والذي يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الوفيات والتطور التقديري للأجور وتواتر الأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يقيد ملحق مدخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي وذلك باستعمال نفس الطرق المحاسبية وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمتقاعدين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

3-10 الضريبة على النتيجة

طبقاً للمبادئ الجارية بها العمل في تونس، يميز المجمع بين الضرائب الجارية والضرائب المسبقة.

3-10-1 الضرائب الجارية

تحدد أعباء الضرائب على النتيجة مستحقة الدفع على أساس المبادئ والنسب الجارية بها العمل الخاصة بكل من شركات المجمع للفترة التي تتعلق بها النتائج.

3-10-2 الضرائب المرحلة

ينجر عن طرح العمليات المتبادلة والتي لها تأثير على النتائج والاحتياطات تقييد ضرائب مرحلة ولا ينجر على الفوارق الزمنية المنبثقة عن القوائم المالية لشركات المجمع تقييد ممكن لضرائب مرحلة.

وتقيد محاسبي الضرائب المستحقة والمسبقة كمداخيل أو أعباء ضرائب على مستوى قائمة النتائج.

بالنسبة لسنة 2023 وما بعدها، يقدم الجدول التالي نسب الضرائب الحقيقية المعتمدة لاحتساب الضرائب المرحلة للشركات المجموعة :

ويقع اجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الاقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة الأجنبية بما في ذلك وضعيات الصرف. ويقع تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة «38.391 فارق التحويل».

3-8 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تُقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع الأخذ في الاعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة.

وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصه السنوية، والتي يعتمدها المجمع كالآتي :

عقارات	2%
معدات نقل	20%
	10%
أثاث ومعدات مكتبية	15%
	20% *
معدات سلامة واتصالات وتكييف	10%
	15%
معدات معلوماتية	33% *
برمجيات معلوماتية	33%
تجهيز وتهئية وإنشاءات	10%
حقوق الايجار	5%
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	10%
عقارات خارج الاستغلال	2%
معدات خارج الاستغلال	10%

(*) : نسبة موظفة على الإقتناءات بداية من غرة جانفي 2008

تطبيقاً للمعيار المحاسبي الدولي 16 (IAS)، تم تحويل جزء من فارق إعادة التقييم إلى النتائج المؤجلة ليم أخذ تراجع القيمة المحاسبية للأصول المعاد تقييمها بعين الاعتبار من ناحية، وفارق إعادة التقييم المتعلق بالأصول التي تم التفويت فيها من ناحية أخرى.

3-9 مدخرات لمنح المغادرة للتقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل الشركة التونسية للبنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة من قبل الموظفين والمتعلقة بالمنح التعاقدية (اثنا عشر شهراً) في

النسبة الاسمية	النسبة الفعلية	الشركات المجمعة
		مؤسسات القرض
%43	%43	الشركة التونسية للبنك
		القطاع المالي
%43	%43	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%43	%43	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
%43	%43	المالية للشركة التونسية للبنك
%43	%43	شركة الاستثمار ذات راس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
%43	%43	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
%0	%0	الشركة المالية سوفي إيلان
		القطاع العقاري
%18	%18	شركة عقارية الشارع
		قطاع الخدمات
%18	%18	الشركة العامة للبيع
%18	%18	شركة أكثيفولز
%18	%18	شركة الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
%18	%18	شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك
%18	%18	الشركة السياحية الدخيلة
%18	%18	شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية

ويتم تجميع الشركة التابعة بدايةً من التاريخ الذي يتحصل فيه المجمع على الرقابة الفعلية.

تُستثنى من محيط التجميع الوحدات التي تم اقتناء سندات مساهمة فيها بغرض التفويت فيها في مستقبل قريب. وعندما تشكل القيود الصارمة والمتواصلة في قدرة المجمع فيما يتعلق بمراقبة سياسة الاستغلال وأصول شركة تابعة أو مساهمة، تستثنى هذه الشركة من محيط التجميع مثلما هو الحال بالنسبة للشركات التابعة حيز التصفية أو تلك الموضوعة تحت رقابة مفوض قضائي.

ويبين الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع، بالإضافة إلى قطاعات النشاط وبلدان الإقامة :

إيضاح 4 - محيط التجميع المحاسبي

4-1 تقديم محيط التجميع

تشمل الحسابات المجمعة للبنك جميع الوحدات التي تخضع للمراقبة الحصرية أو التي تمارس عليها الشركة الأم نفوذاً كبيراً باستثناء تلك التي يمثل تجميعها تأثيراً ضئيلاً على اعداد القوائم المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك .

ويتكون محيط التجميع من جميع الشركات التي تمارس عليها الشركة التونسية للبنك رقابة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والشركات التي تمارس عليها نفوذاً هاماً.

الشركة	الاسم	قطب النشاط	بلد الإقامة
1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	STB	مؤسسات القرض	تونس
2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	STB INVEST	مؤسسات مالية	تونس
3. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	STB MANAGER	مؤسسات مالية	تونس
4. المالية للشركة التونسية للبنك	STB FINANCE	مؤسسات مالية	تونس
5. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	STB SICAR	مؤسسات مالية	تونس
6. شركة عقارية الشارع	IMMOB. AVENUE	خدمات	تونس
7. الشركة التونسية لاستخلاص الديون	STRC	مؤسسات مالية	تونس
8. الشركة العامة للبيع	GEVE	خدمات	تونس
9. الشركة السياحية الدخيلة	EDDKHILA	خدمات	تونس
10. شركة أكتيفوتلز	ACTIVHOTELS	خدمات	تونس
11. سيكاف المستثمر	SICAV L'INVESTISSEUR	مؤسسات مالية	تونس
12. سيكاف المستقبل	SICAV AVENIR	مؤسسات مالية	تونس
13. سيكاف الادخار الرقاعي	SICAV OBLIGATAIRE	مؤسسات مالية	تونس
14. سيكاف المدخر	SICAV EPARGNANT	مؤسسات مالية	تونس
15. البنك الأجنبي التونسي	TFB	مؤسسات القرض	فرنسا
16. شركة الوسائل العامة	STBMG	خدمات	تونس
17. شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	MGERT	خدمات	تونس
18. الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	STCV	خدمات	تونس
19. الشركة النيجيرية للبنك	SONIBANK	مؤسسات القرض	النيجر
20. دار المصرفي	SCIMB	خدمات	تونس
21. شركة القطب التنموي المنستير الفجة	EL FEJJA	خدمات	تونس
22. شركة السلامة والحراسة	STBSG	خدمات	تونس



المدينة القرطاجية القديمة بأوتيك

بالإضافة إلى الشركة الأم، يتضمن محيط التجميع المحاسبي 21 مؤسسة في 31 ديسمبر 2023 :

- 16 شركة تابعة مدمجة عن طريق الدمج الكلي ؛
- 5 مؤسسات شريكة مجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

ويبرز الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع ونسب مراقبة المجمع ونسب الحصص المعتمدة لإعداد القوائم المالية بالإضافة إلى طرق التجميع لكل شركة في مجموعة الشركة التونسية للبنك :

الشركات المجمعة	% مراقبة المجمع			طريقة التجميع		نسبة مساهمة المجمع %		
	التغير %	2022	2023	2022	2023	2022	2023	التغير %
1 - الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%100,00	%100,00	%100,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,99	%99,99	%0,00
2 - شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%96,85	%95,05	%96,53	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%94,73	%96,53	%1,81
3 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%99,99	%99,99	%99,53	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,40	%99,53	%0,13
4 - المالية للشركة التونسية للبنك	%96,71	%96,71	%95,95	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%95,55	%95,95	%0,39
5 - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%98,88	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%98,58	%98,88	%0,30
6 - شركة عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%99,31	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,16	%99,31	%0,15
7 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%99,81	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,72	%99,81	%0,09
8 - الشركة العامة للبيع	%50,00	%50,00	%49,99	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%49,99	%49,99	%0,00
9 - الشركة السياحية الدخيلة	%67,87	%67,87	%67,63	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%67,51	%67,63	%0,12
10 - شركة أكتيفوتلز	%100,00	%100,00	%99,95	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,94	%99,95	%0,02
11 - سيكاف المستثمر	%77,83	%78,05	%76,31	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%75,74	%76,31	%0,58
12 - سيكاف المستقبل	98,27%	98,32%	%97,67	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%97,52	%97,67	%0,15
13 - سيكاف الادخار الرقاعي	%1,02	%2,53	%0,99	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%2,43	%0,99	%1,44-
14 - سيكاف المدخر	%7,84	%7,61	%7,77	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%7,49	%7,77	%0,28
15 - البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%49,99	%49,99	%49,99	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%49,99	%49,99	%0,00
16 - شركة الوسائل العامة	%99,97	%99,98	%97,94	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%97,15	%97,94	%0,78
17 - شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,95	%49,95	%49,94	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%49,94	%49,94	%0,00
18 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	%27,05	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%27,05	%27,05	%0,00
19 - الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	%25,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%25,00	%25,00	%0,00
20 - "دار المصرفي"	%19,96	%19,96	%19,96	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%19,96	%19,96	%0,00
21 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%20,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%20,00	%20,00	%0,00
22 - شركة السلامة والحراسة	%99,90	%99,90	%97,84	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%97,06	%97,84	%0,78

4-1-1 طرق معالجة خاصة

تجميع حسابات البنك الأجنبي التونسي «TFB»: قدرت نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك في البنك الأجنبي التونسي بـ 49.99% في 31 ديسمبر 2023. ومع ذلك، تم تجميع القوائم المالية للبنك الأجنبي التونسي عن طريق التقييم بالمعادلة إذ رأت الشركة التونسية للبنك بأنه لا سلطة لها لقيادة السياسات المالية والعملية لهذه المؤسسة.

4-1-2 تغير محيط تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك

لم يتغير محيط التجميع لسنة 2023 مقارنة بمحيط التجميع لسنة 2022.

4-2 الشركات التي تم إقصائها من محيط التجميع

تم إقصاء 42 شركة من محيط التجميع لمجمع الشركة التونسية للبنك للأسباب التالية:

- الشركات قيد التصفية أو في وضعية مشكوك فيها

- الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية في 31 ديسمبر 2023 :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة الاستثمار والتنمية بالوسط الغربي سكار
2	الشركة السياحية العربية مارينا المنستير
3	شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين
4	شركة تانيت الدولية
5	مارينا الحمامات
6	سوينو
7	سوبيك
8	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية

- الشركات التي تم اقتناءها من أجل إعادة بيعها في المستقبل القريب وكذلك الشركات التي تم الشروع في التفويت فيها :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة رملة توزر
2	شركة التنشيط السياحي بساط
3	شركة النشاط السياحي نزل زودياك
4	شركة نزل يونس
5	الشركة السياحية والتنشيط «نادي رايس»
6	شركة التطوير السياحي نزل سيكلمان
7	الشركة العالمية للتصرف السياحي "نزل بيبولوس"
8	شركة نزل بيزنس
9	الشركة السياحية دار الضيافة نادي تروبيكانا

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة قصر سقانس الدولي
2	شركة افريقيا سوسة
3	الشركة السياحية بعين دراهم "نزل نور العين"
4	شركة المراسي
5	شركة التنشيط والترفيه براداي برك "نزل فيدرا"
6	شركة الدراسات والتنمية بالحمامات الجنوبية
7	شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية بتونس
8	شركة الصناعات المعدنية «SIMET»
9	الشركة المتوسطة للساحية نزل الداليا
10	شركة إيمكو التونسية «IMACO»
11	الشركة التونسية لصناعة السيارات
12	البنك الفرنسي التونسي BFT
13	قوريا بالاص

- الشركات التي تمر بصعوبات دائمة :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة تنمية قربص الكبرى
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة
3	شركة الدراسات والتنمية الزوارع
4	الشركة التجارية العالمية بقبلي
5	شركة التنمية للا حضرة
6	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية سكار OPTIMA
7	الشركة السياحية ضفاف 2000 "نزل أتريوم"
8	نزل حمامات قاردن
9	نزل كثمان نفزاوة
10	الشركة السياحية بال آر (صعوبات دائمة)
11	الشركة الفندقية لوسط المدن نزل الأندلس
12	شركة الدراسات والتنمية السياحية "نزل ماريكوبن" جربة ماريتم

إيضاح 5 - الأحداث البارزة للفترة

5-1 التعديلات المحاسبية على السنة المالية المختومة في 2022

من أجل تقديم أفضل للقوائم المالية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2023، تمت إعادة معالجة على مستوى الشركة الأم للسنة المختومة في 2022. وترد عمليات إعادة المعالجة في الجدول التالي :

البيانات	الرصيد في 2022/12/31	تأثير دمج سيكاف في 2022/12/31 (1.1.5)	تأثير التعديل المحاسبي الشركة التونسية للبنك (2.1.5)	تأثير إعادة التصنيف الشركة التونسية للبنك (3.1.5)	تأثير تسوية الضرائب المرحلة (4.1.5)	الرصيد بعد إعادة المعالجة
الموازنة						
أصول 1 - الخزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية *	176 168	-	-	4 845	-	181 013
أصول 3 - مستحقات على الحرفاء	10 842 311	-	-	160 623	-	11 002 934
أصول 4 - محفظة السندات التجارية	932 034	174 237	2 925	-	-	1 109 195
أصول 5 - محفظة الاستثمار	1 286 757	113 333	1 405	-	-	1 401 494
أصول 5 ب - سندات مجمعة بالمعادلة	134 902	[22 183]	-	-	-	112 719
أصول 7 - أصول أخرى	792 103	[559]	-	[294 987]	-	496 557
أصول 9 - أصول الأداءات المؤجلة	1 208	-	-	-	[1 208]	-
خصوم 3 - ودائع وأموال الحرفاء	9 794 435	[75 614]	-	18 231	-	9 737 053
خصوم 4 - اقتراضات وموارد خصوصية	610 055	[13 723]	-	-	-	596 332
خصوم 5 - خصوم أخرى	901 895	118	12 787	[147 751]	-	767 049
خصوم 6 - الخصوم الضريبية المؤجلة	36 980	-	-	-	[36 980]	-
أذ 3 - الاحتياطات المجمعة	485 482	-	[7 352]	-	34 319	512 449
أذ 7 - النتيجة المجمعة	99 384	-	[1 104]	-	1 452	99 732
حقوق الأقلية	11 831	354 045	-	-	[1]	365 876
قائمة النتائج						
إيراد 1 - فوائد ومداخيل مماثلة	950 975	2 645	-	5 577	-	959 197
إيراد 2 - عموالات (الإيرادات)	142 623	[2 460]	-	1 474	-	141 638
إيراد 3 - مزايا محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	116 291	3 662	-	-	-	119 953
إيراد 4 - مداخيل محفظة الاستثمار	76 319	19 947	-	-	-	96 266
عبء 1 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة	[580 943]	363	-	961	-	[579 620]
عبء 2 - عموالات مدينة	[7 773]	-	-	[961]	-	[8 734]
إيرادات 7 - إيرادات استغلال أخرى	27 535	52	-	[7 051]	-	20 536
عبء 6 - مصاريف الأعوان	[221 682]	-	[1 104]	-	-	[222 786]
عبء 7 - أعباء الاستغلال العامة	[100 899]	[578]	-	-	-	[101 477]
إيراد 11 - الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة	1 733	[1 319]	-	-	-	414
إيراد 12 - حصص الأقلية من النتائج	[1 045]	[22 313]	-	-	62	[23 296]

5-1-1 التغيير في طرق التجميع السيكاف (شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير SICAV)

تمت سنة 2023، مراجعة طريقة تجميع شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير بعد تقييم مفهوم الرقابة. تعد الشركة التي تدير شركات سيكاف، شركة تابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك «المالية للشركة التونسية للبنك». وتتمتع بسلطة توجيه السياسات المالية والتشغيلية لشركات سيكاف وتمارس بذلك رقابة حصرية.

تم خلال السنة المحاسبية 2023، تجميع شركات سبكاف بشكل شامل. وبهذا الصدد، تمت إعادة معالجة القوائم المالية في 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة.

5-1-2 التعديل المحاسبي

قام البنك بإجراء تعديلات محاسبية، تم ادراجها بحساب التعديلات المحاسبية وهو ما أثر في على الاحتياطات المجمعة للمجموع التي بلغت 8 457 ألف دينار.

تتعلق هذه التسويات بالأعباء على الأقساط المتغيرة والإيرادات الموزعة على سندات التوظيف وسندات الاستثمار (BTA) واسترداد المدخرات على الأموال المتصرف فيها.

وعلى ضوء هذه التعديلات، تمت إعادة معالجة البيانات الواردة بالقوائم المالية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة.

5-1-3 إعادة التصنيف بين بنود القوائم المالية

من أجل تقديم أفضل للقوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023، تم إجراء عمليات إعادة تصنيف على مستوى الشركة الأم للبنود الرئيسية خاصة فيما يتعلق بحسابات القروض للأعوان (من بند الأصول 07 إلى الأصول 03) والحسابات المجمدة (من بند الأصول 03 إلى الأصول 07) ومن الخصوم 05 إلى الخصوم 07، فضلاً عن ضم بعض المستحقات التي تم إدراجها مبدئياً كمدخرات للمخاطر والأعباء (الخصوم 05) إلى البنود المقابلة (الأصول 01 والأصول 07).

وعلى ضوء عمليات إعادة التصنيف، تمت إعادة معالجة الأرقام الواردة بالقوائم المالية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة.

5-1-4 تسوية الضرائب المرحلة

قامت الشركة التونسية للبنك خلال السنة المحاسبية 2023 بتسوية بعض العمليات التي أثرت على معالجة الضريبة المرحلة.

تمت إعادة معالجة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة.

5-2 إعادة تصنيف سندات الخزينة القابلة للتنظير

في إطار تطوير نموذج عمل جديد، قام البنك بإعادة تصنيف سندات خزينة من محفظة التداول (سندات الخزينة القابلة للتنظير للتوظيف) إلى محفظة البنك (سندات الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار).

وبلغت إعادة التصنيف ما قيمته 736,924 مليون دينار.

بلغ قائم سندات الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار بعد إعادة التصنيف في 31 ديسمبر 2023 ما قدره 1 419,072 مليون دينار.

5-3 إعادة معالجة الضمانات المقبولة على مستوى قائمة التعهدات خارج الموازنة

أدت أعمال الانتقال لمنظومة المعلومات الجديدة إلى إعادة معالجة بند «الضمانات المستلمة» في قائمة التعهدات خارج الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2022. وترد إعادة المعالجة على النحو الاتي :

البند	الرصيد في 2022/12/31	الرصيد بعد إعادة المعالجة في 2022/12/31	مبلغ إعادة المعالجة في 31/12/2022 بالدينار التونسي
التعهدات خارج الموازنة	3 059 631	2 980 012	79 619
خ م 7 - الضمانات المستلمة			

5-4 قضية برونو بولي

رفع السيد برونو بولي قضية ضد البنك سنة 2011 لاستعادة رفاع خزينة وضعها على ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية. وبتاريخ 29 أكتوبر 2015، أدان حكم ابتدائي تم تأييده في الاستئناف الشركة التونسية للبنك ويقضي بأن تعيد له تلك الرفاع أو دفع 7 مليون دولار.

نقضت محكمة التعقيب الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف بتونس. وتم الحصول على حكم تأجيل تنفيذ دون دفع أي ضمان.

جددت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الذي يقضي بإدانة البنك واعادته الرفاع أو دفع 7 مليون دولار. وعليه، تم تكوين مدخرات للمخاطر في 31 ديسمبر 2020 بما قيمته 36 533 ألف دينار.

بلغت القيمة الإجمالية للديون التي قام البنك بالشطب والتفويت فيها 308 798 مليون دينار بما في ذلك 71 161 مليون دينار بعنوان فوائد التأخير.

5-6 المساهمة في صندوق الضمانات على الإيداعات

تطبيقا للفصل عدد 149 وعملا بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات البنكية بالإضافة إلى أحكام الأمر عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017 المتعلق بقواعد تدخل وتنظيم وتسيير هذا الصندوق، يتوجب على الشركة التونسية للبنك المساهمة في صندوق ضمان الودائع وذلك بمساهمة سنوية قدرها 0.3% من قائم الودائع. بلغت المساهمة الخاصة بسنة 2023 ما قيمته 26 540 ألف دينار.

إيضاح 6 - إيضاحات حول بنود الموازنة المجمعة (الأرقام بحساب ألف دينار تونسي)

6-1 خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزانة العامة للبلاد التونسية

بلغت الخزانة و الأموال لدى البنك المركزي التونسي و مركز الصكوك البريدية و الخزانة العامة للبلاد التونسية 180 439 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 181 013 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، مسجلة بذلك تراجعا قدره 574 ألف دينار. ويتمّ تفصيل هذا البند على النحو التالي :

البيانات (بالآلاف الدنانير)	2023	2022	التغير	%
الخزانة	80 552	81 160	(608)	(0.7%)
الخزانة بالدينار *	72 509	75 609	(3 100)	(4.1%)
الخزانة بالعملة الأجنبية	12 028	9 536	2 492	26.1%
المدخرات على الخزانة ومركز الصكوك البريدية والخزانة العامة للبلاد التونسية *	(3 985)	(3 985)	0	0.0%
البنك المركزي التونسي	98 201	98 167	34	1
البنك المركزي التونسي بالدينار	[662]	[4 654]	3 992	85.8%
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	98 863	102 821	(3 958)	(3.8%)
مركز الصكوك البريدية	1 057	1 057	-	-
الخزانة العامة للبلاد التونسية	629	629	-	-
المجموع	180 439	181 013	(574)	(0.3%)

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.

6-2 مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ إجمالي المستحقات من المؤسسات البنكية والمالية 547.142 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 446.328 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصيله كالاتي :

وخلال السنة المحاسبية 2021، وتبعاً للحكم المحال إليها، قدم البنك مرة أخرى طعنا بالتعقيب وتمكن من الحصول على حكم تأجيل تنفيذ دون دفع أي ضمان.

وبموجب القرار عدد 39932/32 الصادر بتاريخ 14 جوان 2022، نقضت محكمة التعقيب الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف.

وقد عينت أول جلسة استماع أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 10 جويلية 2023.

تم الإبقاء على القضية للمرافعة وإحالتها إلى جلسة استماع في 14 ماي 2024.

5-5 الشطب والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة مكررا رابع عشر للفصل عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، قامت الشركة التونسية للبنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2023.

وبالرجوع إلى القانون عدد 4 لسنة 1998 المؤرخ في 2 فيفري 1998 والمتعلق بشركات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعة من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة الشركة التونسية لاستخلاص الديون.

البيانات (بالآلاف الدنانير)	2023	2022	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية	51 091	75 947	(24 856)	(32,7%)
- حسابات جارية للبنوك المقيمة	292	827	(535)	(64,7%)
- حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	50 753	75 119	(24 366)	(32,4%)
- حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	46	1	45	4500,0%
قروض للمؤسسات البنكية	423 762	299 032	124 730	41,7%
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 828	71 849	(21)	(0,0%)
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	351 934	227 183	124 751	54,9%
مدخرات على القروض ما بين البنوك	(1 828)	(1 849)	21	1,1%
مستحقات وقروض للمؤسسات المالية المختصة	74 033	73 175	858	1,2%
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية الخاصة (الإيجار المالي)	45 260	44 402	858	1,9%
مستحقات وقروض للمؤسسات المالية الخاصة (الشركة التونسية لإعادة التأمين)	28 773	28 773	-	-
- مستحقات مرتبطة	84	23	61	265,2%
- مستحقات مرتبطة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	84	23	61	265,2%
المجموع	547 142	446 328	100 814	22,6%

ترد المستحقات وفقا لاستحقاق إعادة التمويل من قبل البنك المركزي التونسي كالآتي :

البيانات (بالآلاف الدنانير)	2023	2022	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			-	-
- غير القابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي	547 142	446 328	100 814	22,6%
المجموع	547 142	446 328	100 814	22,6%

ترد المستحقات على المؤسسات البنكية و المالية (دون المستحقات المرتبطة) سواء تم احتسابها أم لا بسندات على السوق ما بين البنوك على النحو الآتي :

البيانات (بالآلاف الدنانير)	2023	2022	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			-	-
مستحقات غير محتسبة بسندات للسوق ما بين البنوك	547 142	446 328	100 814	22,6%
المجموع	547 142	446 328	100 814	22,6%

ترد المستحقات على المؤسسات البنكية و المالية (دون المستحقات المرتبطة) طبقا للمدة المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 كالآتي :

البيانات (بالآلاف الدنانير)	3 أشهر ≤	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	5 سنوات	المجموع
المستحقات على المؤسسات البنكية	51 091	-	-	-	51 091
حسابات جارية للبنوك المقيمة	292	-	-	-	292
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	50 753	-	-	-	50 753
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	46	-	-	-	46
قروض للمؤسسات البنكية	423 762	-	-	-	423 762
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 828	-	-	-	71 828
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	351 934	-	-	-	351 934
مدخرات على القروض ما بين البنوك	(1 828)	-	-	-	(1 828)
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	681	12 201	30 378	2 000	45 260
مستحقات على المؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التأمين)	28 773	-	-	-	28 773
مستحقات مرتبطة	84	-	-	-	84
المجموع	502 563	12 201	30 378	2 000	547 142

6-3 مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2022 و 2023 :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغير	%
حسابات جارية مدينة *	1 045 940	1 036 874	9 066	0,9%
قروض من موارد خصوصية *	163 495	146 816	16 679	11,4%
مستحقات تتحملها الدولة	9 440	9 440	-	-
تنفيل تتحملة الدولة	4 230	4 230	-	-
حسابات جارية للشركاء	88 608	88 608	-	-
مساعدات أخرى للحرفاء *	10 738 439	11 267 356	(528 917)	(4,7)%
مستحقات للتخلي	4 298	4 298	-	-
مستحقات مرتبطة ×	90 613	110 238	(19 625)	(17,8)%
مستحقات بنكية على ملك الشركة التونسية لاستخلاص الديون	1 113 150	1 083 852	29 298	2,7%
قروض أخرى على موارد خصوصية	49 333	39 516	9 817	24,8%
المجموع الإجمالي	13 307 546	13 791 228	(483 682)	(3,5)%
مدخرات	(2 259 419)	(2 209 483)	(49 936)	(2,3)%
مدخرات على حسابات جارية	(149 429)	(144 889)	(4 540)	(3,1)%
مدخرات على موارد خصوصية	(42 128)	(36 576)	(5 552)	(15,2)%
مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"	(719 189)	(744 745)	25 556	3,4%
مدخرات على حسابات جارية للشركاء	(45 552)	(45 552)	-	-
مدخرات على مستحقات للتخلي	(455)	(455)	-	-
مدخرات جماعية	(208 786)	(176 948)	(31 838)	(18,0)%
مدخرات على مستحقات بنكية على ملك الشركة التونسية لاستخلاص الديون	(1 093 880)	(1 060 318)	(33 562)	(3,2)%
فوائد مؤجلة	(513 297)	(526 290)	12 993	2,5%
فوائد مؤجلة على حسابات جارية	(42 844)	(39 828)	(3 016)	(7,6)%
فوائد مؤجلة على قروض أخرى للحرفاء	(413 091)	(434 664)	21 573	5,0%
فوائد مؤجلة على حسابات جارية للشركاء	(34 579)	(34 579)	-	-
فوائد مؤجلة على ديون للتخلي	(3 843)	(3 843)	-	-
فوائد مؤجلة على مستحقات مرتبطة	(18 940)	(13 376)	(5 564)	(41,6)%
إيرادات مقبوضة مسبقا	(41 770)	(52 521)	10 751	20,5%
المجموع الصافي بالآلاف دينار	10 493 060	11 002 934	(509 874)	(4,6)%

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.

ترد هيكلية المستحقات الصافية على الحرفاء في 31 ديسمبر 2023 على النحو الآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	المستحق الإجمالي	مدخرات فردية	مدخرات إضافية	فوائد مؤجلة	إيرادات مقبوضة مسبقا	المستحق الصافي
حسابات جارية مدينة	1 045 940	(120 336)	(29 092)	(42 844)	-	853 668
قروض من موارد خصوصية	212 828	(38 973)	(3 155)	-	-	170 700
حسابات جارية للشركاء	88 608	(32 152)	(13 400)	(34 579)	-	8 477
قروض أخرى على الحرفاء	10 752 108	(548 963)	(170 226)	(413 091)	(41 770)	9 578 058
مستحقات للتخلي	4 298	(455)	-	(3 843)	-	-
مستحقات على ملك الشركة التونسية لاستخلاص الديون	1 113 150	(1 093 880)	-	-	-	19 270
مستحقات مرتبطة	90 613	-	-	(18 940)	-	71 673
المجموع	13 307 545	(1 834 759)	(215 873)	(513 297)	(41 770)	10 701 846
مدخرات جماعية	(208 786)	(208 786)	-	-	-	(208 786)
المستحق الصافي	13 307 545	(2 043 545)	(215 873)	(513 297)	(41 770)	10 493 060

ترد المستحقات الإجمالية على الحرفاء عدا الديون غير المدفوعة والديون المرتبطة حسب المدة المتبقية على النحو الآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المستحق الإجمالي
حسابات جارية مدينة	1 045 940	-	-	-	1 045 940
قروض على موارد خصوصية	8 213	17 225	91 172	46 885	163 495
مستحقات تتحملها الدولة	9 440	-	-	-	9 440
تنفيذ تتحملة الدولة	4 230	-	-	-	4 230
حسابات جارية للشركاء	88 608	-	-	-	88 608
مساعداً أخرى للحرفاء	10 738 439	-	-	-	10 738 439
مستحقات بنكية على ملك الشركة التونسية	1 113 150	-	-	-	1 113 150
لاستخلاص الديون					
المجموع في 31 ديسمبر 2022	13 008 020	17 225	91 172	46 885	13 163 302

ترد المستحقات المشكوك في خلاصها و مدخراتها على النحو الآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	مخصصات للمدخرات	استعادة مدخرات	اعادة تصنيف	2023
مدخرات على حسابات جارية	(144 889)	(38 866)	38 019	(3 693)	(149 429)
مدخرات على موارد خصوصية	(36 576)	(19 261)	8 376	5 333	(42 128)
مدخرات على قروض أخرى للحرفاء	(744 744)	(183 390)	212 916	(3 971)	(719 189)
مدخرات على حسابات جارية للشركاء	(45 552)	-	-	-	(45 552)
مدخرات على مستحقات للتخلي	(455)	-	-	-	(455)
مدخرات جماعية	(176 948)	(31 838)	-	-	(208 786)
مدخرات على مستحقات بنكية على ملك الشركة التونسية	(1 060 318)	(5 248)	807	(29 121)	(1 093 880)
لاستخلاص الديون					
المجموع	(2 209 482)	(278 603)	260 118	(31 452)	(2 259 419)

3-3-6 المدخرات الجماعية

عملاً بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 01 لسنة 2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 والمتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، كَوّن البنك باقتطاع من نتائج السنة، مدخرات ذات صبغة عامّة تسمّى «المدخرات الجماعية» وذلك لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (الصنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (الصنف 1) بمقتضى الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عد 24 لسنة 1991.

بلغت المدخرات الجماعية 213 424 مليون دينار في موفى 2023.

4-3-6 ديون مهيكلّة وديون تكفلت بها الدولة دون فوائد

تتمثل الديون التي تكفلت بها الدولة في ديون عدد من الشركات العمومية والتي تكفلت بها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 1999 وبلغ قائمها 9 440 ألف دينار تونسي. وقعت هيكلّة هذه الديون على فترة ممتدّة من 20 إلى 25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

1-3-6 الضمانات

يتم تحديد الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لاحتساب المدخرات على التعهدات في بعض الحالات في غياب جرد للوثائق القانونية التي تبررها (شهادات الملكية وشهادات الوكالة العقارية السياحية أو الوكالة العقارية الصناعية...).

2-3-6 المدخرات الإضافية

عملاً بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على التعهدات ذات أقدمية في الصنف 4 تساوي أو تتجاوز 3 سنوات بما قيمته 76 486 ألف دينار بعنوان السنة المحاسبية 2023.

بلغ رصيد المدخرات الإضافية ما قدره 215 873 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.

6-4 محفظة السندات التجارية

تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات مداخل قارة تصدرها الدولة وسندات ذات مداخل متغيرة. بلغ رصيد هذا البند، في نهاية ديسمبر 2023، ما قدره 730 474 ألف دينار مقابل 1 109 195 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2022 وتفصيل ذلك كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	اقتناء/ تخصيص	تفويت/ تصفية/ استعادة	إعادة تصنيف	2023
أ. سندات التوظيف	869 797	364 167	(137 172)	(644 542)	452 251
أسهم (توظيف)	20 066	8 927	[8 854]	23	20 162
رقاق خزينة قابلة للتنظيم (توظيف) *	712 164	299 196	[95 839]	[695 762]	219 759
سندات رقابية (توظيف)	131 485	26	[84]	51 768	183 196
أذن خزينة وشهادات إيداع (توظيف)	5 152	10 127	[698]	[5 329]	9 252
حصص في صناديق التوظيف الجماعي (توظيف)	969 29	790 20	[28 705]	[719]	21 335
سندات توظيف أخرى	[5 270]	-	738	-	[4 532]
ديون مرتبطة برقاق الخزينة القابلة للتنظيم (توظيف) *	21 912	17 395	-	[28 711]	10 596
ديون مرتبطة بالسندات الرقابية	3 878	6 888	[6 889]	[711]	3 166
ديون مرتبطة بسندات التوظيف الأخرى	[21]	818	[749]	318	366
منح/ نقص قيمة سندات الخزينة القابلة للتنظيم (توظيف) *	[42 801]	-	3 908	32 003	[6 890]
مدخرات على سندات التوظيف	[6 737]	-	-	2 578	[4 159]
إ. سندات المبادلة	239 398	283 639	(244 814)	-	278 223
سندات المبادلة ذات الدخل القار	239 398	283 639	(244 814)	-	278 223
رقاق خزينة قصيرة المدى (مبادلة)	244 814	285 855	[244 814]	-	285 855
مستحقات وديون مرتبطة	[5 416]	[2 216]	-	-	[7 632]
المجموع الصافي	1 109 195	647 806	(381 986)	(644 542)	730 474

[*] تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة



القرية البربرية بشننّي

5-6 محفظة سندات الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2023، ما قدره 2 178 295 ألف دينار مقابل 1 401 494 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2022 ويفصل ذلك كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغير	%
سندات خزينة قابلة للتنظيم للاستثمار	1 419 072	841 367	577 705	68,7%
خصم/منع على سندات خزينة قابلة للتنظيم للاستثمار	(58 252)	(12 828)	(45 424)	(354,1)%
مستحقات مرتبطة	54 655	25 527	29 128	114,1%
مجموع سندات الخزينة القابلة للتنظيم للاستثمار	1 415 475	854 066	561 409	65,7%
قروض رقاعية	18 307	20 227	(1 920)	(9,5)%
قرض وطني	554 650	348 801	205 849	59,0%
مدخرات متعلقة بالقروض الرقاعية	(9 088)	(3 650)	(5 438)	(149,0)%
مستحقات مرتبطة	30 458	13 772	16 686	121,2%
مستحقات مرتبطة على القرض الوطني	-	16	(16)	(100,0)%
مجموع سندات الاستثمار الأخرى	594 327	379 166	215 161	56,7%
مدخرات على حصص في صناديق التوظيف الأخرى *	-	1 635	(1 635)	(100,0)%
مجموع صناديق التوظيف الأخرى	-	635 1	(635 1)	(100,0)%
حصص في صناديق التوظيف الأخرى	49 148	146 49	2	0,0%
مدخرات على حصص التوظيف الاجتماعي	(3 720)	-	(720 3)	-
مجموع صناديق التوظيف الاجتماعي	45 428	49 146	(3 718)	(7,6)%
سندات المساهمة	199 408	198 913	495	0,2%
مساهمات مع إعادة الإحالة	123 250	120 938	2 312	1,9%
شركات في طور التصفية	30	30	-	-
مدخرات على سندات المساهمة	(130 314)	(131 860)	1 546	1,2%
مدخرات على مساهمات مع إعادة الإحالة	(69 813)	(70 931)	1 118	1,6%
مستحقات وديون مرتبطة	(219)	(332)	113	34,0%
مستحقات تابعة على المساهمات مع إعادة الإحالة	723	723	-	-
مجموع سندات المساهمة	123 065	117 481	5 584	4,8%
المجموع	2 178 295	1 401 494	776 801	55,4%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

ويبرز الجدول التالي التغيرات حسب نوعية السندات المصنفة في محفظة الاستثمار :

البيانات	2022	الاكتتاب	تقويت/تصفية/ استعادة	إعادة تصنيف	2023
سندات الخزينة القابلة للتنظيم للاستثمار	841 367	89 973	(205 925)	693 657	1 419 072
قروض رقاعية	20 227	2 048	(4 780)	812	18 307
قرض وطني	348 801	276 600	-	(70 751)	554 650
حصص في صناديق التوظيف الجماعي	49 146	2	-	-	49 148
سندات المساهمة	198 913	1 625	(549)	(581)	199 408
مساهمات مع إعادة الإحالة	120 938	1 324	(1 371)	2 359	123 250
شركات في طور التفويت	30	-	-	-	30
المجموع	1 579 422	371 572	(212 625)	625 496	2 363 865

6-6 سندات مجمعة حسب طريقة التقييم بالمعادلة

تشمل مساهمات المجمع في الشركات المجمعة حسب طريقة التقييم بالمعادلة الشركات التالية :

بآلاف الدينانير

شركات حسب التقييم بالمعادلة	مساهمة المجمع 2023	مساهمة المجمع 2022	التغيير %	قيمة المعادلة 2023	قيمة المعادلة 2022	التغيير	%
البنك الأجنبي التونسي	%50,0	%50,0	%0,0	32 702	35 660	(2 958)	(%8,3)
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,1	%27,1	%0,0	1 747	1 581	166	%10,5
الشركة النيجيرية للبنك	%25,0	%25,0	%0,0	58 134	60 207	(2 073)	(%3,4)
الشركة المدنية العقارية " دار المصرفي "	%20,0	%20,0	%0,0	1 392	1 327	65	%4,9
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,0	%20,0	%0,0	13 798	13 944	(146)	(%1,0)
سيكاف المدخر	%7,8	%7,5	%0,3	-	-	-	-
سيكاف الرقاعي	%1,0	%2,4	(%1,4)	-	-	-	-
المجموع				107 773	112 719	(4 946)	(%4,4)

6-7 الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 168 975 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023. وتفصل العمليات المسجلة خلال السنة المحاسبية 2023 كما يلي :

بآلاف الدينانير

البيانات	إجمالي قيمة الاقتناء في 2022	اقتناء / تفويت 2023	قيمة الاقتناء 2023	تراكم استهلاك إلى حدود 2022	استهلاك 2023	تحويل مدخرات	تراكم استهلاك إلى حدود 2023	القيمة الصافية في 2023
أصول ثابتة غير مادية	39 855	2 529	42 384	(33 418)	(3 772)	(322)	(37 512)	4 872
برمجيات إعلامية	39 642	2 529	42 171	(33 300)	(3 732)	(346)	(37 378)	4 793
تكاليف الدراسة والتطوير	136	-	136	(98)	(40)	24	(114)	22
الحق في الإيجار	57	-	57	-	-	-	-	57
أصول أخرى ثابتة غير مادية	20	-	20	(20)	-	-	(20)	-
أصول ثابتة مادية	361 522	27 714	389 236	(214 757)	(12 946)	2 570	(225 133)	164 103
أراضي	39 768	11 358	51 126	-	-	-	-	51 126
مباني	88 695	-	88 695	(51 973)	(2 020)	1 118	(52 875)	35 820
أثاث مكاتب	10 500	512	11 012	(7 589)	(870)	147	(8 312)	2 700
معدات نقل	4 823	600	5 423	(3 195)	(728)	394	(3 529)	1 894
معدات إعلامية	54 623	4 116	58 739	(51 998)	(2 825)	2 366	(52 457)	6 282
معدات اتصال	2 074	10	2 084	(1 341)	(47)	(582)	(1 970)	114
معدات مكاتب	19 150	1 609	20 759	(18 205)	(618)	442	(18 381)	2 378
معدات سلامة	7 527	2 960	10 487	(4 072)	(632)	(76)	(4 780)	5 707
معدات تكييف	6 095	-	6 095	(5 641)	(106)	(92)	(5 839)	256
أشغال تهيئة وتجهيز	75 173	8 511	83 684	(50 031)	(4 771)	(1 597)	(56 399)	27 285
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	-	33	(31)	-	(2)	(33)	-
معدات مكاتب خارج الاستغلال	403	-	403	(371)	(10)	8	(373)	30
معدات سياحية	14 141	83	14 224	(13 306)	(317)	-	(13 623)	601
مبان خارج الاستغلال	28 044	-	28 044	(6 993)	-	444	(6 549)	21 495
مباني طور الانجاز	-	445	445	-	-	-	-	445
أصول ثابتة في طور الإدراج	1 057	(1 057)	-	-	-	-	-	-
أصول ثابتة مادية أخرى	9 416	(1 433)	7 983	(11)	(2)	-	(13)	7 970
المجموع	401 376	30 243	431 620	(248 175)	(16 718)	2 248	(262 645)	168 975

6-8 أصول أخرى

بلغ مجموع بنود الأصول الأخرى 503 218 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023، مقابل 496 557 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 تفصيل كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
قروض وتسبيقات للأعوان *	15 099	12 675	2 424	19,1%
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب *	49 236	18 592	30 644	164,8%
مخزونات مختلفة *	53 639	53 980	(341)	0,6%
تغير أسعار الصرف تتحمله الدولة	178	178	-	-
المقر الرئيسي والفروع والوكالات	24 277	10 933	13 344	122,1%
حسابات تسوية الأصول *	137 313	124 235	13 078	10,5%
قيم مقدمة للمقاصة *	(9 758)	77 406	(87 164)	(112,6)%
أعباء مدفوعة مسبقا *	1 102	1 012	90	8,9%
إيرادات للتحويل *	3 328	2 171	1 157	53,3%
الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع	18 755	19 034	(279)	1,5%
بنود أصول أخرى *	170 702	127 594	43 108	33,8%
حرفاء وحسابات مرتبطة	5 511	5 303	208	3,9%
مدخرات على بنود أصول أخرى *	(52 762)	(44 101)	(8 661)	(19,6)%
حسابات أخرى مجمدة *	86 598	87 545	(947)	(1,1)%
المجموع	503 218	496 557	6 661	1,3%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

6-9 البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

بلغ رصيد هذا البند 1 077 234 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1 517 934 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصيله كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
طلب عروض	954 000	1 131 000	(177 000)	(15,6)%
تسهيل القرض	10 000	420 000	(410 000)	(97,6)%
استعمالات من طرف البنك المركزي التونسي	112 163	(34 744)	146 907	422,8%
ديون مرتبطة	1 071	1 678	(607)	(36,2)%
المجموع	1 077 234	1 517 934	(440 700)	(29,0)%

6-10 إيداعات المؤسسات البنكية والمالية وأموالها

بلغ رصيد هذا البند 582 379 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 535 650 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتقسيمه حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مؤسسات مالية	89 034	113 637	(24 603)	(21,7)%
بنوك إيداع	281	29	252	869,0%
بنوك غير مقيمة	88 753	113 608	(24 855)	(21,9)%
اقتراضات فيما بين البنوك	491 662	420 409	71 253	16,9%
اقتراضات بالدينار	303 509	168 800	134 709	79,8%
اقتراضات بالعملة الأجنبية	188 153	251 609	(63 456)	(25,2)%
حسابات المؤسسات المالية وديون مرتبطة	1 683	1 604	79	4,9%
المجموع	582 379	535 650	46 729	8,7%

التفصيل حسب تجسيدها بسندات على مستوى السوق بين البنوك :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ديون غير مجمدة بسندات السوق بين البنوك	582 379	535 650	46 729	8,7%
المجموع	582 379	535 650	46 729	8,7%

تفصيل إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (دون اعتبار الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 2023/12/31 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
ودائع تحت الطلب للمؤسسات المالية	89 034	-	-	-	89 034
بنوك ايداع	281	-	-	-	281
بنوك غير مقيمة	88 753	-	-	-	88 753
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	456 890	34 772	-	-	491 662
اقتراضات بالدينار	303 509	-	-	-	303 509
اقتراضات بالعملة الأجنبية	153 381	34 772	-	-	188 153
حسابات المؤسسات المالية	1 377	306	-	-	1 683
المجموع	547 301	35 078	-	-	582 379

6-11 ودائع الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 10 004 984 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 9 737 053 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ودائع تحت الطلب	2 615 314	2 579 825	35 489	1,4%
ودائع الادخار	4 245 908	3 870 738	375 170	9,7%
حسابات لأجل	773 745	731 945	41 800	5,7%
حسابات بالدينار القابل للتحويل	117 079	124 272	[7 193]	[5,8%]
حسابات بالعملة الأجنبية	761 335	781 666	[20 331]	[2,6%]
توظيفات بالعملة الأجنبية	305 325	264 322	41 003	15,5%
رقاق الصندوق	681 646	686 193	[4 547]	[0,7%]
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء *	221 301	294 613	[73 312]	[24,9%]
ديون مرتبطة	[5 669]	[8 521]	2 852	33,5%
شهادات الإيداع	289 000	412 000	[123 000]	[29,9%]
المجموع	10 004 984	9 737 053	267 931	2,8%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

تفصيل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية عدا الديون المرتبطة :

بآلاف الدينار

البيانات	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام
ودائع تحت الطلب	3 610 963	187 784	306	-	3 799 053
ودائع تحت الطلب بالدينار	2 615 314	-	-	-	2 615 314
حسابات بالدينار القابل للتحويل	117 079	-	-	-	117 079
حسابات بالعملة الأجنبية	761 335	-	-	-	761 335
توظيفات بالعملة الأجنبية	117 235	187 784	306	-	305 325
ودائع الادخار	4 245 908	-	-	-	4 245 908
حسابات ادخار خصوصية	4 203 762	-	-	-	4 203 762
حسابات ادخار أخرى	42 146	-	-	-	42 146
ودائع لأجل	704 851	840 882	198 658	-	1 744 391
حسابات لأجل	296 512	401 134	76 099	-	773 745
رقاع الصندوق	210 339	348 748	122 559	-	681 646
شهادات إيداع	198 000	91 000	-	-	289 000
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	221 301	-	-	-	221 301
المجموع	8 783 023	1 028 666	198 964	-	10 010 653

6-12 اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 640 645 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 596 332 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيله كالاتي :

بآلاف الدينار

البيانات	2023	2022	التغيير	%
اقتراضات رقاعية وخاصة	252 333	286 015	(33 682)	(11.8%)
موارد خصوصية	339 362	275 288	64 074	23.3%
موارد الميزانية	86 414	88 629	(2 215)	(2.5%)
موارد خارجية	252 948	186 659	66 289	35.5%
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	53 420	40 797	12 623	30.9%
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	3 069	2 390	679	28.4%
ديون مرتبطة	388	388	-	-
فارق الصرف على الاقتراض	(7 927)	(8 546)	619	7.2%
المجموع	640 645	596 332	44 313	7.4%

(أ) اقتراضات رقاعية وخاصة

تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة حسب المدة المتبقية في 2023/12/31 كالاتي :

بآلاف الدينار

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	32 215	34 283	185 680	155	252 333

تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة المدى وقصيرة المدى في 2023/12/31 كالاتي :

بآلاف الدينار

البيانات	الرصيد 2022	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	الرصيد 2023
اقتراضات طويلة المدى	252 550	-	1 574	(97 172)	156 952
اقتراضات قصيرة المدى	33 465	-	(38 401)	100 317	95 381
المجموع	286 015	-	(36 827)	3 145	252 333

(ب) موارد خصوصية

تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى في 2023/12/31 كآلاتي :

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	3 501	28 637	151 544	155 681	339 363

تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى في 2023/12/31 كآلاتي :

البيانات	رصيد 2022	اقتراضات جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	إعادة تقييم	رصيد 2023
موارد طويلة المدى	254 539	82 712	(12 696)	(17 329)		307 226
موارد قصيرة المدى	20 749	-	(5 323)	16 710		32 136
مجموع الموارد قبل التغطية	275 288	82 712	(18 019)	(619)	-	339 362
تغطية الموارد بالعملة الأجنبية	(8 546)	-	-	619		(7 927)
مجموع الموارد	266 742	82 712	(18 019)	-	-	331 435

6-13 خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 927 179 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 767 049 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيله كآلاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغير	%
مدخرات للخصوم والأعباء (1)*	268 556	253 968	14 589	5,7%
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون اجتماعية (2)*	53 094	55 864	(2 770)	(5,0)%
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)*	68 272	41 240	27 032	65,5%
أعباء للدفع *	83 829	75 689	8 140	10,8%
دائون مختلفون *	94 521	22 538	71 983	319,4%
المقر الرئيسي والفروع والوكالات *	-	1 020	(1 020)	(100,0)%
حسابات تسوية للخصوم *	93 843	55 228	38 615	69,9%
قيم مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص *	92 326	123 646	(31 320)	(25,3)%
فارق التحويل	58 927	21 733	37 194	171,1%
قروض للتسوية *	963	2 243	(1 280)	(57,1)%
مزودي أصول ثابتة	1	1	-	-
مداخل مقيمة مسبقا	16 423	16 507	(84)	(0,5)%
مزودين مختلفين	5 014	4 702	312	6,6%
حسابات مرتبطة *	88 420	88 960	(540)	(0,6)%
حسابات التسوية المؤجلة/المرحلة *	2 990	3 711	(721)	(19,4)%
المجموع	927 179	767 049	160 130	20,9%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

1) بلغت المدخرات للخصوم والأعباء التي كونها المجمع في موفي السنة المحاسبية 2023 ما قدره 268.556 ألف دينار مقابل 253.968 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2022، وتغطي المدخرات المكونة المخاطر على العناصر خارج الموازنة والمخاطر المختلفة وتفصل كآلاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	مدخرات 2022	استعادة مدخرات	مخصصات للمدخرات	إعادة إدراج وتصحيح	مدخرات 2023
المدخرات للتعهدات بالإمضاء	58 709	19 161	(3 157)	(3 168)	71 545
المدخرات للمغادرة إلى التقاعد	69 934	14 993	(2 094)	-	82 833
المدخرات للمخاطر المختلفة *	125 325	48 821	(12 803)	(47 164)	114 178
المجموع	253 968	82 975	(18 054)	(50 332)	268 556

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

(2) يفصل هذا الباب كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ضرائب مستحقة الدفع على الشركات *	[9]	5 641	[5 650]	[100,2]
الأداء على القيمة المضافة *	3 882	4 018	[136]	[3,4]
خصم على المورد	29 509	26 479	3 030	11,4
صندوق تعديل أسعار الصرف	11 060	10 857	203	1,9
المساهمة الاجتماعية للتضامن	1	117	[116]	[99,1]
أداءات وضرائب أخرى	8 651	8 752	[101]	[1,2]
المجموع	53 094	55 864	[2 770]	[5,0]

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

(3) يفصل هذا الباب كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	1 738	1 583	155	9,8
أوراق مالية على فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	4 535	4 467	68	1,5
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبولة عن طريق المقاصة	13 967	79	13 888	17579,7
أوراق مالية للخصم التجاري لم يحل أجل خلاصها مرسلة إلى الاستخلاص	48 032	35 111	12 921	36,8
المجموع *	68 272	41 240	27 032	65,5

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

6-14 حصص الأقلية

يفصل هذا البند كالآتي :

البيانات	الاحتياطيات	النتائج	المجموع	الشركات
2023	2022	2023	2022	2023
1 - الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	[32]	6	13	3
2 - شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	1 868	154	59	2 022
3 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	[4]	[3]	[3]	[5]
4 - المالية للشركة التونسية للبنك	445	76	86	521
5 - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	[467]	2	1	[465]
6 - شركة عقارية الشارع	[63]	1	1	[62]
7 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	20	12	15	32
8 - الشركة العامة للبيع	4 132	209	272	4 341
9 - الشركة السياحية الدخيلة	1 218	219	28	1 437
10 - شركة أكتيفولنز	[3]	-	-	[3]
11 - سيكاف المستثمر	259	10	10	269
12 - سيكاف المستقبل	19	1	1	20
13 - سيكاف الرقاعية	170 290	149 339	10 505	180 795
14 - سيكاف المدخر	159 598	181 957	9 890	169 488
15 - البنك الأجنبي التونسي	[7]	[1]	[1]	[7]
16 - شركة الوسائل العامة	6	[4]	8	2
17 - شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	2 021	2 022	962	2 983
18 - الشركة النيجيرية للبنك	5	5	1	5
19 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	1	1	-	1
20 - شركة السلامة والحراسة	[2]	-	[3]	-
المجموع	339 333	342 580	22 041	361 374

6-15 الأموال الذاتية

عند تاريخ ختم الحسابات، بلغ رأس المال 776.875 ألف دينار. ويتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير للسهم وهو مدفوع بالكامل. وتفصل العمليات على الأموال الذاتية للبنك كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	رأس المال الاجتماعي	احتياطات معالجة	احتياطات تحويل	أسهم ذاتية	النتيجة المجمعة	الرصيد في 2023
الرصيد المعالج في 31 ديسمبر 2022	776 875	504 766	7 683	(5 508)	99 732	1 383 548
تخصيص نتيجة	-	99 732	-	-	(99 732)	-
الترفع في رأس المال	-	-	-	-	-	-
توزيع الأرباح	-	-	-	-	-	-
فارق التحويل	-	-	1 928	-	-	1 928
النتيجة المجمعة	-	-	-	-	51 208	51 208
إعادة تصنيف	-	(116 102)	-	-	-	(116 102)
تغيير طرق وتسوية الأخطاء *	-	(11 158)	-	-	-	(11 158)
تغييرات أخرى (الصندوق الاجتماعي، الإعانات، الأسهم الخاصة، إلخ.)	-	6 184	-	(28)	-	6 156
المجموع في 31 ديسمبر 2023	776 875	483 422	9 611	(5 536)	51 208	1 315 579

(*) نجم التغيير في طرق وتصحيح الأخطاء عن تغيير رؤوس أموال الافتتاح في عدد من الشركات وذلك تبعا لأخذ النسخة الأخيرة من القوائم المالية في 31 ديسمبر 2022 بعين الاعتبار.

6-15-1 مخصصات الدولة

طبقا للقانون عدد 17-2012 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات الدولة بمبلغ 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استبعاد البنك لتوازنه المالي.

بعد تسديد مبلغ 40.000 ألف دينار للدولة خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، تم إعادة تصنيف المبلغ المتبقي، أي 77.000 ألف دينار، في بند «خصوم أخرى».

6-15-2 الربح للسهم الواحد

بآلاف الدنانير

البيانات	2023	2022	التغيير	%
الربح الصافي للسنة المحاسبية قبل التغييرات المحاسبية (بآلاف الدنانير)	51 208	100 836	(49 628)	(49,2)%
عدد الأسهم العادية	155 375 000	155 375 000	-	-
عدد الأسهم الذاتية (باعتبار أسهم الشركة التونسية للبنك المملوكة من قبل الشركات التابعة)	1 052 294	992 773	59 521	6,0%
النسبة مقارنة بالأسهم الصادرة	0,68%	0,64%	0	6,0%
عدد الأسهم العادية المتداولة في بداية الفترة	154 322 706	154 382 227	(59 521)	(0,0)%
عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة	154 322 706	154 382 227	(59 521)	(0,0)%
عدد الأسهم المتوسط المرجح	154 322 706	154 382 227	(59 521)	(0,0)%
الأرباح الراجعة إلى الأسهم الذاتية	347	644	(297)	(46,2)%
الأرباح للسهم الواحد بالقيمة الاسمية بالدينار التونسي	0,332	0,653	(0,321)	(49,2)%

6-15-3 الاحتياطيات المجمعة

تتعلق الاحتياطيات المجمعة بالنتائج المتحصل عليها بالشركات المنتمية لمحيط التجميع وذلك منذ تاريخ بداية المراقبة الى تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة لتلك المتعلقة بالإصدار.

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مساهمة الشركة الأم *	502 962	514 987	(12 025)	(2,3)%
- حصة المجمع في منحة الإصدار	59 819	115 860	(56 040)	(48,4)%
- حصة المجمع في مخصصات الدولة	-	116 983	(116 983)	(100,0)%
- حصة المجمع في الاحتياطيات الأخرى *	443 143	282 144	160 999	57,1%
مساهمة الشركات التابعة المنتمية للقطاع البنكي *	[7 350]	[3 830]	[3 520]	(91,9)%
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات المالية	2 331	[225]	2 556	1136,0%
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات الأخرى	[4 911]	1 516	[6 427]	(423,8)%
المجموع	493 032	512 449	(19 417)	(3,8)%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

تفصل الاحتياطيات المجمعة حسب الشركة التابعة كالآتي :

اسم الشركة	احتياطيات مجمعة	احتياطيات تحويل	2023	احتياطيات مجمعة	احتياطيات تحويل	2022	التغيير	%
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) (*)	503 034	[72]	502 962	514 930	56	514 986	(12 024)	(2,3)%
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	16 659	-	16 659	17 524	-	17 524	(865)	(4,9)%
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	[461]	-	[461]	[5]	-	[5]	(456)	(9120,0)%
المالية للشركة التونسية للبنك	4 663	-	4 663	2 738	-	2 738	1 926	70,4%
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	5 614	1	5 615	5 926	1	5 927	(311)	(5,2)%
شركة عقارية الشارع	[6 240]	-	[6 240]	[6 367]	-	[6 367]	127	2,0%
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	[33 091]	-	[33 091]	[36 475]	-	[36 475]	3 384	9,3%
الشركة العامة للبيع	2 133	-	2 133	2 361	-	2 361	(228)	(9,7)%
الشركة السياحية الدخيلة	[1 151]	-	[1 151]	[1 204]	-	[1 204]	53	4,4%
شركة أكتيفوتلز	[7 044]	-	[7 044]	[446]	-	[446]	(6 598)	(1479,4)%
شركة سيكاف المستثمر	[46]	-	[46]	[40]	-	[40]	(6)	(15,0)%
شركة سيكاف المستقبل	[20]	-	[20]	[13]	-	[13]	(7)	(53,8)%
شركة سيكاف الرقاعية	[111]	-	[111]	[83]	-	[83]	(28)	(33,7)%
شركة سيكاف المدخر	9 121	-	9 121	10 203	-	10 203	1 082	10,6%
البنك الأجنبي التونسي	[52 718]	3 951	[48 767]	[44 705]	3 179	[41 526]	[7 241]	(17,4)%
شركة الوسائل العامة	243	-	243	[147]	-	[147]	390	265,3%
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	2 016	-	2 016	2 017	-	2 017	(1)	(0,0)%
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	874	-	874	950	-	950	(76)	(8,0)%
الشركة النيجيرية للبنك	35 685	5 732	41 417	33 250	4 447	37 697	3 720	9,9%
دار المصرفي	[368]	-	[368]	[420]	-	[420]	52	12,4%
شركة القطب التنموي المستير الفجة	4 743	-	4 743	4 797	-	4 797	(54)	(1,1)%
شركة السلامة والحراسة	[116]	-	[116]	[24]	-	[24]	(92)	(383,3)%
المجموع	483 422	9 611	493 032	504 766	7 683	512 449	(19 417)	(3,8)%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

6-15-4 النتيجة المجمعة

تم ختم السنة المحاسبية 2023 بنتيجة مجمعة ايجابية تقدر بـ 51 208 ألف دينار مقابل نتيجة تقدر بـ 99 732 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصل مساهمة الشركة الأم والشركات التابعة في النتيجة المجمعة كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مساهمة الشركة الأم الجامعة (*)	44 214	89 306	[45 092]	(%50,5)
مساهمة الشركات التابعة المنتمية للقطاع البنكي	[9 121]	[1 326]	[7 795]	(%587,9)
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات المالية	12 760	9 203	3 557	%38,7
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات الأخرى	3 355	2 549	806	%31,6
المجموع	51 208	99 732	(48 524)	(%48,7)

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

تفصل النتيجة المجمعة حسب الشركة على النحو التالي :

الشركة	2023	2022	التغيير	%
الشركة التونسية للبنك الشركة الأم (*)	44 214	89 306	[45 092]	(%50,5)
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	4 275	1 043	3 232	%309,7
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	[638]	[463]	[175]	(%37,8)
المالية للشركة التونسية للبنك	1 808	1 842	[34]	(%1,8)
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	158	95	63	%66,3
شركة عقارية الشارع	87	140	[53]	(%37,9)
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	6 141	5 397	744	%13,8
الشركة العامة للبيع	208	271	[63]	(%23,2)
الشركة السياحية الدخيلة	458	59	399	%676,3
شركة أكتيفولنز	[172]	[322]	150	%46,6
شركة سيكاف المستثمر	32	30	2	%6,7
شركة سيكاف المستقبل	46	39	7	%17,9
شركة سيكاف الرقاعية	105	260	[155]	(%59,6)
شركة سيكاف المدخر	833	960	[127]	(%13,2)
البنك الأجنبي التونسي	[8 242]	[6 240]	[2 002]	(%32,1)
شركة الوسائل العامة	[178]	275	[453]	(%164,7)
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	959	476	483	%101,5
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	758	516	242	%46,9
الشركة النيجيرية للبنك	[879]	4 913	[5 792]	(%117,9)
الشركة المدنية العقارية دار المصرفي	90	78	12	%15,4
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	1 054	1 146	[92]	(%8,0)
شركة السلامة والحراسة	90	[90]	180	%200,0
المجموع	51 208	99 732	(48 524)	(%48,7)

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

إيضاح 7 - إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة

7-1 خصوم محتملة

يفصل بند الخصوم المحتملة المتكون من «ضمانات وكفالات وضمائن أخرى مقدمة» و«اعتمادات مستندية» في 31 ديسمبر 2023 كآلاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ضمانات وكفالات بأمر الحرفاء	1 064 191	1 095 262	(31 071)	(2,8%)
ضمانات أخرى غير مشروطة أو قابلة للنقض أذنت بها البنوك	416 475	398 665	17 810	4,5%
مجموع الضمانات والكفالات وضمائن أخرى مقدمة	1 480 666	1 493 927	(13 261)	(0,9%)
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد	568 387	497 345	71 042	14,3%
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير	31 306	116 372	(85 066)	(73,1%)
مجموع الاعتمادات المستندية	599 693	613 717	(14 024)	(2,3%)
المجموع	2 080 359	2 107 644	(27 285)	(1,3%)

7-2 تعهدات تمويل مقدمة

بلغ رصيد بند «تعهدات التمويل المقدمة» في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 101 677 ألف دينار مقابل 157 328 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

البيانات	2023	2022	التغيير	%
تعهدات تمويل	101 651	157 302	(55 651)	(35,4%)
تعهدات على السندات	26	26	-	-
المجموع	101 677	157 328	(55 651)	(35,4%)

7-3 ضمانات مقبولة

بلغ رصيد هذا البند 2 818 597 ألف دينار في موفى 2023، مقابل 2 980 012 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2022.

البيانات	2023	2022	التغيير	%
ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المقيمة بالخارج	416 475	398 665	17 810	4,5%
ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين *	1 886 346	1 903 036	(16 690)	(0,9%)
ضمانات مقبولة من الحرفاء *	515 776	678 311	(162 535)	(24,0%)
المجموع *	2 818 597	2 980 012	(161 415)	(5,4%)

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

- جرى إعداد معطيات هذا البند بناء على بيانات غير محاسبية حددت بالاعتماد على مختلف إدارات البنك.
- يتم إبراز الضمانات المقابلة والواردة من البنوك ضمن بند الخصوم المحتملة وبند الضمانات المقبولة من البنوك.
- لا يتم أخذ الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية المساعدات الممنوحة لهم بعين الاعتبار.

إيضاح 8 - إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج المجمعة

8-1 فوائد ومداحيل مماثلة

ارتفعت الفوائد والمداحيل المماثلة إلى 1 058 704 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2023 مقابل 959 197 ألف دينار موفى ديسمبر 2022، وتفصيلها كما يلي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
فوائد على المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	33 030	11 811	21 219	179.7%
فوائد على قروض على السوق النقدية بالدينار	6 752	5 047	1 705	33.8%
فوائد على قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	26 278	6 878	19 400	282.1%
فوائد على أموال أخرى لدى المؤسسات البنكية والمالية	-	[114]	114	100.0%
فوائد على المستحقات على الحرفاء	995 306	910 908	84 398	9.3%
فوائد في شكل إيرادات على الحسابات المدينة *	109 575	98 181	11 394	11.6%
فوائد على المستحقات على الحرفاء *	885 731	812 727	73 004	9.0%
مداحيل مماثلة	30 368	36 478	(6 110)	(16.7)%
المجموع	1 058 704	959 197	99 507	10.4%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

8-2 عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد هذا البند 142 764 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 141 638 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022. وتفصيل ذلك كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
صكوك وأوراق مالية وتحويلات وخدمات خاصة بالحساب البنكي *	60 671	63 427	(2 756)	(4.3)%
عمليات على السندات	6 295	7 241	(946)	(13.1)%
عمليات الصرف	10 067	9 109	958	10.5%
عمليات التجارة الخارجية	12 247	7 771	4 476	57.6%
كراء خزائن محصنة	41	57	(16)	(28.1)%
دراسات	17 828	20 856	(3 028)	(14.5)%
عمولات أخرى *	35 615	33 177	2 438	7.3%
المجموع	142 764	141 638	1 126	0.8%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

8-3 أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

البيانات	2023	2022	التغيير	%	بآلاف الدينار
أرباح صافية على سندات المعاملات	19 501	6 229	13 272	213,1%	
فوائد صافية على رقاغ الخزينة	358 19	144 6	214 13	215,1%	
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المعاملات	121	76	45	59,2%	
فائض قيمة على التفويت في سندات المعاملات	22	9	13	144,4%	
أرصدة الربح أو الخسائر الصافية على سندات التوظيف	25 002	57 478	(32 476)	(56,5)%	
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات التوظيف	21 816	49 075	(27 259)	(55,5)%	
خسائر على سندات التوظيف	3 548	7 114	(3 566)	(50,1)%	
مخصصات مدخرات على نقص قيمة سندات التوظيف	(745)	(288)	(457)	(158,7)%	
استرجاع مدخرات على نقص قيمة سندات التوظيف	383	1 577	(1 194)	(75,7)%	
أرباح صافية على عمليات الصرف	50 701	56 246	(5 545)	(9,9)%	
النتيجة على عمليات الصرف	48 270	53 612	(5 342)	(10,0)%	
عمولات على الصرف اليدوي	2 431	2 634	(203)	(7,7)%	
المجموع	95 204	119 953	(24 749)	(20,6)%	

8-4 مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداخيل المسجلة ضمن هذا البند 162 494 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 96 266 ألف دينار في موفى ديسمبر 2022، وهي تنوزع كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%	بآلاف الدينار
فوائد ومداخيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار	387	157	230	146,5%	
فوائد ومداخيل مماثلة على سندات الخزينة القابلة للتنظيم للاستثمار	108 877	64 511	44 366	68,8%	
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمات	7 102	4 446	2 656	59,7%	
مداخيل سندات المساهمة مع إعادة الإحالة	1 135	1 281	(146)	(11,4)%	
فوائد ومداخيل مماثلة للسندات الرقاعية	44 993	25 871	19 122	73,9%	
المجموع	162 494	96 266	66 228	68,8%	

8-5 فوائد مدينة وأعباء مماثلة

ارتفعت هذه الفوائد، في نهاية السنة المحاسبية 2023، إلى 733 493 ألف دينار مقابل 579 620 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2022، وتفصيل ذلك كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%	بآلاف الدينار
عمليات مع المؤسسات البنكية	(159 319)	(113 401)	(45 918)	(40,5)%	
عمليات مع الحرفاء	(535 893)	(426 081)	(109 812)	(25,8)%	
اقتراضات وموارد خصوصية *	(38 213)	(40 083)	1 870	4,7%	
فوائد وأعباء أخرى	(68)	(55)	(13)	(23,6)%	
المجموع	(733 493)	(579 620)	(153 873)	(26,5)%	

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

8-6 مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مخصصات للمدخرات على تعهدات الحرفاء	(209 486)	(187 785)	(21 701)	(11,6)%
مخصصات للمدخرات على الديون المشكوك في خلاصها	(211 480)	(172 779)	(38 701)	(22,4)%
مخصصات للمدخرات على الحسابات الجارية الشريكة	-	48	[48]	(100,0)%
مخصصات للمدخرات الإضافية	(40 973)	(50 695)	9 722	19,2%
مخصصات للمدخرات الجماعية	(31 838)	(38 225)	6 387	16,7%
مخصصات للمدخرات على نقص القيمة لأصول الاستغلال للشركات التابعة الغير المالية	-	(50)	50	100,0%
استعادة مدخرات على ديون مشكوك في خلاصها	99 754	131 256	(31 502)	(24,0)%
استعادة مدخرات إضافية	149 327	128 128	21 199	16,5%
ديون تم التوفيت فيها أو التخلي عنها	(236 454)	(266 073)	29 619	11,1%
ديون مدرجة في حساب الخسائر	(3 439)	(9 127)	5 688	62,3%
استعادة الفوائد المعلقة على الديون المفوت فيها والمتخلي عنها	64 898	90 208	(25 310)	(28,1)%
مخصصات مدخرات أخرى	(51)	(609)	558	91,6%
استعادة مدخرات أخرى	770	133	637	478,9%
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	(13 486)	(16 645)	3 159	19,0%
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	(25 956)	(23 852)	(2 104)	(8,8)%
مخصصات للمدخرات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	(186)	(237)	51	21,5%
تعويضات ومعاشات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	(2 484)	(4 600)	2 116	46,0%
استعادة مدخرات على المخاطر والأعباء	13 047	7 979	5 068	63,5%
استعادة مدخرات للمغادرة للتقاعد والتطهير الاجتماعي	2 093	4 065	(1 972)	(48,5)%
المجموع	(222 972)	(204 430)	(18 542)	(9,1)%

8-7 مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يتوزع رصيد هذا الحساب، في موفى ديسمبر 2023، كما يلي :

بآلاف الديناري

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة سندات المساهمة	(3 118)	(2 850)	(268)	(9,4)%
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة سندات أخرى للاستثمار	(3 720)	-	(3 720)	-
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة السندات مع إعادة الإحالة	(2 071)	(817)	(1 254)	(153,5)%
فائض أو ناقص القيمة على تفويت سندات الاستثمار الأخرى	-	(730)	730	100,0%
فائض أو ناقص القيمة على تفويت سندات المساهمة	407	207 5	(800 4)	(92,2)%
خسائر على صندوق شركة استثمار ذات رأس مال تنمية	(12)	(10)	(2)	(20,0)%
استعادة مدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار	1 143	565	578	76,7%
استعادة مدخرات على انخفاض قيمة السندات مع إعادة الإحالة	1 484	840	644	76,7%
أرباح/خسائر على سندات المساهمة	-	(1 644)	1 644	100,0%
المجموع	(5 887)	561	(6 448)	(1149,4)%

8- إيرادات استغلال أخرى

بلغ رصيد هذا البند 21 301 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 20 536 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 ويفصل كالاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
مداخيل البناءات	11 069	11 971	(902)	(7,5)%
فارق مخزون القوائم والأشغال المنتهية	1 472	730	742	101,6%
إيرادات أخرى تابعة	158	412	(254)	(61,7)%
إيرادات أخرى : تقديم خدمات	8 602	7 423	1 179	15,9%
المجموع *	21 301	20 536	765	3,7%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

8-9 مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 246 357 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 222 786 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيلها كالاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أجور الأعوان *	(186 344)	(166 164)	(20 180)	(12,1)%
الأعباء الاجتماعية *	(54 883)	(51 113)	(3 770)	(7,4)%
فارق العطل المدفوعة الأجر	128	(376)	504	134,0%
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	(5 258)	(5 133)	(125)	(2,4)%
المجموع	(246 357)	(222 786)	(23 571)	(10,6)%

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2022 لأغراض المقارنة

8-10 تكاليف الاستغلال العامة

بلغت تكاليف الاستغلال العامة 106 271 ألف دينار في موفى ديسمبر 2023 مقابل 101 477 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 وتفصيلها كالاتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
كراء	(6 306)	(5 515)	(791)	(14,3)%
عمليات صيانة وإصلاح موكولة للغير	(6 843)	(5 663)	(1 180)	(20,8)%
أشغال من إنجاز الغير	(9 064)	(7 288)	(1 776)	(24,4)%
المساهمة في صندوق الضمانات والودائع	(26 540)	(24 813)	(1 727)	(7,0)%
مصاريف وأقساط تأمين	(1 979)	(2 060)	81	3,9%
تكاليف أخرى	(12 051)	(14 666)	2 615	17,8%
أداءات وضرائب	(10 680)	(5 731)	(4 949)	(86,4)%
إمدادات للمؤسسة	(2 352)	(3 061)	709	23,2%
أجور وأتعاب وسطاء وخبراء ومحامين	(6 087)	(3 455)	(2 632)	(76,2)%
مصاريف نقل وتنقل الأعوان	(393)	(373)	(20)	(5,4)%
مكافآت الحضور	(269)	(320)	51	15,9%
المساهمة الاجتماعية للتضامن	(406)	(338)	(68)	(20,1)%
التغيير في المخزونات الأخرى	(1 006)	(1 141)	135	11,8%
مصاريف مختلفة للتسيير	(20 824)	(26 290)	5 466	20,8%
حسابات تسوية أخرى	(1 471)	(763)	(708)	(92,8)%
المجموع	(106 271)	(101 477)	(4 794)	(4,7)%

8-11 رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى

بلغ رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى 8 158 في 31 ديسمبر 2023 مقابل 20 186 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 ويفصل كالتالي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى	20 304	36 632	(16 328)	(44,6%)
نقص أو زيادة قيمة التفويت	768	192	576	300,0%
منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"	1 753	1 587	166	10,5%
أرباح أخرى (1)	17 783	34 853	(17 070)	(49,0%)
خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى (2)	(12 146)	(16 446)	4 300	26,1%
المجموع	8 158	20 186	(12 028)	(59,6%)

- (1) يشمل هذا الرصيد أساسا ما يلي :
 - المبالغ التي تمت استعادتها على الديون التي تم شطبها بقيمة 8.700 ألف دينار
 - أرباح مقبوضة متعلقة بالسنوات المحاسبية السابقة بقيمة ألف دينار
- (2) يشمل هذا الرصيد أساسا ما يلي :
 - تعديل المنح المدفوعة بما قدره 6.651 ألف دينار

8-12 الأداء على الشركات

بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية 2023 ما قيمته 55 444 ألف دينار مقابل 95 604 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2022.

البيانات	2023	2022	التغيير	%
الأداء على الشركات	(55 444)	(95 604)	40 160	42,0%
الضرائب المؤجلة	-	-	-	-
المجموع	(55 444)	(95 604)	40 160	42,0%

- أبرزت ودائع وسحوبات الحرفاء تدفقا صافيا إيجابيا بـ 283 310 ألف دينار.
- أبرزت اقتناءات / تفويت في سندات التوظيف تدفقا صافيا سلبيا بـ 295 002 ألف دينار.
- بلغت المبالغ المسددة للأعوان ودائنون آخرون 131 019 ألف دينار.
- بلغت التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال وضعية مدفوعات صافية بـ 120 974 ألف دينار.

9-2 الأداء على الشركات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار

أبرزت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2023 تدفقا صافيا إيجابيا بـ 64 300 ألف دينار.

9 - إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية المجمعة (بالآلاف الدنانير)

إيضاح 9-1 التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال

أبرزت أنشطة الاستغلال خلال السنة المحاسبية 2023 تدفقا نقديا صافيا إيجابيا بـ 445 947 ألف دينار.

وتفصل أهم التغيرات كالتالي :

- سجلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضا قدر بـ 486 170 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة.
- أبرزت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء تدفقا صافيا إيجابيا بـ 378 168 ألف دينار.

إيضاح 9-3 التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

أبرزت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2023 تدفقا نقديا إيجابيا بـ 15 999 ألف دينار.

إيضاح 9-4 السيولة وما يعادلها

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها 697 381 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1 223 499 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، وتفصيله كالآتي :

البيانات	2023	2022	التغيير	%
الخزينة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة	86 223	78 001	8 222	10,5%
البنك المركزي التونسي	(979 033)	(1 419 767)	440 734	31,0%
بنوك ومؤسسات مختصة	(15 403)	(54)	(15 349)	(28424,1%)
قروض واقتراضات على السوق النقدية	(67 391)	(121 077)	53 686	44,3%
سندات المعاملات	278 223	239 398	38 825	16,2%
المجموع	(697 381)	(1 223 499)	526 118	43,0%

إيضاح 10 - الإيضاحات الخاصة بالأحداث اللاحقة للقوائم المالية المختومة

لقد خضعت الشركة التونسية للبنك لتدقيق ضريبي معمق يتعلق بجميع الضرائب والرسوم المفروضة عليه خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2019 حتى 31 ديسمبر 2020.

ولم يتم بعد إخطار البنك بنتائج هذا التدقيق. وبالتالي، لم يتم تكوين أي منخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية.

إيضاح 11 - الإيضاحات حول العمليات مع المؤسسات المرتبطة

1. الاتفاقيات المبرمة/المنجزة حديثا خلال السنة المالية 2023

1) قام البنك خلال السنة المالية 2023 باكتتاب ما قيمته 273.5 مليون دينار في القرض الوطني 2023 الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، وذلك على أربعة أقساط موزعة كالآتي :

القسط	المدة	نسبة الفائدة	المبلغ
2023-1	10 سنوات مع سنتي إمهال	9,95%	80 000
2023-2	10 سنوات مع سنتي إمهال	9,95%	54 000
2023-3	10 سنوات مع سنتي إمهال	9,95%	39 500
2023-4	10 سنوات مع سنتي إمهال	9,95%	100 000
المجموع بالألف دينار			273 500

المؤسسات العمومية. وتبلغ قيمة هذه الضمانات 855 مليون دينار.

خلال السنة المالية 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بتسجيل إيرادات توظيف بما قدره 12.057 مليون دينار تونسي عن مختلف أقساط القرض الوطني.

3) خلال السنة المالية 2023، أمضت الشركة التونسية للبنك مع الدولة التونسية، عبر وزاراتها، اتفاقية تمويل بالعملة الأجنبية في إطار القرض المشترك الذي منحه البنوك التونسية للدولة. وتقدم تفاصيل هذه الاتفاقية كالتالي :

2) خلال السنة المالية 2023، وبموجب قرارات وزير المالية، استفادت الشركة التونسية للبنك من مجموعة الضمانات التي منحتها الدولة، المساهم الرئيسي، لتغطية التزامات بعض

طبيعة الاتفاقية	مرجع العلاقة	المدة	نسبة الفائدة	مبلغ القرض بالعملة الأجنبية	المستحق في 2023/12/31 بالعملة الأجنبية	المستحق في 2023/12/31 بالآلاف دينار	الفوائد في 2023 بالآلاف دينار
قرض مشترك	وزارة المالية	4 سنوات	اليوريبور 6 أشهر %1,7+	30 مليون يورو	30 مليون يورو	101 905	2 465
قرض مشترك	وزارة المالية	سنة واحدة	اليوريبور 6 أشهر %0,4+	10 ملايين يورو	10 ملايين يورو	50 952	420
قرض مشترك	وزارة المالية	سنة واحدة	اليوريبور 6 أشهر %0,2+	5 ملايين دولار أمريكي	5 ملايين دولار أمريكي	15 366	171
المجموع بالآلاف دينار					168 223	3 056	

(2) قبل السنة المالية 2023، أبرمت الشركة التونسية للبنك اتفاقيات مع الدولة للتصرف في عدد صناديق الميزانية (المخصصة لتمويل المنح غير المستردة، والتخصيصات أو القروض) مقابل الحصول على عمولات.

بلغ القائم الاجمالي لهذه الصناديق ما قدره 86.414 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023 وبلغت عمولات التصرف التي تعود للشركة التونسية للبنك، بعنوان السنة المالية 2023، ما قيمته 0.690 مليون دينار (دون اعتبار الضريبة على القيمة المضافة).

(3) قبل السنة المالية 2023، وبموجب قرارات وزير المالية، استفادت الشركة التونسية للبنك من مجموعة من الضمانات التي منحها الدولة، المساهم الرئيسي، لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع هذه الضمانات 698 مليون دينار.

(4) قبل السنة المالية 2023، اكتتبت الشركة التونسية للبنك في عدد من القروض الوطنية التي أصدرتها الدولة التونسية، المساهم الرئيسي. ويقدم الجدول التالي مميزات القروض، ورصيداها في 31 ديسمبر 2023، بالإضافة إلى تأثيرها على نتيجة السنة المالية 2023 :

الاسم	سنة الاكتتاب	المدة	نسبة الفائدة	المبلغ المكتتب بالآلاف دينار	المستحق في 2023/12/31 بالآلاف دينار	الفوائد في 2023 بالآلاف دينار
قرض وطني 2021-1	2021	5 سنوات	%8,80	25 000	25 000	1 103
قرض وطني 2021-2	2021	5 سنوات	%8,80	15 000	15 000	459
قرض وطني 2021-3	2021	5 سنوات	%8,80	35 000	35 000	371
قرض وطني 2022-1	2022	7 سنوات	%2,5+TMM	25 000	25 000	2 035
قرض وطني 2022-2	2022	7 سنوات	%2,2+TMM	26 000	26 000	1 420
قرض وطني 2022-3	2022	7 سنوات	%2,2+TMM	72 000	72 000	2 095
قرض وطني 2022-4	2022	7 سنوات	%2,2+TMM	80 000	80 000	930
الإجمالي بالآلاف دينار				278 000	278 000	8 413

(4) خلال السنة المالية 2023، اكتتبت الشركة التونسية للبنك بما قيمته 6.290 مليون دينار في عملية الترفيع في رأس مال شركة «البنك الأجنبي التونسي»، والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل الجلسة العامة في اجتماعها المنعقد في 29 ديسمبر 2023.

II. العمليات المنجزة المتعلقة بالاتفاقيات السابقة

(1) طبقا للقانون عدد 17-2012 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات دولة بما قيمته 117.000 ألف دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

خلال السنة المالية 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بسداد الدفعة الأولى من مخصصات الدولة بما قيمته 40 مليون دينار، نظراً لاستعادتها توازنها المالي عقب تسجيلها لأرباح في سنة 2022. يجب الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2023 توقيع تعديل على الاتفاقية المبرمة في 09 أكتوبر 2012 لتقسيت سداد المبلغ المتبقي.

في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع مخصصات الدولة الذي لم يتم سدادها بعد 77 مليون دينار.

التونسية للدولة. يقدم الجدول التالي مميزات هذه القروض المشتركة، ورصيداها في 31 ديسمبر 2023، بالإضافة إلى تأثيرها على نتيجة سنة 2023 :

طبيعة الاتفاقية	مرجع العلاقة	المدة	نسبة الفائدة	مبلغ القرض بالعملة الأجنبية	المستحق في 2023/12/31 بالعملة الأجنبية	المستحق في 2023/12/31 بالآلاف دينار	الفوائد 2023 بالآلاف دينار
قرض مشترك	وزارة المالية	5 سنوات	2,75%	10 ملايين يورو	10 ملايين يورو	33 968	934
قرض مشترك	وزارة المالية	5 سنوات	2,75%	20 مليون يورو	20 مليون يورو	67 937	1 868
قرض مشترك	وزارة المالية	4 سنوات	2,90%	15 مليون يورو	15 مليون يورو	50 952	1 477
المجموع						152 858	4 280

(5) قبل السنة المالية 2023، وقعت الشركة التونسية للبنك مع الدولة التونسية، من خلال وزاراتها، اتفاقيات تمويل بالعملات الأجنبية في إطار قروض مشتركة ممنوحة من قبل البنوك

الأجنبي التونسي»، الشركة التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك، بما قيمته الإجمالية 16 مليون يورو، أو ما يعادل 39.560 مليون دينار بضمان الدولة بمقتضى قرار وزارة المالية بتاريخ 17 أكتوبر 2016.

(6) بلغ قائم المساعدات الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك إلى الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، عبر وزاراتها، 250.902 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023 (باستثناء القروض المشتركة).

كما قامت بتاريخ 26 ماي 2017 و 05 جويلية 2018 وغرة ديسمبر 2020 و 28 أكتوبر 2022 و 28 أكتوبر 2023 بالتسديد على التوالي لما قيمته 6 ملايين يورو، 3 ملايين يورو، 2.289 مليون يورو، 0.942 مليون يورو و 0.534 مليون يورو.

(7) قبل السنة المالية 2023، منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها التابعة «البنك الفرنسي التونسي» قرضا بنكيا لفترة 7 أيام قابلة للتجديد بما قيمته 70 مليون دينار بنسبة فائدة تقدر بـ 7.25%.

خلال السنة المالية 2022، قامت أيضا بتحويل جزء من هذا القرض إلى رأسمال الشركة بما قدره 1.634 مليون يورو في 31 ديسمبر 2023.

تم تجديد ضمان الدولة الممنوح للشركة التونسية للبنك بما يتعلق بهذا القرض بما قيمته 70 مليون دينار بموجب قرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 2 جوان 2011 وذلك حتى 15 فيفري 2021، وفقاً للمراسلات التي وردت في سنة 2020. خلال السنة المالية 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بالتقييد المحاسبي لإيرادات فوائد بما قيمته 98 680,556 دينار تونسي بموجب هذا القرض.

في 31 ديسمبر 2023، تم تخصيص مدخرات على قائم هذا الاقتراض، البالغ 1.601 مليون يورو، أو ما يعادل 5.438 مليون دينار بالكامل.

(8) قبل السنة المالية 2023، منحت الشركة التونسية للبنك لشركتها التابعة «البنك الفرنسي التونسي» قرضا مصرفيا بما قيمته 560 ألف دولار أمريكي أو ما يعادل 1.721 مليون دينار تونسي، والذي استوجب تسديده في غرة مارس 2022 ولم يقع تسديده حتى 31 ديسمبر 2023.

خلال السنة المالية 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بالتقييد المحاسبي لإيرادات فوائد بما قيمته 28 409,724 دينار تونسي بموجب هذا الاقتراض الرقاعي المشروط.

خلال السنة المالية 2023، قامت الشركة التونسية للبنك بالتقييد المحاسبي لفوائد بما قيمته 8 356,505 دينار تونسي بموجب هذا القرض.

(10) قبل السنة المالية 2023، قام مسؤولو الشركة التونسية للبنك والشركات المرتبطة بالاكتتاب في مختلف القروض الرقاعية المشروطة الصادرة عن الشركة التونسية للبنك.

تفصل المبالغ المكتتبة، وكذلك الفوائد الناجمة عن هذه الاقتراضات، في 31 ديسمبر 2023 على النحو التالي :

(9) في 18 أكتوبر 2016، اكتتبت الشركة التونسية للبنك في الاقتراض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره «البنك

الشركة	المبلغ المكتتب	المستحق في 2023/12/31	الفوائد 2023
صندوق FCP Capital Plus	736	700	67
صندوق FCP STB Evolutif	45	15	1
إجمالي الالتزامات المكتتبه من قبل الشركات التابعة والشركات المرتبطة	781	715	68
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	52 000	15 008	4 000
تعاونية التأمين للتعليم	7 200	7 200	426
إجمالي الرقاع المكتتبه من قبل أعضاء مجلس الإدارة	59 200	22 208	4 426
المجموع بالآلاف دينار	59 981	22 923	4 494

11) بلغت المساعدات البنكية الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك لمسؤوليها وأعضاء مجلس الإدارة 2.325 مليون دينار، في 31 ديسمبر 2023، وتوزع على النحو التالي :

مرجع العلاقة	حسابات مدينة	تعهدات أخرى	مجموع التعهدات
بالأسود محمد الطاهر	827	0	827
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	0	2 180 190	2 180 190
مجموع أعضاء مجلس الإدارة	827	2 180 190	2 181 017
لسعد زناتي الجويني	0	4 646	4 646
نبيل الفريني	0	139 176	139 176
مجموع المسؤولين	0	143 822	143 822
المجموع	827	2 324 012	2 324 839

12) تفصل أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة من قبل الشركات التابعة والشركات المرتبطة بالشركة التونسية للبنك بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها، في 31 ديسمبر 2023، على النحو التالي :

الشركات التابعة	أرصدة الحسابات في 2023/12/31 بالآلاف دينار	فوائد مرتبطة بالسنة المالية 2023 بالآلاف دينار
المدينين	الدائنين	المحصلة المدفوعة
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	-	2 984
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	-	357
دار المصرفي	-	2
الشركة النيجيرية للبنك	15 721	0
البنك الأجنبي التونسي	-	469
المجموع بالآلاف دينار	-	19 533

III. تعهدات والتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين

تتلخص تعهدات والتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد II) الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

1) عناصر التأجير والفوائد للمدير العام

تم تعيين المدير العام للبنك بقرار من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في 07 أكتوبر 2022 بعد إدراج بند على جدول الأعمال .

تم تحديد التأجير والفوائد للمدير العام للبنك من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 30 ماي 2016، وفقاً للمرسوم الحكومي عدد 968-2015 الصادر في 06 أوت 2015، الذي يحدد نظام التعويضات للمديرين العاملين للبنوك العمومية ورؤساء مجالس إدارتها. تتألف هذه العناصر من :

- عنصر ثابت يتمثل في راتب شهري صافي قدره 16.000 دينار تونسي ؛
- فوائد عينية تتمثل في كمية من الوقود تبلغ 500 لتر شهرياً، وتوفير سيارة عمل، واسترداد تكاليف الهاتف بحد أقصى قدره 250 دينار شهرياً ؛

الفوائد العينية في سيارة عمل مع حصة من الوقود تبلغ 400 لتر شهرياً بالإضافة إلى استرداد تكاليف الهاتف.

(3) مكافآت الحضور والمكافآت المشابهة الممنوحة لأعضاء مجلس الادارة

تم تحديد مبلغ مكافآت الحضور المتعلقة بأعضاء مجلس الادارة بالإضافة إلى مكافآت رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بقرار من الجلسة العامة العادية المنعقدة في 28 أفريل 2023 على النحو التالي:

- مكافأة الحضور بقيمة 4.000 دينار تونسي، صافية، لكل اجتماع لرئيس المجلس؛
- مكافأة الحضور بقيمة 2.000 دينار تونسي، صافية، لكل اجتماع لكل عضو من أعضاء المجلس؛
- مكافأة الحضور بقيمة 2.000 دينار تونسي، صافية، لكل اجتماع لرئيس لجنة التدقيق ولجنة المخاطر؛
- مكافأة الحضور بقيمة 1.000 دينار تونسي، صافية، لكل اجتماع لأعضاء المجلس المنتمين إلى لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.
- تجدر الإشارة إلى أن الرؤساء والأعضاء الذين ينتمون إلى أكثر من لجنة تابعة لمجلس الادارة يحصلون على مكافأة واحد فقط تحتسب استناداً إلى حضورهم لجنة واحدة حسب اختيارهم.
- يقدر المبلغ الإجمالي لمكافآت الحضور والمكافآت الأخرى المتعلقة بأعضاء مجلس الادارة للبنك، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ما قيمته 463.750 دينار تونسي ويفصل على النحو التالي:

الاسم	المبلغ
مكافآت الحضور المخصصة لأعضاء مجلس الادارة	365 000
مكافآت أعضاء اللجان الناتجة عن المجلس	98 750
المجموع بالألف دينار	463 750

(4) التزامات وتعهدات الشركة التونسية للبنك تجاه مديريها وفقاً للقوائم المالية المعتمدة في 31 ديسمبر 2023

نظراً لما سبق، تفصل التزامات وتعهدات للشركة التونسية للبنك تجاه مديريها، كما تظهر من القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، على النحو التالي:

- عنصر متغير سنوي لا يتجاوز 50% من مبلغ العنصر الثابت والذي يتم حسابه استناداً إلى معدل تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة بالإضافة إلى المؤشرات المالية.

(2) عناصر التأجير والفوائد للكاتب العام

تم تعيين الكاتب العام للبنك بقرار من مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في 10 جوان 2020، بناءً على مقترح من لجنة التسميات والمكافآت في 29 ماي 2020 و 02 جوان 2020.

تمت الموافقة على التأجير والفوائد للكاتب العام، كما تمت مراجعتها من قبل لجنة التسميات والمكافآت في البنك في اجتماعها المنعقد في 14 أكتوبر 2016، من قبل مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك خلال اجتماعه المنعقد في 16 نوفمبر 2016 و 16 سبتمبر 2020. تتألف هذه العناصر من:

- عنصر ثابت يتمثل في راتب شهري إجمالي بما قيمته 4.767 دينار تونسي، أي راتب صافي بما قيمته 2.670 دينار تونسي. تجدر الإشارة هنا إلى أن الكاتب العام يحتفظ بفوائد الحصة الخاصة بالمكافآت السنوية، والمكافآت على الأداء، والتقدير؛
- منحة وظيفية بما قيمته 2.000 دينار تونسي شهرياً؛
- منحة سكن بما قيمته 500 دينار تونسي شهرياً؛
- فوائد عينية تتمثل في كمية من الوقود تبلغ 400 لتر شهرياً، وتوفير سيارة عمل، واسترداد تكاليف الهاتف؛
- عنصر متغير سنوي لا يتجاوز 25% من مبلغ العنصر الثابت والذي يتم حسابه استناداً إلى معدل تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة بالإضافة إلى المؤشرات المالية. تتمثل

الفئة	المدير العام		الكاتب العام	
	أعباء السنة المالية	الخصوم في 2023/12/31	أعباء السنة المالية	الخصوم في 2023/12/31
استحقاقات قصيرة المدى	434 104	213 663	159 181	77 732
استحقاقات ما بعد التوظيف	56 388	22 814	10 192	20 347
تعويض الإحالة على التقاعد (12 شهرا)	1 797	117 712	637-	108 515
المجموع بالألف دينار	492 289	354 189	168 736	206 594

خارج نطاق الاتفاقيات والعمليات المذكورة أعلاه، لم تظهر أشغالنا أي اتفاقيات أو عمليات أخرى تندرج في إطار أحكام المواد 43 و62 من القانون عدد 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، أو المواد 200 (وما بعدها) و475 من قانون الشركات التجارية.



معبد المياه الروماني بيزغوان



قائمة النتائج المجمعة حسب القطب الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2023

الوحدة بالالف دينار

اخرى	المالي	البنكي	2023	
ايرادات الاستغلال البنكي				
15	952	1 057 737	1 058 704	إيراد 1 فوائد و مداخيل مماثلة
-	6 444	136 320	142 764	إيراد 2 عمولات (الإيرادات)
340	4 414	90 450	95 204	إيراد 3 مرائب محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
38	13 448	149 008	162 494	إيراد 4 مداخيل محفظة الاستثمار
393	25 258	1 433 515	1 459 166	مجموع ايرادات الاستغلال البنكي
أعباء الاستغلال البنكي				
(8)	(28)	(733 457)	(733 493)	عبء 1 فوائد مدينة و تكاليف مماثلة
(2)	(63)	(10 930)	(10 995)	عبء 2 عمولات مدينة
-	-	-	-	عبء 3 خسائر محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
(10)	(91)	(744 387)	(744 488)	مجموع اعباء الاستغلال البنكي
383	25 167	689 128	714 678	النتائج البنكي الصافي
(23)	12 859	(235 808)	(222 972)	أع/5 مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة المستحقات و عناصر خارج الموازنة و الخصوم
190	2 003	(8 080)	(5 887)	أع/6 مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
19 600	386	1 315	21 301	إيراد 7 ايرادات استغلال أخرى
(18 712)	(9 770)	(217 875)	(246 357)	عبء 6 مصاريف الاعوان
3 359	5 428	(115 058)	(106 271)	عبء 7 تكاليف الاستغلال العامة
(1 666)	(320)	(14 295)	(16 281)	عبء 8 مخصصات استهلاك ومدخرات للاصول الثابتة
3 131	35 753	99 327	138 211	نتيجة الاستغلال
1 902	-	(9 123)	(7 221)	إيراد 11 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
237	611	7 310	8 158	أع/8 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
(526)	(2 955)	(51 963)	(55 444)	عبء 11 الأداء على الأرباح
4 744	33 409	45 551	83 704	نتيجة الأنشطة العادية
(2)	(1)	(10 453)	(10 456)	أع/9 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الخارقة للعادة
4 742	33 408	35 098	73 248	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
1 388	20 647	5	22 040	أع/9 حقوق الأقلية في النتيجة
3 354	12 761	35 093	51 208	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية
		27 314	27 314	تأثيرات التغييرات المحاسبية
3 354	12 761	62 407	78 522	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2022

الوحدة بالآلاف دينار

اخرى	المالي	البنكي	2022	
ايرادات الاستغلال البنكي				
5 592	3 584	950 021	959 197	إيراد 1 فوائد و مداخيل مماثلة *
1 474	6 563	133 601	141 638	إيراد 2 عمولات (على الإيرادات) *
664	5 352	113 937	119 953	إيراد 3 مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
2	21 815	74 449	96 266	إيراد 4 مداخيل محفظة الاستثمار
7 732	37 314	1 272 008	1 317 054	مجموع ايرادات الاستغلال البنكي (*)
أعباء الاستغلال البنكي				
718	(51)	(580 287)	(579 620)	عبء 1 فوائد مدينة و تكاليف مماثلة ×
(962)	(60)	(7 712)	(8 734)	عبء 2 عمولات مدينة *
-	-	-	-	عبء 3 خسائر محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
(244)	(111)	(587 999)	(588 354)	مجموع اعباء الاستغلال البنكي *
7 488	37 203	684 009	728 700	النتائج البنكي الصافي
(703)	12 532	(216 259)	(204 430)	أع/5/4 مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيم المستحقات و عناصر خارج الموازنة و الخصوم
118	(3 368)	3 811	561	أع/6/5 مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
11 757	811	7 968	20 536	إيراد 7 ايرادات استغلال أخرى *
(18 753)	(9 065)	(194 968)	(222 786)	عبء 6 مصاريف الاعوان *
(12 062)	(5 231)	(84 184)	(101 477)	عبء 7 تكاليف الاستغلال العامة
(1 609)	(252)	(13 279)	(15 140)	عبء 8 مخصصات استهلاك و مدخرات للاصول الثابتة
(13 764)	32 630	187 098	205 964	نتيجة الاستغلال
1 740	-	(1 326)	414	إيراد 11 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
125	102	19 959	20 186	أع/8/9 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
(473)	(2 600)	(92 531)	(95 604)	عبء 11 الأداء على الأرباح
(12 372)	30 132	113 200	130 960	نتيجة الأنشطة العادية
-	(1)	(7 931)	(7 932)	أع/9/10 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الخارقة للعادة
(12 372)	30 131	105 269	123 028	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
45 808	(22 499)	(13)	23 296	أع/9/10 حقوق الأقلية في النتيجة
(58 180)	52 630	105 282	99 732	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية
		15 460	15 460	تأثيرات التغييرات المحاسبية
(58 180)	52 630	120 742	115 192	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.

المؤشرات المجمعة

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2023

الوحدة بالالف دينار

اخرى	المالي	البنكي	2023	
392	25 258	1 433 515	1 459 165	ايرادات الاستغلال البنكي
15	952	1 057 737	1 058 704	أ - الفوائد
-	6 444	136 320	142 764	ب - عمولات على الإيرادات
340	4 414	90 450	95 204	ج - مداخيل محفظة السندات التجارية
37	13 448	149 008	162 493	د - مداخيل محفظة سندات الاستثمار
(10)	(91)	(744 387)	(744 488)	اكتفاء الاستغلال البنكي
(8)	(28)	(733 457)	(733 493)	أ - فوائد مدينة
(2)	(63)	(10 930)	(10 995)	ب - عمولات مدينة
382	25 167	689 128	714 677	الناتج البنكي الصافي
19 600	386	1 315	21 301	ايرادات استغلال اخرى
(17 020)	(4 662)	(347 228)	(368 910)	الاعباء العملية من بينها :
(18 712)	(9 770)	(217 875)	(246 357)	أ - مصاريف الاعوان
3 358	5 428	(115 058)	(106 272)	ب - أعباء الاستغلال العامة
(1 666)	(320)	(14 295)	(16 281)	ج - مخصصات الاستهلاكات
17 205	314 369	2 684 969	3 016 543	بنية المحفظة
(194)	279 021	451 647	730 474	أ - محفظة السندات التجارية
17 399	35 348	2 233 322	2 286 069	ب - محفظة سندات الاستثمار
-	19 270	10 473 790	10 493 060	قائم القروض التي تظهر في الميزانية
-	-	10 004 984	10 004 984	قائم الودائع من بينها :
-	-	3 799 053	3 799 053	أ - ودائع تحت الطلب
-	-	4 245 908	4 245 908	ب - ودائع الادخار
-	-	640 645	640 645	اقتراضات و موارد خصوصية
(4 910)	2 331	1 266 951	1 264 372	أموال ذاتية (دون اعتبار نتيجة السنة المحاسبية)

المؤشرات المجمعة

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2022

الوحدة بالالف دينار

اخرى	المالي	البنكي	2022	
682	37 314	1 272 008	1 310 004	ايرادات الاستغلال البنكي
16	3 584	950 021	953 621	أ - الفوائد
-	6 563	133 601	140 164	ب - عمولات على الايرادات
664	5 352	113 937	119 953	ج - مداخيل محفظة السندات التجارية (*)
2	21 815	74 449	96 266	د - مداخيل محفظة سندات الاستثمار (*)
(244)	(111)	(587 999)	(588 354)	اعباء الاستغلال البنكي
(243)	(51)	(580 287)	(580 581)	أ - فوائد مدينة
(1)	(60)	(7 712)	(7 773)	ب - عمولات مدينة
438	37 203	684 009	721 650	الناتج البنكي الصافي
18 808	811	7 968	27 587	ايرادات استغلال اخرى
(16 719)	(12 977)	(308 604)	(338 300)	الاعباء العملية من بينها :
(17 649)	(9 065)	(194 968)	(221 682)	أ - مصاريف الاعوان
2 539	(3 660)	(100 357)	(101 478)	ب - أعباء الاستغلال العامة
(1 609)	(252)	(13 279)	(15 140)	ج - مخصصات الاستهلاكات
39 143	326 982	2 255 879	2 622 004	بنية المحفظة
20 972	186 578	901 645	1 109 195	أ - محفظة السندات التجارية *
18 171	140 404	1 354 234	1 512 809	ب - محفظة سندات الاستثمار
-	23 534	10 818 777	10 842 311	قائم القروض التي تظهر في الميزانية
-	-	9 718 822	9 718 822	قائم الودائع من بينها :
-	-	3 750 085	3 750 085	أ - ودائع تحت الطلب
-	-	3 870 738	3 870 738	ب - ودائع الادخار
-	-	596 332	596 332	اقتراضات و موارد خصوصية
(5 836)	(225)	1 289 877	1 283 816	أموال ذاتية (دون اعتبار نتيجة السنة المحاسبية) (*)

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2022 من أجل المقارنة.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

دينارا ضمن الخصوم بالموازنة المجموعة في 31 ديسمبر 2023 (البند «خص 5 : خصوم أخرى»)، و الذي يجب إلغاؤها بالتأثير على النتيجة الصافية للسنة المحاسبية المجموعة وكذلك الأموال الذاتية المجموعة في 31 ديسمبر 2023 (باستثناء «حسابات تسوية صرف العملات الأجنبية» التي يتم تسجيلها محاسبيا مدينا أو دائئا، حسب الاقتضاء، بأرباح أو يخسائر صرف العملات الأجنبية على البنود خارج الموازنة).

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر مقارنة الأرصدة المحاسبية لحسابات ودائع الحرفاء بالعملات الأجنبية (قبل التحويل إلى العملة المرجعية) مع الأرصدة غير المحاسبية المقابلة (المأخوذة من التطبيقات المعلوماتية التي تستعملها هياكل البنك)، كما في 31 ديسمبر 2023، فوارق هامة تعادل 60 073 ألف دينار. وتجدر الإشارة إلى أن بعض حسابات ودائع الحرفاء بالعملات الأجنبية يتم تحويلها إلى العملة المرجعية (بتطبيق أسعار الصرف السارية في تاريخ ختم الموازنة) على أساس الأرصدة غير المحاسبية بالعملات الأجنبية، في حين يتم تحويل الحسابات الأخرى من نفس الفئة على أساس الأرصدة المحاسبية بالعملات الأجنبية، مع التأثير على حساب «فوارق التحويل» في الموازنة بما قيمته 56 752 ألف دينار.

ومن المحتمل أن يكون لانتقال المجمع إلى المحاسبة بالعملات المتعددة، والذي يتوافق من جميع النواحي مع المعايير المحاسبية المعمول بها (وهو مشروع حيز التنفيذ في تاريخ مراجعتنا للحسابات)، وتصفية حسابات الموازنة ذات الصلة، تأثير كبير على وضعيته المالية في 31 ديسمبر 2023 وعلى أدائه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وعلى ضوء هذه المخاطر، قام المجمع بتخصيص مدخرات بقيمة 12 105 ألف دينار؛ إلا أن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تمكننا من إبداء الرأي حول أساس أو القيمة العادلة لهذه المدخرات.

(2) تُظهر بيانات المقارنة للحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي التونسي (بالدينار التونسي أو بالعملات الأجنبية) وحسابات المراسلين (NOSTRO)، المختومة في 31 ديسمبر 2023، مبالغ معقدة قديمة تعود إلى ما قبل سنة 2023 حيث يتوزع مجموعها كما يلي :

تقرير حول التدقيق في القوائم المالية المجموعة

الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جليستكم العامة العادية المنعقدة في 4 جويلية 2023، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجموعة المرفقة للشركة التونسية للبنك وشركاتها الفرعية (المجمع). والتي تضم الموازنة المجموعة وقائمة التعهدات خارج الموازنة المجموعة المختومة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج المجموعة وجدول التدفقات النقدية المجموعة بعنوان السنة المختومة في ذلك التاريخ، وكذلك الإيضاحات حول القوائم المالية المجموعة بما في ذلك ملخص للمبادئ والقواعد المحاسبية الهامة، بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بما في ذلك الملخص للسياسات المحاسبية الهامة. تُظهر هذه القوائم المالية المجموعة رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية بمقدار 1 315 579 ألف دينار (باستثناء حقوق الأقلية)، وذلك باعتبار النتيجة الصافية الإيجابية المجموعة للسنة المحاسبية البالغة قيمتها 51 208 ألف دينار.

في رأينا، وباستثناء المسائل المذكورة بالفقرة «أساس الرأي المتحفظ»، إن القوائم المالية المجموعة المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للمجمع في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للنظام المحاسبي للمؤسسات بتونس.

أساس الرأي المتحفظ

(1) إن المحاسبة المتعددة العملات التي تعتمد عليها الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) لا تتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي م.م.ت. 22 المتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في المؤسسات البنكية، وكذلك المعيار المحاسبي م.م.ت. 23 الخاص بالمعاملات بالعملات الأجنبية في المؤسسات البنكية. ولقد أدت المعالجات التي تمت على مدار الفترات المحاسبية إلى عرض حساب «فوارق التحويل»، برصيد دائن قدره 58 927 ألف دينار وحساب «مقابل القيمة لمركز صرف العملات الأجنبية»، برصيد دائن قدره 1 732 ألف

البيانات	مدین	دائن
البنك المركزي (بالدينار التونسي والعملة الأجنبية)	192 928	(157 358)
العمليات التي سجلها البنك بحساباته ولم يأخذها البنك المركزي التونسي بعين الاعتبار	149 478	(103 479)
العمليات التي سجلها البنك المركزي التونسي بحساباته ولم يأخذها البنك بعين الاعتبار	43 450	(53 879)
المراسلون (NOSTRO)	648 554	(706 654)
العمليات التي سجلها البنك بحساباته ولم يأخذها المراسلون بعين الاعتبار	471 546	(414 641)
العمليات التي سجلها المراسلون بحساباتهم ولم يأخذها البنك بعين الاعتبار	177 008	(292 013)
المجموع (بالألف دينار التونسي)	841 482	(864 012)

نظرا إلى أن أرصدة الحسابات غير المبررة و/أو المجمدة المبينة تحت بند «الأصول الأخرى» تجد نظيرا لها تحت بند «الخصوم الأخرى»، فقد خصص المجمع مدخرات بقيمة 49 502 ألف دينار لتغطية مخاطر التعديل نحو التخفيض في الأموال الذاتية؛ ومع ذلك، فإن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تمكننا من إبداء الرأي حول أساس وموثوقية هذه المدخرات.

من جهة أخرى، كشفت أعمال التدقيق التي قمنا بها عن وجود أرصدة تحت البندين «خص 3 : ودائع وأصول الحرفاء» و«خص 4 : القروض والموارد الخاصة»، المدرجين ضمن الخصوم بالموازنة المجمعة كما في 31 ديسمبر 2023، لحسابات قديمة و ثابتة لم تتغير منذ عدة سنوات، يبلغ مجموع أرصدها على التوالي 3 456 ألف دينار و 33 407 ألف دينار. ومن المحتمل ألا تمثل هذه الحسابات القديمة التزامات حالية للمجمع حيث يجب تحليلها وتصنيفها وفقاً للترتيب الجاري بها العمل.

(4) خلال سنة 2023، لم تقم الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) بإجراء جرد مادي شامل لأصولها الثابتة غير المادية والمادية من أجل التأكد من وجودها الفعلي ومن قيمتها المحاسبية، خلافاً لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات بتونس. ولقد بلغت القيمة المحاسبية الخام للأصول غير المادية والمادية 377 415 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023، كما بلغت الاستهلاكات المتراكمة 223 296 ألف دينار والقيمة المحاسبية الصافية 154 119 ألف دينار في نفس التاريخ.

ومن المحتمل أن يكون لمعالجة وتسوية هذه المبالغ المتعلقة المتراكمة على مر السنين تأثير كبير على الوضعية المالية للمجمع في 31 ديسمبر 2023. ولقد تم تكوين مدخرات بقيمة 27 533 ألف دينار لتغطية مخاطر التعديل نحو التخفيض في الأموال الذاتية المجمعة، إلا أن المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة لا تسمح لنا بإبداء الرأي حول أساس أو القيمة العادلة لهذه المدخرات.

(3) يحتوي كل من البندين «أص 7 : أصول أخرى» و«خص 5 : خصوم أخرى»، المدرجين ضمن الأصول والخصوم بالموازنة المجمعة كما في 31 ديسمبر 2023، على العديد من الحسابات القديمة المفتوحة بشكل خاص لتسجيل المعاملات المتعلقة بالمقاصة عن بعد. وقد بلغ إجمالي الأرصدة المجمدة للحسابات القديمة بالموازنة 109 305 ألف دينار ضمن الأصول الأخرى و 135 267 ألف دينار ضمن الخصوم الأخرى في 31 ديسمبر 2023.

وبالإضافة إلى هذه الحسابات المجمدة، فإن البندين «أص 7 : أصول أخرى» و«خص 5 : خصوم أخرى» يضمن العديد من الحسابات التنظيمية وحسابات التسوية وحسابات الارتباط بين المقرات (أنظر الإيضاحين 8.6 و 13.6 من القوائم المالية)، المعتمدة في المعالجة المحاسبية للمعاملات المتعلقة بالمقاصة عن بعد، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وقاعة الصرف والتحويلات الواردة والصادرة، إلخ. وحيث تحتوي هذه الحسابات على أرصدة جوهرية لم يتم تحليلها وتبريرها من قبل المجمع في نهاية سنة 2023 (المقارنة مع الأرصدة الفعلية خارج المحاسبة ومع الإنجازات اللاحقة ذات الصلة، إلخ) فإنه يمكن أن يكون لتسويتها تأثير كبير على الوضعية المالية للمجمع.

النتائج للمجموع ما قدره 1 201 468 ألف ديناراً (حوالي 82% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي).

إن طرق الأخذ بعين الاعتبار للفوائد والعمولات الدائنة كمداخيل استغلال مبنية في الإيضاح عدد 3.2.3 من القوائم المالية المجمعة «التسجيل المحاسبي للمداخيل المتعلقة بمستحقات الحرفاء».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها محاسبياً بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للمجموع، فقد رأينا أن الأخذ بعين الاعتبار للفوائد والعمولات الدائنة وغيرها من المداخيل المماثلة يمثل أمراً رئيسياً للمراجعة وذلك اعتباراً لحجم المعاملات ولأهمية هذا البند مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

(ب) إجراءات المراجعة المعتمدة على ضوء المخاطر المحددة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- مراجعة السياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة من طرف المجموع لتقييم المداخيل وتسجيلها في المحاسبة ؛
- تقييم البيئة المعلوماتية مع الأخذ بعين الاعتبار لعمليات القيس والإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التثبت من احترام متطلبات المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بـ «تعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المتعلقة بها» بخصوص إقرار المداخيل والفرقة بين السنوات المحاسبية ؛
- اعتماد الأساليب التحليلية حول تطور الفوائد والعمولات من فترة إلى أخرى ؛

- التأكد من موثوقية طرق تأجيل الفوائد ؛
- التثبت من ملائمة المعلومات المبينة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة.

(2) تصنيف المستحقات على الحرفاء وتقدير المخصصات ذات الصلة

(أ) المخاطر المحددة

في 31 ديسمبر 2023، تظهر المستحقات على الحرفاء في جانب الأصول بموازنة المجموع برصيد صافي قدره 10 493 060 ألف ديناراً وتمثل حوالي 70% من إجمالي الأصول. وقد بلغت القيمة الخام لهذه المستحقات 13 265 775 ألف ديناراً، في حين بلغت

لا تظهر أصول وخصوم الموازنة المجمعة كما في 31 ديسمبر 2023 أصول والتزامات الضريبة المؤجلة، خلافاً لمقتضيات المعيار المحاسبي م.م.ت. 35 المتعلق بـ : «القوائم المالية المجمعة». يجب على المجموع إجراء جرد شامل للفوارق المؤقتة (القابلة للطرح والخاصة للضريبة) بين القيمة المحاسبية لأصول وخصوم الموازنة المجمعة وقاعدتها الضريبية وكذلك المصادر الأخرى للضرائب المؤجلة (خسائر الضرائب المرحلة، إلخ). من أجل التقييم والتسجيل المحاسبي لأصول وخصوم الضرائب المؤجلة بشكل صحيح وفقاً للشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، «ضرائب الدخل». علماً بأن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة التي تظهر في القوائم المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2022 قد تم إلغاؤها من خلال التأثير على الاحتياطات المجمعة بمبلغ صافي قدره 35,772 ألف دينار.

أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) المطبقة في تونس. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موصوفة بشكل أوفى في قسم «مسؤوليات مراجع الحسابات عن تدقيق القوائم المالية» من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموع وفقاً للقواعد الأخلاقية المطبقة على تدقيق القوائم المالية في تونس وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بموجب تلك القواعد.

نحن نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفّظ في مراجعة الحسابات.

مسائل التدقيق الرئيسية

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية المجمعة للفترة الحالية. هذه الأمور تم تناولها في سياق مراجعة القوائم المالية المجمعة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. إننا اعتبرنا أن المسائل المذكورة لاحقاً تمثل أمور رئيسية للمراجعة يتعين بيانها ضمن تقريرنا.

(1) اعتبار الفوائد والعمولات الدائنة كمداخيل استغلال

(أ) المخاطر المحددة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع الفوائد والعمولات الدائنة التي تم اعتبارها كمداخيل استغلال بقائمة

- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف المجمع.

(3) تقييم محفظة سندات الاستثمار والمستحقات ذات الصلة في تاريخ ختم الموازنة

(أ) المخاطر المحددة

تظهر سندات الاستثمار للمجمع في القوائم المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ صافي قدره 2 178 295 ألف دينار (منها سندات الخزينة القابلة للتنظيم 1 419 072 ألف دينار وقروض وطنية 554 650 ألف دينار) وتمثل حوالي 15% من إجمالي الأصول.

مثلما هو مبين في الإيضاح عدد 3.2.1 من القوائم المالية المجمعة «محفظة سندات الاستثمار و المداخل المتعلقة بها» تسجل سندات الاستثمار محاسبيا بتكلفة اقتناءها ويقع تقييمها في تاريخ الإقفال و ذلك بمقاربة القيمة المحاسبية للسندات بقيمتها العادلة بالنسبة للسندات غير المدرجة في السوق المالية و بسعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية. ويقع تعديل المدخرات المتعلقة بسندات الاستثمار تبعاً لذلك.

إن تقدير القيمة العادلة للسندات يتطلب تفعيل حكم الإدارة في اختيارها للعناصر المحددة لذلك حسب طبيعة السندات والتي تختلف حسب الحالة (بالنسبة لبعض المؤسسات الأموال الذاتية مع إمكانية تعديلها بزيادة أو ناقص القيمة المحتمل وبالنسبة للمؤسسات الأخرى معدل سعر السوق المرجح بتاريخ الإقفال أو بأحدث تاريخ سابق لذلك).

وفي هذا الإطار وباعتبار عدم التيقن الكامل من بعض العناصر، اعتبرنا أن التقييم الصحيح لسندات الاستثمار وكذلك المستحقات المتعلقة بها بما في ذلك المدخرات المخصصة لتغطية الانخفاض في القيمة، يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

(ب) إجراءات التدقيق المنفذة لمعالجة المخاطر المحددة

لتقييم موثوقية تقديرات القيم العادلة لسندات الاستثمار بالاعتماد على المعلومات التي وقع مدنا بها، تمثلت أعمالنا بالأساس فيما يلي :

- التثبت من أسعار السوق المعتمدة لتقييم السندات المدرجة بالسوق المالية؛
- التثبت من مدى ملائمة الأموال الذاتية المعتمدة مع القوائم المالية للمؤسسات التي خضعت للمراجعة ومن

المدخرات التي تم تخصيصها لتغطية مخاطر القروض والفوائد المؤجلة على التوالي 2 259 418 ألف دينار و 513 297 ألف دينار.

مثلما هو مبين في الإيضاح عدد 3.1 من القوائم المالية المجمعة «التسجيل المحاسبي للتعهدات والمداخل المتعلقة بها» يقوم المجمع بتصنيف وتقييم التعهدات والتسجيل المحاسبي للمدخرات المتصلة بها حين يتبين له أن كل المواصفات المحددة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 كما وقع تنقيحه وإتمامه بالمناشير اللاحقة متوفرة في تاريخ الختم.

ونظراً لتعرض المجمع لمخاطر القروض التي يخضع تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف المستحقات وتقييم المدخرات المتصلة بها وتسجيلها محاسبيا وكذلك حجز الفوائد مسألة تدقيق رئيسية.

(ب) إجراءات التدقيق المنفذة لمعالجة المخاطر المحددة

تمكنا عبر التواصل مع الإدارة ومراجعة إجراءات الرقابة الموضوعية من طرف المجمع من التعرف على طريقة تقييم المخاطر الائتمان وتسجيل المدخرات اللازمة محاسبيا مع الأخذ بعين الاعتبار للضمانات المقدمة للمجمع. إن طريقة تصنيف التعهدات تعتمد أساساً على أقدمية المستحقات التي حل أجل سدادها وكذلك على معايير تخفيف أخرى.

وحيث اتبعنا التمشي التالي للمراجعة :

- مقارنة وضعية تعهدات الحرفاء مع المعطيات المحاسبية؛
- تقييم المنهجية المعتمدة من طرف المجمع بخصوص مطابقة عملية تصنيف المستحقات للقواعد المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي؛
- تقييم ملائمة وموثوقية نظام تغطية المخاطر وتأجيل الإيرادات؛
- التأكد من اعتبار بعض العوامل النوعية المنبثقة عن العمليات المنجزة وسلوك الحريف طيلة السنة؛
- مراجعة الضمانات المعتمدة لتقدير المدخرات ومعالجتها محاسبيا على ضوء القواعد السارية المفعول والطرق المستخدمة من طرف المجمع؛
- التثبت من عملية احتساب المدخرات المستوجبة على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي أو الجماعي أو الإضافي طبقاً للقواعد السارية المفعول؛

موثوقية التعديلات التي خضعت لها هذه الأموال الذاتية إن وجدت؛

- التثبت من أن التقديرات التي قامت بها الإدارة تركز على إثباتات ملائمة لطرق التقييم وكذلك الأرقام المستخدمة ليتم الاعتماد عليها لضبط مدخرات انخفاض القيمة المطلوبة؛

- تقييم إمكانية استخلاص المستحقات المتصلة بها على ضوء نتائج التحاليل المالية لسندات الاستثمار.

فقرات تأكيدية

نلفت الانتباه إلى النقاط التالية :

(1) يتضمن البند «أص 2 : المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية»، المدرج في جانب الأصول بالموازنة في 31 ديسمبر 2023، مبلغا مستحقا من البنك الفرنسي التونسي (BFT)، والذي هو في حالة تصفية (متوقف عن الخلاص)، بقيمة 71 828 ألف دينار (بما في ذلك الفوائد المستحقة البالغة 1 828 ألف دينار والتي تمت تغطيتها بالكامل بالمدخرات اللازمة). إن أصل المبلغ المستحق البالغ 70 000 ألف دينار مغطى بضمان الدولة بموجب شروط الاتفاقية الموقعة بين وزير المالية والمدير العام للشركة التونسية للبنك والمدير العام للبنك الفرنسي التونسي (BFT) في 13 أكتوبر 2011. ووفقاً لمراسلة رسمية صادرة عن وزارة المالية بتاريخ 10 مارس 2022، تم تمديد هذا الضمان حتى إغلاق عملية تصفية البنك المذكور، ونتيجة لذلك لم يتم تخصيص أي مدخرات لتغطية مخاطر عدم استرداد أصل هذا الدين.

(2) يشمل بند «أص 3 : مستحقات على الحرفاء»، المدرج ضمن أصول الموازنة المجمعة في 31 ديسمبر 2023، المستحقات على المؤسسات العمومية، والتي انخفض إجمالي تعهداتها من 1 914 204 ألف دينار (بما في ذلك ديوان الحبوب بمبلغ 562 675 ألف دينار) في 31 ديسمبر 2022 إلى 1 886 824 ألف دينار (بما في ذلك ديوان الحبوب بمبلغ 565 330 ألف دينار) في 31 ديسمبر 2023، أي بانخفاض قدره 27 380 ألف دينار. تمت تغطية تعهدات المؤسسات العمومية، التي تمثل حوالي 14% من إجمالي تعهدات الحرفاء (داخل وخارج الموازنة) في 31 ديسمبر 2023، في حدود

1 596 754 ألف ديناراً بضمانات الدولة و 203 886 ألف ديناراً بضمانات أخرى و 13 530 ألف دينار من خلال المدخرات التي تم تخصيصها والفوائد المؤجلة من قبل المجمع، أي بتغطية إجمالية قدرها 1 814 170 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023.

ويشمل هذا البند أيضاً، في نفس التاريخ، تعهدات ثلاثة مجموعات من الشركات، بمبلغ جملي قدره 408 729 ألف ديناراً (بما في ذلك أصل الدين والفوائد غير المدفوعة بقيمة 124 900 ألف ديناراً)، مصنفة في فئة الأصول المالية التي تتطلب مراقبة خاصة (الفئة 1) والتي لم يتم المجمع بتكوين مدخرات في شأنها على أساس فردي ولم يتم بحجز الفوائد ذات الصلة على الرغم من أن عمر المبالغ غير المدفوعة يعطيها فئة المخاطر 2 وما فوق.

تم استخدام معايير مخففة أخرى لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بتعهدات هذه المجموعة من الشركات، ولقد تم فحص هذه المعايير والموافقة عليها من قبل اللجنة الدائمة للتدقيق ولجنة المخاطر ومجلس الإدارة، الذي قرر ضبط القوائم المالية لسنة 2023 على هذا الأساس في اجتماعه المنعقد في 10 ماي 2024. إن تصنيف هذه الشركات سيكون له تأثير جوهري على مؤشرات المخاطر ومردودية المجمع، كما سيكون له أيضاً تداعيات كبيرة على استمرارية أنشطة هذه المجموعة من الشركات التي تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في تونس.

(3) برز بند «إذ 2 : مخصصات الدولة»، المدرج ضمن الأموال الذاتية بالموازنة برصيد دائن يساوي صفراً في 31 ديسمبر 2023، مقارنة برصيد دائن بمقدار 117 000 ألف ديناراً في 31 ديسمبر 2022، أي بتغير قدره 117 000 ألف ديناراً يفسره سداد مبلغ 40 000 ألف ديناراً للدولة نظراً لاستعادة الشركة التونسية للبنك لتوازنها المالي بعد الأرباح المسجلة سنة 2022، وإعادة تصنيف الرصيد المتبقي البالغ 77 000 ألف ديناراً ضمن بند «خص 5 : خصوم أخرى» ضمن الخصوم بالموازنة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع تعديل للاتفاقية المؤرخة في 9 أكتوبر 2012 وبتاريخ 3 أكتوبر 2023 بهدف توزيع سداد هذا الرصيد المتبقي على السنتين 2024 و2025 بمبلغ 40 000 ألف ديناراً و37 000 ألف ديناراً على التوالي.

الخاص بالمجمع وضمن الوثائق المعروضة على المساهمين مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية المجمعة.

تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف الخاص بالمجمع وهذا تم لتقدير إمكانية عدم وجود تناقض هام بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو المعرفة التي اكتسبناها خلال أعمال المراجعة أو ما إذا كان تقرير التصرف الخاص بالمجمع يحمل على خلاف ذلك خطأً جوهرياً. إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأً جوهرياً ضمن تقرير التصرف الخاص بالمجمع نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

ليس لنا ملاحظات بهذا الخصوص.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية مجمعة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجمع على استمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس استمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجمع أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديل واقعي غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على التقارير المالية للمجمع.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائماً أي خطأً جوهرياً، إن وجد.

(4) يشير الإيضاح رقم 4 حول القوائم المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2023 إلى أن نطاق التجميع المحاسبي يشمل، بالإضافة إلى الشركة الأم، 16 شركة فرعية (مجموعة باعتماد طريقة الإدماج الكلي) و5 شركات تابعة (مجموعة باعتماد طريقة التقييم بالمعادلة). كما يشير إلى أنه تم استبعاد 42 شركة من نطاق التجميع للأسباب التالية :

- 13 شركة في حالة تصفية أو مشكوك في استمراريته؛
- 12 شركة متوقفة عن النشاط (en veilleuse) (معظمها مؤسسات شريكة)؛
- 8 شركات (مؤسسات شريكة) لم تتوفر قوائمها المالية المتعلقة بالسنة المالية 2023 ؛

- 9 شركات (معظمها شركات فرعية) تم اقتناؤها بهدف بيعها في المستقبل القريب أو التي تم بدء إجراءات بيعها، وفقاً للفقرة 11 من المعيار المحاسبي م.م.ت 35، «القوائم المالية المجمعة».

تم التسجيل المحاسبي للمساهمات في هذه الشركات المستبعدة من نطاق التجميع كما لو كانت تشكل توظيفات.

وينص الإيضاح عدد 4 كذلك على أنه تم تجميع مؤسسة «بنك تونس الخارجي - TFB» باستخدام طريقة التقييم بالمعادلة في حين أن نسبة المساهمة في رأس ماله التي تمتلكها الشركة التونسية للبنك - تبلغ 49.99% في 31 ديسمبر 2023؛ حيث تعتقد الإدارة أن الشركة التونسية للبنك ليس لديها السلطة للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركة التابعة للمجمع.

لم يتغير رأينا بشأن هذه النقاط.

تقرير التصرف

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات المعروضة في تقرير التصرف الخاص بالمجمع. إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.

طبقاً لأحكام الفصلين 266 و471 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات المجمع المدرجة في تقرير التصرف

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تمّ تحديدها خلال تدقيقنا.

نقدّم كذلك للأشخاص المسؤولين عن الحوكمة تصريحاً نوضح من خلاله تقيّدنا بقواعد الأخلاقيات ذات الصلة حول الاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص كل العلاقات والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر بشكل معقول على استقلاليّتنا والاحتياطات المتصلة عند الاقتضاء.

من بين المسائل التي تواصلنا حولها مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة، حدّدنا تلك الأهم عند مراجعة القوائم المالية المجمعة للفترة المشمولة بالتقرير : إنّه الأمور الرئيسية للمراجعة. نقوم بذكر هاته المسائل ضمن تقريرنا إلّا إذا كان هنالك نصوص قانونية تمنع النشر أو في ظلّ ظروف نادرة جداً، نحدّد عدم وجوب تصريحنا بأي أمر ضمن تقريرنا لأنه من الممكن انتظار أن تكون النتائج السلبية إثر بيان هذا الأمر تتعدّى المنافع بالنسبة للمصلحة العامة.

التقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية الأخرى

كجزء من مهمة التدقيق التي أنجزناها، قمنا بإجراء عمليات التحقق المحددة التي تتطلبها المعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية واللوائح ذات الصلة المعمول بها.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 (جديد) من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون عدد 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام لنجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة التونسية للبنك والشركات التابعة لها.

وفي هذا الصدد قمنا بفحص تقارير مراقبي الحسابات لكل من الشركات التابعة للمجمع. نذكر بأن مسؤولية تصميم وتركيز نظام الرقابة الداخلي وكذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعالته هي من مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية ؛
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ؛
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة ؛
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية الاستغلال، بناءً على أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهرية يتعلّق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجمع على استمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهرية، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبّب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المجمع على الاستمرار كمنشأة مستمرة ؛
- تقييم العرض الاجمالي والشكل والمحتوى العام للقوائم المالية المجمعة بما في ذلك الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

المعلومات وإجراءات المراقبة المحاسبية بالمجمع. كما تجدر الإشارة إلى أنه وقع مدّ الإدارة بتقرير حول نظام الرقابة الداخلية للشركة التونسية للبنك يتضمن وصفا لأهم نقاط الضعف الرقابي التي تم الوقوف عليها أثناء القيام بعملية المراجعة.

وعلى ضوء نتائج أعمال التدقيق التي قمنا بإنجازها لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية تتعلق بنظام الرقابة الداخلية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية لسنة 2023 ما عدى النقائص المتعلقة بالتحفظات التي وقع ذكرها سابقا وهي تخص بالأساس نظام

تونس في، 13 ماي 2024

مراقبي الحسابات

عن مجمع « eXacom » للتدقيق و « MAC »
عبد الرزاق الصويحي - خبير محاسب -



عن شركة المراجعة والتصرف « GEM »
عبد الرزاق الغامدي - شريك -



إنجاز و طبع : سنباكت



